IJA # 2343

Arabic Newspaper, الحرية
1974

الطريق

أسبوعية سياسية عربية

بيروت ٤/٢/١٩٧٤ - العدد ٦٥٦ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل.

كيف تنظر اسرائيل إلى اتفاق فك الارتباط مع مصر

يداً واحدة لتنفيذ الاضراب العمّالي والشعبي الشامل

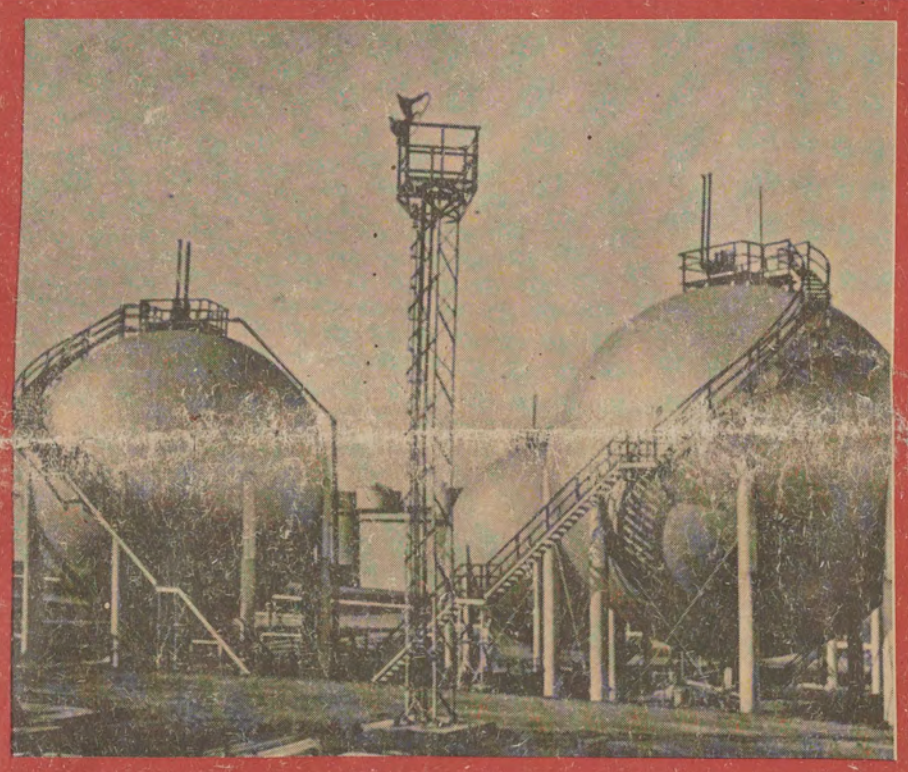

بعد فك الارتباط على جبهة النفط:

حساب الارباح والخسائر

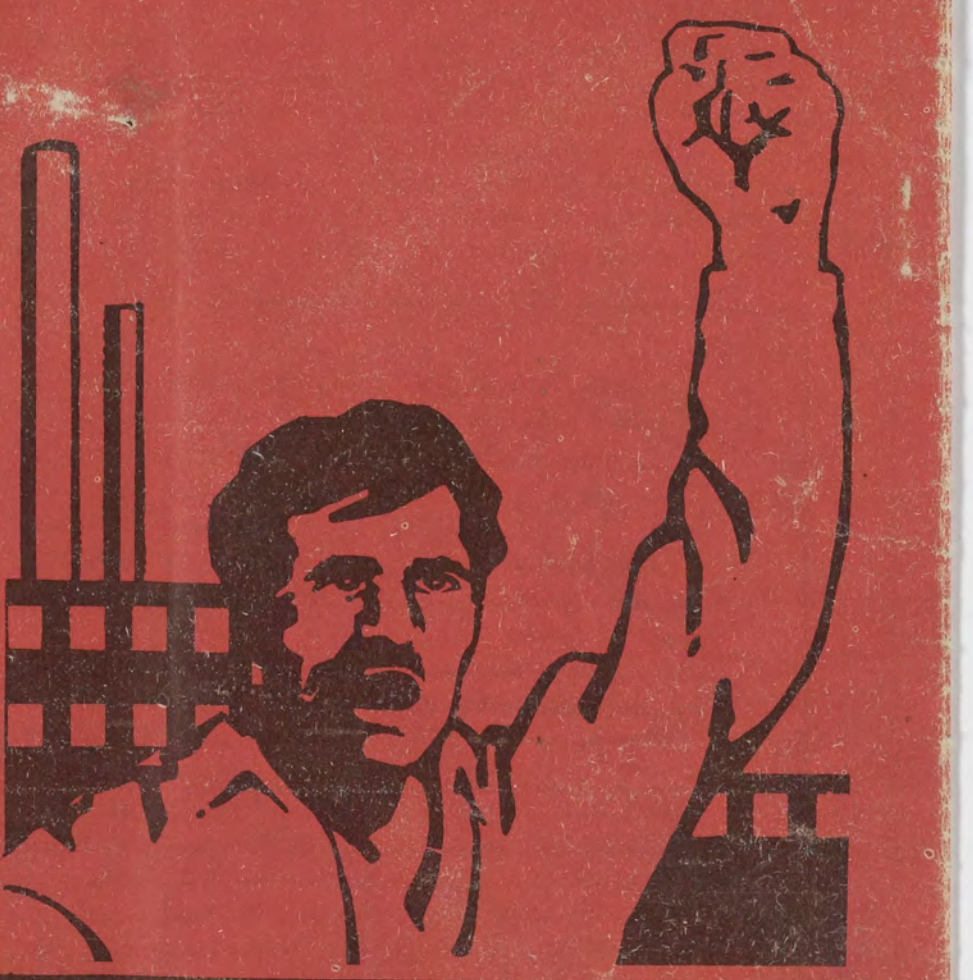

بيان الحزب الديموقراطي الكردستاني (ايران) حول اعمال الجيش الشاهنشاهي ضد الثوار في عمان

ان نظام محمد رضا بهلوي المعادي للشعب ينهيأ للقيام بجريمة كبيرة . فقد أرسل ثلاثة افواج من الجيش الايراني وذلك محاولة منه قمع حركة الثوار في ظفار . ان هذه القوى المسلحة باحدث الاسلحة الثقيلة والعصرية ذهبت لنجدة السلطان قابوس والوقوف ضد الشعب العماني البطل .. والطائرات الايرانية تقوم بقتل اهالي ظفار الابرياء . دبابات الجيش الشاهنشاهي تعبد الطريق للسلطان قابوس لضرب ثوار ظفار. بقوم الخبراء العسكريون الايرانيون بتعليم مرتزقة سلطان عمان اساليب مكافحة حرب العصابات .

وتقف مؤسسات الاعلام الايرانية بكل طاقاتها ضد ثوار ظفار ، وهي اظهار الاماني المقدسة لحركة الجماهير والحرب التحررية العادلة للشعب العماني بعكس ما هي عليها . ونسج ضدها الاتهامات الباطلة لاجل اتطعن في اصالتها ووطنيتها .

ايها المواطنون الشرفاء !

ان ثوار ظفار يناضلون في سبيل تحرير وطنهم ، وهدفهم الوحيد هو القضاء على سلطة الاستعمار ، وفرض سلطة الشعب ، وهذا بلا شك هو ايضا هدف الشعوب الايرانية والمناضلين في درب تحرير ايران .

ان اشتراك نظام الشاه في الحرب ضد ثوار ظفار دليل على عدائه لشعوب الايرانية والخليج ، وان الامبريالية وارتجيه في الشرق الاوسط تحالفا عيلما ضد شعوب المنطقة . ومن واجب القوى التحررية والوطنية في الشرق الاوسط ان تتوحد وتقف ضد الاستعمار والقوى الرجعية ، وخاصة نظام الشاه وعلى الشعوب الايرانية ذات التقاليد الثورية ان لا تسمح لانفسها ان تحاربوا ضد تحرر الشعوب الاخرى . ويجب ان يعرف الثوار الايرانيون ان حرب نظام الشاه ضد حركة التحرر في عمان والخليج انما هي في نهاية المطاف ضد الحركة الوطنية الديموقراطية في ايران نفسها . وسيبقى قطع يد الشاه التي امتدت لقتل ثوار ظفار ، انه واجب انساني وامعي ووطني لكل من يناضل في سبيل تحرير ايران .

انا نعلن تضامن وتاييد الجماهير الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني مع الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج التي تقود القوى الثورية هناك . اننا لواثقون بان الجماهير الكردية وبالاخص اعضاء ومؤازري حزبنا الذين راوا اكثير من جرائم الجيش الايراني في كردستان ، تستنكر بكل قواها الاعمال المخزية التي يقوم بها النظام الايراني ضد ثوار ظفار .

اللجنة الكردية لتحزب الديمقراطي الكردستاني – ايران ، كانون الثاني ١٩٧٤

ومن البارتي الديموقراطي الكردي اليساري في سوريا

كما اعلن حزب البارتي الديموقراطي الكردي اليساري في سوريا استنكاره للغزو الايراني واصدر بيانا جاء فيه:

ان حزبنا يعلن عن استنكاره الشديد لهذا الغزو الايراني المباشر ويدعو كل القوى الوطنية العربية الى التصدي له ومساندة الثورة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج ، وحماية جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ونظامها التقدمي . كما ويعلن حزبنا عن مشاعر العطف والمساندة من جانب شعبنا الكردي في سورية وجماهيره الكادحة تجاه اخوته ورفاقه الثوار ، ويعبر عن المزيد من السخط والاستنكار تجاه الغزو الايراني والدور القذر الذي يقوم به نظام الشاه العميل تجاه الحركات الثورية لشعوب المنطقة ، خاصة وان لشعبنا الكردي وحركته الوطنية تجارب كثيرة ومريرة مع هذا النظام الذي سيثار عاجلا ام اجلا .

عاشت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي .

عاش الشعبان الامي بين قوى الشعوب الثورية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية

عاشت الاخوة العربية الكردية .

والخزي واتعار للغزاة المعتدين .

اواخر كانون الثاني ١٩٧٤

المكتب السياسي
للبارتي الديموقراطي الكردي اليساري في سوريا

أربع نقابات في الجنوب تطالب بتنفيذ الاضراب العام

اصدرت أربع نقابات في أنجنوب بيانا مشتركا اكدت فيه على تنفيذ الاضراب العام .. وهذه النقابات هي :

١ – نقابة عمال الافران
٢ – نقابة عمال المقاهي والمطاعم والحلويات
٣ – نقابة عمال القصابين
٤ – نقابة عمال ومستخدمي التجارة

وقد جاء في البيان :

لماذا نصر على تنفيذ الاضراب العام ؟

● لان زيادة ١٠ بالمئة على الاجور مع اننا لا نستفيد منها كليا لا تكفي ولان الاسعار ارتفعت وما زالت في تصاعد مستمر.

● لان الحد الادنى الجديد ٢٧٥ ليرة لبنانية اذا استفدنا منه لا ينقذ عائلة من الجوع . ولكن ما الذي جعل الدولة تسارع الى اقرار الزيادة .

● لقد اقرت الزيادة لانها احست بالغضبة التي تجتاح جماهير العمال والمستخدمين ضد المحتكرين .

● اقرت الزيادة لكي تعطي لبعض العناصر المستزلة لها في قيادة الاتحاد العام سلاحا توقف به اضرابنا العام .

● ان وعود الدولة لن تخدع احدا .

رسالة مفتوحة إلى حكومة جمهورية مصر العربية من رابطة الطلبة في برلين الغربية

ان رابطة الطلبة العرب في برلين الغربية ترفض رفضا قاطعا السياسة الاستسلامية التي تمثلت نتائجها في الانفاق المزري الذي تم بين مصر واسرائيل والتي تمخض عنها مؤتمر جنيف ..

وهي ترى ان هذه السياسة الاستسلامية مرفوضة مبدئيا لانها ترتكز على استراتيجية تقصد الى تصفية حركة التحرر الثورية العربية لمصلحة الامبريالية بعد ان كانت حركة التحرر هذه قد بدأت تهدد بصفة عملية مصالح الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية سياسيا وعلى صعيد الكفاح المسلح ممثلة في الثورات ابتداء بثورة ٢٣ تموز وانتهاء بالثورة الفلسطينية والثورة في الخليج العربي .

ان عملية التضليل التي يقوم بها دعاة الحلول الاستسلامية سواء كان ذلك عن طريق حرب اكتوبر التي اريد لها ان تكون جسرا لتمرير الحل السلمي (الاستسلامي) والهزيمة للشعب العربي او عن طريق التذبذب بين مهاجمة امريكا في صباح اليوم ومغازلتها في مساء والقول بامكانية تحييد موقف امريكا الامبريالي التي ترتبط مصالحها بمصالح الصهيونية وبذلك تشكل طرفا رئيسيا عدوا في الصراع الدائر .

ان النظام المصري بالاتفاق مع بعض الانظمة العربية الاخرى لم يهدف من وراء حرب اكتوبر تحقيق اهداف الجماهير العربية في ازالة العدوان ومواصلة الكفاح حتى القضاء على الصهيونية والامبريالية في المنطقة كما ادعى مضللا بانها حرب استنزاف طويلة الامد ، بل اراد منها ان ترغم اسرائيل على قبول الحل السلمي (ولو بالايهام) وان تجعل هذا الحل سائغا للشعب العربي .

وقد كان موقف امريكا يرمي الى فرض اسلوب جديد للتعامل بين الاطراف في المنطقة (المفاوضات) يبقى في اطار حل امريكي لمنطقة يضمن سلامة اسرائيل مستقبلا من جهة ويقوى من جهة اخرى مراكز الرجعية العربية ، التي اشتكت مرارا من الاحراج امام الشعب العربي لعدم اقدام امريكا على اضغط على اسرائيل من اجل قبول حل سلمي .

وعلى الرغم من ان الشعب العربي قد اثبت من خلال حرب اكتوبر استعداده الواضحية وارادته للكفاح ومقدرته على القتال ، الا ان هذه الحرب بقيت في الاطار الذي خطط لها وهو تمرير الحل الاستسلامي .

اننا نشجب ونرفض بشدة كل ما يحدث حاليا في الساحة العربية بما فيه اضطهاد الشباب العربي التقدمي في مصر وبعض الدول العربية الاخرى ونهيب بالقوى التقدمية الاوتوب لتحمل اعبائها في هذه المرحلة رغم كل المحبلات ورغم كل الصعاب .

عاش نضال الامة العربية من اجل التحرر من الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية

رابطة الطلبة العرب – برلين الغربية

● هذا لا يعني ان الزيادة غير ضروريه ولكن مشكلتنا في الغلاء ومكافحته لا يتم الا بضرب الاحتكار الذي يشكل مع تبعية لبنان للسوق الاجنبية السبب الاساسي للغلاء .

كيف يمكن مكافحة الغلاء في هذا الظرف؟

١ – بتجميد كافة الاسعار والعمل على تخفيضها .

٢ – بتوسيع صلاحيات مكتب الحبوب ليشمل المواد الغذائية الاساسية وحصر استيرادها به ودن سماسرة .

٣ – زيادة التسليفات للتعاونيات الاستهلاكية مع الترخيص لها بالاستيراد المباشر واعفاء استيرادها من الضرائب .

٤ – بتخفيض الايجارات فورا ٢٥ بالمئة وتنفيذ مشاريع الاسكان الشعبي .

٥ – بان يقوم صندوق الضمان الاجتماعي وحده باستيراد الادوية وتامينها للمواطن بسعر الكلفة .

٦ – بشمول العمال الزراعيين بقوانين العمل والضمان الاجتماعي والصحي.

٧ – بالغاء المادة ٥٠ وتحريم التسريح الكيفي .

ايها الاخوة العمال والمستخدمون :

● لن نسمح لاي كان بضرب تحركنا وسننفذ اضرابنا العام ملتفين حول اتحاد نقاباتنا في كل مناطق الجنوب حتى تتحقق مطالبنا عاش تضامن العمال وكل الجماهير الشعبية . والخزي والعار لسارقي رزق الشعب ومجوعيه

مهرجان خطابي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية لدعم الحملة الشعبية ضد الغلاء والاحتكار

تقيم الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية مهرجانا خطابيا كبيرا تحت شعار « النضال ضد الغلاء والاحتكار » ومن اجل قانون عادل للايجارات يتحدث فيه :

الدكتور عبد المجيد الرافعي — ابراهيم عيسى
النقابي حسيب عبد الجواد — رفيق سمهون
انور الفطايري — محسن ابراهيم

وذلك في تمام الساعة السادسة من مساء الثلاثاء الواقع في ٥ شباط القادم عشية الاضراب العمالي العام في قاعة سينما بيروت كورنيش المزرعة .

الحرية
اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر
المدير المسؤول انور نصار
المدير الاداري ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
شارع الحمصاني ، منفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب – منطقة العاملية – محلة راس النبع – بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ – ص. ب. ٨٥٧ بيروت لبنان

فك الارتباط على جبهة النفط وحساب الربح والخسارة

●● بعد فك الارتباط على جبهة القتال ، بدأ التمهيد لفك الارتباط على جبهة النفط !

هذا على كل حال ما دعا اليه السادات عندما ناشد الدول العربية المنتجة للنفط ان ترفع الحظر عن شحن النفط الى الولايات المتحدة الاميركية . وهذا ما طالب به نيكسون في خطابه الاخير ، مذكرا بان عددا من الزعماء العرب وعدوبرفع الحظر على اميركا بعد تحقيق فك الارتباط على الجبهة المصرية – الاسرائيلية (من هم هؤلاء الزعماء العرب الاصدقاء للاميركيين ، السادات بالتاكيد الذي دعا علنا لرفع حظر النفط ، والملك فيصل الذي وعد سرا بذلك !)

ان سياسة التحلول الجزئية على الجبهة العسكرية – السياسية تنسحب على جبهة النفط . فمدخل التسوية المصرية – الاسرائيلية يستبعد حكما اي جهد منسق وموحدعلى كافة الجبهات – اكانت جبهات القتال ام جبهة النفط . والاصرارعلى عدم رفع الحظر الا لقاء التعهد بانسحاب اسرائيلمن كامل الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ يفقد كل معناه طالما ان فك الارتباط على جبهة القتال لم يرتبط لا بجدول زمني بالانسحاب من كامل سيناء ولا هو ارتبط بالانسحاب من باقي الاراضي العربية المحتلة وبانتزاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

ومهما يكن من امر فك الارتباط على جبهة النفط ، فان الوقت قد حان لابداء بعض الملاحظات الاولية على « معركة النفط » من منظار اشمل من مجرد تاثيرها على مجرى حرب تشرين ونتائجها . لقد كان من نتائج هذه المعركة ارتباط العودة عن تخفيض انتاج النفط خلال الاشهر الاخيرة ، بارتفاع كبير في اسعار النفط ونمط العلاقات بين الدول المنتجة للنفط والاحتكارات العالمية .

ان كامل نتائج حرب النفط ابعدمن ان تحصى الان . وهي اشمل من نطاق هذا التعليق ، لكن كل ذلك لايمنع من الاجابات الاولية على السؤال : من ربح ومن خسر في معركة النفط الاخيرة ؟

الرابح الاكبر : الامبريالية الاميركية

ان خفض انتاج النفط خلال عدة اسابيع ، وفرض الحظر على شحنه للولايات المتحدة الاميركية ، قد ضاعف من ازمة الطاقة في اميركا وحمل الاقتصاد الاميركي والمواطنين الاميركيين اعباء وازعاجات شتى . هذا امر لا مجال للجدال حوله . ولكن ، بالرغم من كل ذلك ، تبقى حقيقة اساسية : ان الحصيلة الاجمالية لمعركة النفط جاءت في خدمة الامبريالية الاميركية اولا واخيرا . كيف ؟

□ ان الخفض المؤقت لانتاج النفط، ورفع اسعاره ، قد اسهم اسهاما كبيرا في ضرب اقتصاديات اوروبا واليابان ، وهما الطرفان الغربيان الاكثر اعتمادا على النفط العربي . والهزة التي اصابت اوروبا واليابان تفيد اولا واخيرا في تقليص قدرة هذين الطرفين على المنافسة الاقتصادية تجاه الولايات المتحدة الاميركية . واذا كان هذان الطرفان قد برزا كقوة تحدي ومنافسة للهيمنة الاميركية المطلقة على العالم الرأسمالي ، فما من شك في ان نتيجة من نتائج معركة النفط الاخيرة كانت التقليص من قوة التحدي والمنافسة التي يملكانها .

□ ان استعادة الدولار لموقع قوة جديد هو وجه بارز من اوجه تعديل العلاقة بين اوروبا واليابان من جهة واميركا من جهة ثانية . على اثر الخفض المتتالي للدولار وتزايد العجز في ميزان المدفوعات الاميركي على امتداد الاعوام الاخيرة ، برزت رغبة لدى عديد من الدول والانظمة في التخلي عن الدولار لصالح الذهب او العملات القوية كالمارك الالماني والين الياباني . الا ان حدة ازمة الطاقة في اوروبا واليابان ادت الى تزايد الطلب على المنتجات الاميركية في الاسواق العالمية بعد انخفاض اسعارها بالمقارنة مع الاسعار الاوروبية واليابانية . مما ادى الى تحسين اوضاع ميزان المدفوعات الاميركي مثلما ادى الى احداث خلل بالغ في موازين المدفوعات للدول اوروبا واليابان .

من اجل اعطاء هذه التحولات كامل فعاليتها . اتخذ نيكسون عددا من الاجراءات الاقتصادية الهامة . **فالغى القيود على خروج رؤوس الاموال من الولايات المتحدة** ، والغى الضريبة على الاستثمارات الاميركية في السندات بالخارج . وكان قد اعلن تخفيض الضرائب على اموال غير الاميركيين المودعة في المصارف الاميركية . ان كامل نتائج هذه الاجراءات ستظهر في سياق هذا المقال . يكفي هنا ان نسجل انها ترمي الى استعادة اميركا لمركزها كمركز عالمي للمال على حساب بريطانيا ، بعدما انهار مركز لندن بتدهور قيمة الجنيه الاسترليني .

وليس هذا وحسب . بل ان هناك سببا آخر لتدعيم موقع الدولار على حساب باقي العملات العالمية . وهذا السبب هو ارتفاع اسعار النفط .. ان سيطرة الاحتكارات الاميركية على اقتصاد النفط تقضي بان تتم كل معاملات بيع وشراء النفط بالدولارات .. والواقع ان ارتفاع اسعار النفط الهائل ، وتزايد عملياته ، يؤدي الى تزايد الطلب على الدولار . وتزايد الطلب على الدولار يساهم في استعادته لبعض نفوذه المفقود .

ارباح فاحشة لاحتكارات النفط

□ هل ادت اجراءات خفض انتاج النفط ، والحظر على شحنه الى الولايات المتحدة الاميركية والارتفاع الهائل في اسعاره الى عرقلة معدلات الربح لدى شركات النفط ؟ الحقيقة انها ادت الى نتيجة عكسية . لقد سجلت احتكارات النفط خلال عام ١٩٧٣ اعلى معدلات ربح لها منذ سنين .

ان الكارتل العالمي للنفط يضم سبع شركات ، معظمها تحت السيطرة الاميركية ، هي : اكسون ، موبيل ، تكساكو ، غالف اويل ، ستاندارد اويل اوف انديانا ، شل ، ستاندارد اويل اوف كليفورنيا . ولقد صرحت اربعة من هذه الشركات عن ارباحها لعام ١٩٧٣ . حققت شركة اكسون ٢٫٤٤٠ مليون دولار ربحا لعام ١٩٧٣ (بزيادة قدرها ٥٢ بالمئة على ارباحها عام ١٩٧٢) . اما ارباح شركة « تكساكو » فقد ارتفعت بنسبة ٤٥ بالمئة ، وشركة « موبيل » بنسبة ٤٧ وشركة « شل » بنسبة ٢٨ بالمئة بالمقارنة مع العام ١٩٧٢

واذا اخذنا الربع الاخير من العام الماضي اي الاشهر التي شهدت خفض الانتاج وحظر الشحن لاميركا – فنجد ان اعلى معدلات الربح قد تحققت خلال هذه الاشهر الثلاثة .

الشركة	الربع الاخير من عام ١٩٧٣ بملايين الدولارات	الربع الاخير من عام ١٩٧٢ بملايين الدولارات	نسبة الزيادة في الربح
اكسون	٧٨٤	٤٩٣	٥٩٪
تكساكو	٤٥٤	٢٦٧	٧٠٪
موبيل	٢٧٢	١٦٢	٦٨٪

المبعدون الثمانية في القاهرة : يناضل من اجل قيام سلطة وطنية فوق التراب الفلسطيني

وصل الى القاهرة في ٢٩ – ١ – ١٩٧٤، القادة الفلسطينيون الثمانية الذين ابعدتهم سلطات الاحتلال عن الضفة الغربية . وقد اجرى المناضلون الثمانية عدة لقاءات مع المسؤولين المصريين والمؤسسات الشعبية المصرية والفلسطينية . وفي كل اللقاءات قدم القادة عرضا وافيا عن نضال الشعب الفلسطيني من اجل مقاومة الاحتلال واحباط المخططات الصهيونية واكدوا تمسك الشعب تحت الاحتلال بضرورة تاكيد حقه في تقرير مصيره على تراب وطنه واقامة سلطته الوطنية فوق التراب الفلسطيني .

واضاف القادة المبعدون ان الجبهة الوطنية الفلسطينية التي تشكلت في الاراضي المحتلة والتي تضم كافة القوى السياسية والمنظمات النقابية والمهنية والشعبية الاخرى والشخصات الوطنية الفلسطينية تعتبر نفسها جزء لا يتجزا من منظمة التحرير الفلسطينية .

هذا ولا تخفي الشركات السبع المكونة لكارتل النفط العالمي ان هذه الارباح ناتجة من عملياتها في خارج الولايات المتحدة . وهذه على كل حال الحجة التي تقدمها امام مطالبات بعض اوساط الراي العام الاميركي بزيادة الضرائب على ارباحها ، واستثمارها ازمة الطاقة الاميركية لجني ارباح فاحشة .

ولا تقتصر مكاسب كارتل النفط على هذه النسبة المرتفعة من الارباح فقد سجلت مكسبا آخر له اهمية قصوى على المدى البعيد . مع ارتفاع أسعار النفط ، تقلصت الفوارق بين النفط كمصدر للطاقة وبين مصادر الطاقة الاخرى ، وعلى الاخص الطاقة الذرية . وهكذا ، فان تنشيط استخدام الذرة لتوليد الطاقة باسعار معقولة وقادرة على المنافسة بات امرا ممكنا . والحقيقة ان كارتيل النفط عمد الى السيطرة على معظم الشركات التي تستخدم الذرة لانتاج الطاقة عن طريق شراء اسهمها خلال السنوات القليلة الماضية . وها انه يستطيع تشغيل هذه الشركات الان وجني ارباح اضافية منها والاستفادة من حالة القلق التي تسود العالم الرأسمالي حول مصادر النفط .

الخاسر الاكبر : شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية

اذا كانت الامبريالية الاميركية هي الرابح الاكبر من معركة النفط الاخيرة ، فمما لا شك فيه ان الخاسر الاكبر في هذه المعركة هو شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . فهذه الشعوب تعيش تاريخيا هذه المفارقة القاتلة : تبيع موادها الاولية للدول الاستعمارية بابخس الاثمان وتشتري هذه المواد مصنعة ، باثمان فاحشة . وليس هذا وحسب ، بل انها باتت مضطرة الان لدفع ثمن النفط — كمولد للطاقة — اضعاف اضعاف ما كان عليه قبل اشهر .

وطبيعي ان تطلب هذه الشعوب وانظمتها من الدول المنتجة للنفط الالتزام بالحد الادنى من متطلبات التضامن بين البلدان المتخلفة وتخفيض اسعار النفط المصدر اليها . الا ان الانظمة النفطية ، وعلى راسها الانظمة العربية ، رفضت الاخذ بعين الاعتبار الاعباء الفادحة المترتبة على باقي البلدان المتخلفة من جراء رفع اسعار النفط ومعاملتها معاملة خاصة في هذا المجال .

معركة النفط عربيا : من يستفيد من الـ ٥٠ مليار دولار ؟

ما من شك في ان معركة النفط الاخيرة قد عجلت في فرض نسب مشاركة عالية بين الدول المنتجة للنفط والاحتكارات الكبرى ، كما انها ادت الى تدفق ما يزيد عن ٥٠ مليار دولار اضافي الى خزائن الانظمة العربية المنتجة للنفط . لكن السؤال الرئيسي هو : من سيستفيد من هذه الثروات الضخمة وكيف ؟ فكل شيء يعتمد على كيفية التصرف بهذه الاموال .

الجواب ليس عسيرا . في ظل سيطرة الانظمة العشائرية — الاقطاعية المرتبطة بالاستعمار الجديد ، يمكن القول بثقة ان القسط الاوفر من هذه الاموال سيعاد ضخه الى دول الغرب الرأسمالي وانه سيساهم في تعزيز قدرات القمع والارهاب لدى هذه الانظمة ليس فقط ضد شعوبها ، وانما ضد شعوب المنطقة قاطبة .

الوسائل التي تعتمدها مختلف اطراف المعسكر الامبريالي لاستعادة هذه المليارات التي اضطرت لدفعها ثمنا لارتفاع اسعار النفط اخذت تتكشف الواحدة تلو الاخرى : سعي اليابان لزيادة مبيعاتها للمنطقة ، شراء رؤوس الاموال الاميركية لعدد جديد من المصارف اللبنانية (راجع المقال الصفحة السادسة) اجراءات نيكسون الاقتصادية الاخيرة ، زيارة وزير خارجية فرنسا الاخيرة للمنطقة وغيرها .. وغيرها .

الخطة الاميركية لا تشكو من الغموض . بالاضافة لجهد تثبية التبادل مع الدول العربية المنتجة للنفط ، ينصب الجهد حاليا على استدراج القسم الاكبر من **المالارات العربية** لتوظف في الولايات المتحدة نفسها او الدخول في مشاريع مشتركة اميركية — عربية حيثما امكن ذلك . وان الغاء القيود على خروج رؤوس الاموال الاميركية من الولايات المتحدة مساهمة كبرى في هذا المجال . اما خفض الضريبة على اموال غير الاميركيين المودعة في المصارف الاجنبية ، فمحاولة لاستدراج الودائع العربية (واهمها الودائع الكويتية والسعودية في بريطانيا) الى المصارف الاميركية وتشجيع الدول العربية المنتجة للنفط على ايداع اموالها الجديدة في هذه المصارف .

ان ابرز نتيجة لهذا التسابق على اصطياد المليارات العربية الجديدة هي احتدام المنافسة الاميركية — الاوروبية على اقتسام المغانم ونهب الثروات في الوطن العربي . وفي هذا السياق وحده تفهم جولة **ميشيل جوبير** الاخيرة الى الكويت والسعودية وسوريا .

جولة جوبير : قطف ثمار الموقف الاوروبي من حرب تشرين

لا شك بان ميشيل جوبير — وزير خارجية فرنسا — وطأ ارضا محرمة في جولته الاخيرة . فبالاستناد الى الموقف الفرنسي الايجابي خلال حرب تشرين ، تسعى فرنسا الان الى ايجاد موطيء قدم لها في منطقة الجزيرة والخليج — التي كانت حتى الامس القريب منطقة صيد مقفلة للامبريالية الاميركية وشريكها الاصغر — بريطانيا .

بموجب الاتفاقية المفترض عقدها بين السعودية وفرنسا ، سوف تزود السعودية فرنسا بحوالي ٨٠ مليون طن من النفط ، تؤمن حوالي ربع استهلاك الاخيرة من النفط خلال العشرين سنة القادمة .

تسعى فرنسا الى استعادة معظم المليارات التي ستدفعها على امتداد العقدين القادمين ثمنا للنفط . من هنا كان اول مطلب تقدم به جوبير هو اعطاء الاولوية في التعامل بين العرب ودول العالم لاوروبا ولفرنسا بوجه خاص .

وعلى الرغم من ان زيارة جوبير كانت تمهيدية (فقد وعد بالعودة ومعه رجال اعمال فرنسيون) فان ما جرى بحثه خلالها يعطي فكرة واضحة عن العروض الفرنسية .

اول ما يجب التوكيد عليه هو ان فرنسا قد عقدت صفقة سلاح ضخمة مع السعودية سوف تزودها بموجبها بـ ٣٨ طائرة ميراج من طراز « اي ٣ » (ثمن الطائرة الواحدة ٧٫٤٠٠٫٠٠٠ فرنك فرنسي) و ٢٧٥ دبابة من طراز « ا.م.اكس ٣٠ » وصواريخ مضادة للدبابات . وليس هذا وحسب ، فان فرنسا قد تعهدت بتزويد الدبابات المباعة باحدث الوسائل الالكترونية : جهاز توجيه القذائف بواسطة « لايزر » ، يجعل من الدبابات السعودية احدث الدبابات تجهيزا في المنطقة بأسرها .

أما العروض الفرنسية ، فكانت كثيرة ، استثمارات عربية — فرنسية مشتركة في افريقيا (مال عربي وتقنية فرنسية) ، طائرات ميراج بدات المفاوضات بشأنها ، مصفاة نفط مشتركة في مارسيليا . استجلاب الودائع العربية للمصارف الفرنسية ، مصانع للسعودية بكامل آلاتها ومعداتها ومهندسيها الى آخره !.

ان نظرة سريعة الى هذه المشاريع تبين ان الطابع الغالب عليها هو البعد عن اهتمامات وقضايا التنمية الحقيقية للشعوب العربية . الاموال العربية للاستثمار في افريقيا مساهمة مباشرة في الابقاء على النفوذ الفرنسي الاستعماري الجديد في بعض الاقطار الافريقية . الودائع المزمع استدراجها الى فرنسا او اوروبا ليست اكثر من هدر وتجميد للثروة القومية . اما السلاح ، فمعروف انه لن يستخدم ضد اسرائيل ولا من اجل درء التوسعية الايرانية . وانما سيكون اداة قمع مسلطة على شعب الجزيرة واليمن والخليج . ولا يخفى على احد ان الهدف الرئيسي الذي سيستخدم هذا السلاح من اجله هو تصعيد التآمر على جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والثورة في اقليم ظفار .

معركة هزت اركان النظام الرأسمالي تنتهي بمثل هذه النتائج الهزيلة !.

ان « معركة النفط » قد اعطت العرب لمحة ، ولو سريعة ، ليس فقط عن مبلغ قوتهم وانما ايضا عن ضخامة تأثير نضالهم التحرري . في غضون اشهر قليلة من خفض انتاج النفط وحظر شحنه الى الولايات المتحدة ، اكتشف العالم مدى ضخامة الاعتماد على النفط العربي ومدى امساك الامة العربية بخناق المجتمع الصناعي الرأسمالي بأسره . فلاول مرة في تاريخ النضال التحرري للشعوب ، يتضح على الملأ مدى التلازم والارتباك الذي يحدثه ليس تأميم مصدر اساسي للطاقة ، وانما مجرد خفض انتاجه ، في مجمل فروع الحياة في الدول الاستعمارية . وليس من مثال على اعتماد الرأسمالية — الامبريالية على عملياتها في البلدان المتخلفة لمضاعفة ارباحها والحفاظ على وجودها القلق ، افضل من المثال الذي قدمته معركة خفض انتاج النفط ! وليس من معركة خاضتها شعوب العالم الثالث تثبت ضخامة دور هذه الشعوب في تقويض الامبريالية مثل هذه المعركة .

على أن ضخامة الامكانات التي يملكها سلاح النفط العربي تبرز بوضوح اكبر مدى تخاذل وتبعية الذين استخدموه وحولوه من سلاح جبار بيد شعوب الامة العربية الى سلاح عليها . ففي ظل الانظمة الرجعية العميلة وظل بعض الانظمة البرجوازية انقلب السحر على الساحر : فك الارتباط على جبهة القتال يفك الارتباط على جبهة النفط . ويحرم الجبهات الاخرى من فرصة الافادة من ضغط سلاح النفط لتحسين شروط خضوعها لتسوية مذلة اصلا . خمسون مليار دولار تضاف الى الثروة القومية للامة العربية مهددة للتحول كلها الى وسيلة لتدعيم النظام الاستعماري العالمي ، وانقاذه من ازماته ، اي الى عوامل جديدة في هدر هذه الثروة ومضاعفة نهب واستغلال الشعوب العربية .

●●●

على ان الجماهير العربية تعلمت دروسا بليغة من هذه المعركة ، فقد اكتشفت ضخامة سلاح النفط الذي تملكه . فما من منطقة من مناطق القارات الثلاث قادرة على خلخلة النظام الامبريالي بقدر ما تستطيعه منطقتنا . واذا كان ذلك يفسر شراسة العدوانية الامبريالية لتطويع واخضاع شعوبنا ، فانه يفتح ايضا كوة على المستقبل الزاهر الذي يحق لجماهيرنا التطلع اليه في ظل اوضاع تسيطر فيها على ثرواتها وتسخرها للتنمية الاقتصادية وخدمة الشعب . واخيرا ، تعلمت جماهيرنا ، وسوف تتعلم اكثر فاكثر ، مدى ارتباط قدرتها على تحقيق هذا الهدف بضرورة النضال لاسقاط الانظمة المسكة حاليا بسلاح النفط ، وبالثروة النفطية . هذه الانظمة التي تحول سلاح النفط الى سلاح ضد شعوبها ، والتي تحول الثروة القومية العظيمة الى عامل بؤس وجوع وتشرد .

احكام الاعدام للمناضلين مستمرة في المغرب !.

« وجبة جديدة » من الاعدامات في المغرب ، بعد اعدام ١٥ مناضلا في نشرين الثاني الماضي (كما اشارت «الحرية» في حينه) اصدرت المحكمة العسكرية في القنيطرة حكما جديدا باعدام ستة مناضلين جدد بتهم «المس بامن الدولة » ..

والمناضلون الستة هم : الادريسي الميلياني ، وجناح بو جمعة، وميري بو جمعة ،والحجيوي محمد ، وسعيد اوصياس ، وحوجا اوجمو .

والجدير بالذكر ان هناك عدة افواج من المناضلين من مختلف الاتجاهات التقدمية والوطنية معتقلين ومحالين الى المحاكمة العسكرية في القنيطرة والدار البيضاء .

والمناضلون الذين صدرت بحقهم احكام الاعدامات متهمون بالتحضير لعمليات مسلحة في الريف .. اما الاخرون فمتهمون بالاشتراك في تضامات جماهيرية ونقابية وطلابية « وبانشاء تنظيمات سرية » .

وبالرغم من الاستنكار الواسع لاحكام الاعدام السابقة ، فان السلطات المغربية لم تتورع عن اصدار احكام جديدة ..

ومرة اخرى ندعو « الحرية » الى التضامن وتنظيم حملة استنكار واسعة في الوطن العربي وخارجه ضد هذه الاحكام الفاشية للسلطات المغربية ، لانقاذ هؤلاء المناضلين من الاعدام ..

الطبقة العاملة واضراب ٦ شباط

« شبعنا وعودا . الاضراب يجب أن ينفذ حتى تحقيق كل مطالب العمال »

موعد تنفيذ اضراب ٦ شباط يقترب . ومعه تزداد حدة الحديث عن ضرورة قيامه .. فرغم « النعمات » الصادرة عن بعض اركان الاتحاد العمالي العام . والقائلة . بان « ايجابية » الدولة يجب ان تجابه بـ « ايجابية » عمالية . فان الجراة مازالت تنقص هؤلاء الاركان لاعلان موقفهم الصريح : مع تنفيذ الاضراب . او مع تعليقه .

عدم الصراحة . ليس منبعه « التكتكة » على السلطة . بقدر ما يخشى رد الفعل العمالي العارم الذي سينتصب امام اي تراجع او مساومة على المطالب العمالية التسعة ..

« كفانا تأجيلا .. ووعودا » .. هذا ما تقوله القاعدة العمالية . التي ترفض ان تضع في حسابها لعبة الاسترضاءات السياسية والنقابية . فالاضراب تأجل بها فيه الكفاية .. والوعود كثرت حتى انخمت رؤوس العاملين بها .. والمقررات التي تتخذها السلطة . ما زالت جزئية .

وحلولها . تستحق بالكاد هذا الاسم .. فقرار منع تصدير المواد الغذائية لم يكد يصدر . حتى رافقته انباء الوساطات وتهريب البضائع ..

ماذا يقول اليمين النقابي ؟

غبريال خوري رئيس الاتحاد العمالي ، لم يستطع الجزم ، قبل اربعة ايام من الاضراب، ان كان سينفذ ام لا ..

— والسبب يا شيخ غبريال ؟

● .. الدولة ايجابية ، ونحن لا نحب الفوضى .. وعلى كل حال مجلس المندوبين سيبت في ٤ الشهر الجاري — الاثنين — بالموضوع ..

— البس لديكم مقترحات معينة تقدمونها لمجلس المندوبين حول الاضراب ؟

● وزير العمل اثبت ايجابية رائعة وكذلك مجلس الوزراء ، ونحن نترقب خطوات ايجابية مماثلة ..

— لنفترض ان الاضراب نفذ ، وهذا ما ننظره كل الطبقة العاملة ، بعد عمليات التأجيل والاجتماعات المتكررة .. كيف ستكون شكل التنفيذ ؟

● اعتدنا خلال اضراباتنا كلها ان لانغادر اماكن عملنا .. نحن ضد المظاهرات .. اذا ارادت الاحزاب والتنظيمات السياسية ان تتظاهر فهم احرار ، اما نحن فندعو للبقاء في اماكن العمل .

عيد الجواد : مصرون على تنفيذ الاضراب ولو تخاذل اليمين النقابي

حسيب عبد الجواد ، رئيس اتحاد عمال الجنوب يرى ان الاضراب يجب ان ينفذ « طالما ان المطالب الاساسية لم تتحقق .. اذ لا نكفي الاجابة اللفظية غير المقترنة بالاعمال التنفيذية للقول ان موقف الدولة ايجابي ، وبالتالي يجب ان نرد بموقف مماثل .. » .. هذا ما يقوله رئيس اتحاد عمال الجنوب .. ويضيف :

— ما رأيك بتصريحات الصناعيين ، وكيف يمكن أن نخدع التعبير عن الاضراب اشكاله، وما هي المطالب التي نتمسكون بها حتى النهاية ؟

● لا رد على الصناعيين ، سوى اننا لا يمكن ان نقبل ان تكون «الهبة» حصانة الصناعة الرأسمالية مدخلا للحفاظ على احتكاراتهم ، وبالنسبة للاضراب ، فنحن ، في الجنوب ، لن نكتفي بالبقاء في اماكن العمل ، وعلى كل حال ، لقد بدأت المظاهرات والمهرجانات الشعبية منذ الان . اما المطالب التي قد تعلق الاضراب اذا تحققت فهي : تعديل قانون الايجارات ، وتجميد الاسعار ، وتوسيع صلاحية مكتب الحبوب ، وشمول العمال الزراعيين بتقديمات الضمان ، وتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل .. ولو علق الاتحاد العمالي العام الاضراب ، قبل تحقيق هذه المطالب ، فان هناك موقفا مغايرا تماما ، هو الاستمرار به ، وتنفيذه .

ماذا يقول العمال ؟

□ ناصر شحاده ، عامل في الشركة الصناعية للغزل والنسيج (جبر) ، متزوج واب لولدين ، حياته صوره ومثال لوضع فئة عمالية من الطبقة الكادحة : دخلي اليومي ١٥ ليرة ، يبدل ٨ ساعات عمل ، ادفع من اصله ثمن خبز وطعام ودخان ٨ ليرات ، ويبقى ٧ ليرات ، علي ان اعطي بها اجار المنزل ، والطبابة ، والكساء ، والمستلزمات الاساسية للحياة اليومية .

— .. وزيادة الاجور .. هل تحل المشكلة بنظرك ؟

● هذا الدواء فقد مفعوله ، لان كل زيادة في الاجر ، تجر معها ارتفاعا في الاسعار ، وبالتالي ، لا يمكن ان يكون حل المشكلة بهذا الشكل ، الا اذا ارتبطت الزيادة بعملية تجميد للاسعار . ونحن نضع الاتحاد العمالي ، الذي لنا تحفظات على مدى تمثيل القميين عليه للطموحات العمالية ، امام امتحان اخير ، هو تنفيذ اضراب ٦ شباط .. ولا يمكن ان نقبل ، ابدا ، بتحقيق بعض المطالب المطروحة ، كفانا وعودا ، وعلى الدولة كما وجدت الجراة على الغاء المرسوم ١٩٤٣ لصالح التجار ، ان تكون جريئة ، ولو مرة واحدة ، فتنفذ ، على الاقل ، وباخلاص المشاريع والقرارات التي تعدنا بها.

ثقتنا بالقيادة النقابية مرهونة بما تحققه

□ حسن العاشق ، عامل اخر في الشركة ذاتها ، اختصر انعكاسات زيادة الاجور : بعطونا بالسبار ، ما باخذوه بالبين .. نقبض ١٠ بالمائة بدل غلاء معيشة ، ولا نلبث ان ندفعها مضاعفة .. السباق مستمر ، لا نتقدم اتجاهه ، ونحن ضحاياه .

— والحل !؟

● النظام لا يمكن ان يعطينا حقوقنا دون ضغط .. وعلينا ، حاليا ، ان نحصل عليها بكافة اشكال النضال ضد الاستغلال .. نصور ان راتبي اليومي يتفاوت بين الـ ١٠ ليرات والـ ١٤ ليرة ، لان الاجر هو على القطعة (مدة العمل ٨ ساعات) ، ادفع منه ١٢٥ ثمن دخان، و٥٠ اجرة سرفيس، و٦ ليرات مصروف للمنزل ، وليرتين على الاقل لطفلي في العمل ، فيبقى حوالي ٤ ليرات ، في افضل الحالات يجب ان تكفي اجرة للمنزل ، وبدل الماء والكهرباء ، وكلفة الطبابة .. لذلك نشدد على ضرورة تنفيذ اضراب ٦ شباط ، ونقننا بالاتحاد العمالي العام مشروطة به ، علما بان تحقيق مطلب او اثنين ، لا يعني اننا نلنا حقوقنا ، بل على العكس ، شجعنا على المضي في تنفيذ اضرابنا لنيل كل المطالب .

زودات الاجور لا تصيب الاف المياومين

□ طلعت اخضر ، واحد من علة عمالية ، لم تصلها «زدات» رفع الحد الادنى للاجور، او رفع بدل غلاء المعيشة .. وضعه الصحي او اجتماعي .. اي .. لا يشده لهذا المجتمع سوى اراده التفيع .. عمره اصغر من مأساته بكثير ، وموقع عمله ، وحده يوازي المأساة بحجمه .. في المرفأ تنطلق الازمة والحل ، الاولى بتجسد في اللهفات اليومي وراء «الارسي» لمنح طلعت ورفاقه «فشة العمل» ، والثاني يبرز الامكانية الوحيدة لتامين قوته وزوجته وطفله .

وبلتفت طلعت حوالته ، يبحث عن كلمات تعبر عن حقيقة وضعه :

● زادوا الاجور .. جيد .. ولكن ماذا يصيب امثالي من جراء هذا الحل ؟.. لا شيء ، بل على العكس ، سنتعمق مشكلتنا ، لان زيادة الاجور ستزيد الاسعار، باعتبار الذين فوق يعطون الذين تحت عشره لناخذوا منهم عشرين ، وبالتالي فانهم سيأخذون مني العشرين دون ان اكون قد حصلت حتى على خمسة .. المطلوب تجميد الاسعار ، وتأمين الضمانات الاجتماعية ، ووضع قانون ايجارات يمثل مصالح الكادحين، انا مثلا احصل يوميا ، اذا استثنينا على ٨ ليرات ونصف ، وهذا ما ادفعه : ليرة اجره طريق من البيت الى العمل، وليرتين ونصف ثمن طعام ودخان خلال العمل ، و٤ ليرات مصروف البيت ، هذا اذا اكلنا برغل فقط (لا نذوق اللحمة الا مرة في الشهر ، اذا كان حظنا يبقى الصخر) وليرة ثمن حليب لطفلي ، وليرة ثمن خبز ، اي ان مجموع المصروف هو ٩ ليرات ، بزيادة ليرة عن المدخول ، دون حساب ايجار المنزل .. ولذلك نراني دائما مديونا ، مما منعني من طلب يد الماء والكهرباء الى المنزل .

□ يونس ياسين ، مياوم اخر في المرفأ ، امكانية العمل متوفرة له خلال ١٥ يوما فقط من كل شهر ، لقاء ٨ ليرات و٦٥ قرشا للايوم الواحد .. ومع يونس ، نكتشف عنصرا جديدا في لعبة الاستغلال .. المسؤول عن العمل يحسم ١٥ قرشا من الاجرة اليومية بدل انسحاب لصندوق الضمان ، علما بان الضمان بالنسبة ليونس ورفاقه ، كالعملة النادرة ، يسمعون به ولا نصلهم نعمه .. ولكن ماذا بإمكانهم ان يفعلوا ؟.. السؤال طرحه يونس ، واردفه بالقول : شبح العتالة، مثل الرب الذي يخاف الانسان ، اي رضاه اهم ما في الوجود ، وهو اعتاد اللذع بسماع نداءاتنا .. الله يخليك .. يوفقك .. دبرنا بدنا نشتغل .. في البدء سارت الاحوال جيدا ، طبعا بالمعنى الذي نفهمه نحن ، لكنه لم يلبث ان اكتشف اني ورفاقي منضمليون ونشكل كتلة واحدة ، فرض ان شغلنا . فاتجها الى رئيس اخر .. وهكذا .. بيضي حياتنا .. لا يمكن ان نعيش الا هكذا في ظل دولة يسيطر عليها اصحاب الملايين والتجار والمحتكرون ...

لن يعطونا حقوقنا الا تحت الضغط

والمطلوب وقفه صلبة ، لانهم لا يمكن ان يعطونا حقوقنا الا اذا اجبرناهم .. الغلاء قتل الدنيا ، وهم لا يكترثون .. نموت قبل ان نحصل على الدواء ، وهم لا يهتمون نطرد من المنازل لاننا لا نستطيع دفع بدلات

الايجار ، وهم في بيوتهم ينعمون بالدفء ، وما نراه نحن في الحلم ، يجدونه هم في الحقيقة .. ولذلك اقول ان اضراب ٦ شباط هو امتحان للطبقة العاملة، وبالاحرى لمن يقال انهم يمثلونها ، امام تزايد نمو الاحتكار والاستغلال .

□ سليمان ياسين ، متعلم باطون ، ضحية من ضحايا النظام الاقتصادي الحر .. عمل غير مؤمن ، وضمانات اجتماعية مفقودة : انزل يوميا الى المعرض ، واقف انتظر هبوط النعمة .. فاذا قبض لي متعهد او صاحب بناية ثمن عملي ، ودخلي اتذي لا يتعدى العشر ليرات ، والا ، عدت الى المنزل ، لادفن مأساتي معي ..

هذا هو حالي في الصيف .. اما في ايام الشتاء ، فلا اجرؤ حتى التفكير في هذا العمل ، لان حركة البناء تتوقف ، فالتفت الى اي عمل آخر اؤمن به قوت عيالي .. وضمني هذا بزيده حدة ، بما وصل اليه حال البلاد .. غلاء ، ازمة ايجارات المساكن ، انعدام الضمانات الاجتماعية لامثالي .. ولكن هل سيستمر هذا الوضع .. انا اقول لا .. واكيد .. الوف مثلي يقولون نفس الكلام .. لكن لا يكفي بجب ان نعمل .. ان نهز كيان مستغلينا ، لستنزف قواهم .. اضراب ٦ شباط ضروري ، لانه امتحان للصفوف العمالية ، وقدرتها على مجابهة نمادي المستغلين .

في منطقة الدكوانه :- على الزعتر — لا يخلق الاتجاه .. الدعوة هي نفسها .. الاضراب خطوة ضرورية ، لا يمكن التراجع عنها ، اما نكن التسويات ..

الذي يبيعه أهلنا في الريف بـ ٣٠ أو ٦٠ قرشا نشتريه في المدينة بـ ١٦٠ و ٢٠٠ قرشا

□ عامل دهان ، مشتغل مقاطعة برانب شهري ٢٥٠ ليرة : انا مع الاضراب .. واقترح ان يكون مفتوحا .. فالدولة منفقة مع النجار ، وبالاحرى هي تهددهم .. تساعد العمال قليلا ، وتدعم النجار كثيرا .. وبرايي ثن يستقيم الوضع الا اذا بتصير الدولة دولتنا نحنا .. العمال

□ عمال ميكانيك : لا نقبل بناجيل الاضراب .. ناجل كثيرا .. وشبعنا وعودا .. نحن نرى وجود نقابات كثيرة ، منها بمين ومنها بسار .. بس الواقع ان النقابات انتسارية هي التي تمثل مصالح العمال .. نحن كنا ضد انشيوعية ، بس هي نحن معها .. لانها الطريق الوحيد كي نحكم انفسنا بانفسنا .

وينتقل حبل الحوار بينهم ..

● نحن كعمال لنا مطالب كثيرة : تشمل الضمان الصحي والاجتماعي وزيادة الاجور وزيادة فائدة التقديمات الصحية من ٧٠ بالمئة الى ١٠٠ بالمئة ، وغيه عمال حتى الان ما زالوا يعملون مياومين ، ونحن نطالب بتغيير قانون العمل ، وتثبيت زملائنا .

ويلتقت واحد منهم متابعا الحديث :

● نحن من الريف تركنا الجبل والجنوب الى بيروت .. اكتشفنا ان ما يبيعه اهلنا للتجار من خضار وفاكهة بـ ٢٠ و ٦٠ قرشا يباع لنا بـ ١٦٠ و ٢٠٠ قرش ..

وعن وضعهم داخل المصنع :

● بحق لنا ، كعمال ميكانيك ، شرب نحليب والمواد النشوية على حساب العمل ، لكن الواقع ان صاحب العمل يحسم ثمن هذه الاغذية الضرورية من روانبنا .

وعن الاجور ، يتحدث واحد منهم :

● المعامل لا تدفع الحد الادنى للاجور ، والمعاشات تتراوح بين ٥ و ٢٥ ليرة يوميا ، ونحن عمال مياومون ويشتغل معنا اولاد تحت سن الى ١٦ سنة ، وهم مهددون بالطرد ، ولا ضمان لهم او حماية قانونية ، وهم مضطرون للعمل تاميا لقوت اهاليهم بعد وفاة آبائهم .

كم من الجرائم ترتكب باسم زودة الاجور ..

ويكبر الحديث .. ويحتار كل منهم الى ما ينكلم ، وما هي الشكوى التي يريد ان ننقلها عن لسانه ، فمشاكلهم تتسارع لتلقي امامنا ، ينصبونها كبارد ، شاهد على وضعهم .. رفيق منهم روى هذه الحادثة :

● زبون لمعمل ، غاب فترة ٦ اشهر وعاد بعدها ليوصي على كمية معينة من منتوجات المعمل حيث نشتغل ، طلب منه صاحب المعمل زيادة عن السعر المعتاد الف و ٥٠٠ ليرة بحجة الزيادة في الاجور التي يدفعها لنا ، علما باننا لم نقبضها .. فكم من « الجرائم » ترتكب تحت ستار دفع حقوقنا ؟

قطعت الآلة أصابعه .. فضربوه وصرفوه دون تعويض

في اندكوانة ، ايضا ، الواقع يصدم : عامل شاب له من العمر ١٥ سنة يشتغل في معمل سليب كومفورت ، في قسم اللحام على الكهرباء ، باجر اسبوعي قدره ٢٧ ليرة .

— والدتي متوفية ، قال العامل الشاب ، ونابع ، والدي يعمل في احد المعامل بمرتب شهري قدره ٢٤٠ ليرة يدفع منه ايجار منزل ١٣٥ ليرة وحوالي ١٥ ليرة مصروف كهرباء ، وقد تركت المدرسة بعد ان وجدت انه لا يستطيع اعالني بسبب ارتفاع اقساط المدارس الخاصة ، وعدم توفر الاماكن في المدارس الرسمية .

هل هذه فقط مشكلة الشاب .. بالطبع لا .. هذا ما يقوله هو متابعا حديثه :

— قبل عملي في سنليب كومفورت عملت في كروسري مدلفي ، حيث سقط المقص على يدي وتعطلت عن العمل شهرا لم اقبض اجره ، بل ، وزيادة في القهر ، بعثوا شخصا ليضربني ويطردني من العمل .. وهكذا كان .. تركت العمل بدون تعويض .. هل نستطيع السلطة ان تجابه الاحتكاريين .. مؤكدا لا .. لانها لهم ومنهم .

دولة لا تحارب الغلاء ولا تحارب اسرائيل ..

وعن رايه بالاضراب ، يكمل الحديث :

— الغلاء ، وزيادة ايجارات المساكن ، وعدم توفر الضمانات الاجتماعية ، وعدم وجود سلم متحرك للاجارات ، كل ذلك بضعنا امام حتمية اتخاذ موقف صلب من الاوضاع القائمة .. والاضراب اسلوب للتعبير ، بغية التوصل الى حقوقنا .. ولا يمكن ان نقبل بالتراجع عنه .. واذا تراجعت النقابات فاننا كعمال لا يمكن ان نقبل بذلك .

□ ابو حسين ، عامل في شركة «سلاك» للحديد في نل الزعتر . مضى عليه ٦ اشهر في عمله هنا . قبلها كان يعمل في فرن ، تركه بسبب اتجهد النزائد وارهاق السهر . عمله الحالي حمال ، ينقل البضائع ضمن المعمل ، خلال ٩ ساعات يوميا ، وهو مياوم غير مثبت باجر ١٠ ليرات ولا يستفيد من تقديمات الضمان الاجتماعي او الصحي . مصروفه اليومي يزيد عن ١٠ ليرات تصرف ثمن حليب لاطفاله وغذاء وخبز والبسة ، عدا ايجار البيت الشهري ، ٨٥ ليرة ومصروف الكهرباء ١٥ ليرة ، لذلك ، يقول ابو حسين ، نراني مدينا دائما ..

— آخر كل شهر استدين لادفع ايجار البيت .. عندي ٨ اولاد وانا وزوجتي ، اي عشر اشخاص ، وينعلم من اولادي ٣ ، ادفع سنويا ٦٠٠ ليرة من اجل دراستهم .

.. هذه السنة ، لم يعد بامكاني ان استدين ، فتوقف اولادي عن اتدراسة .. وكل سنة اوضاعي تتقهقر عن سابقتها .. ابني الكبير — ١٤ سنة — ، ترك المدرسة ، ودبرت له عملا في معمل للشنط كي يساعدني لكن حظه عاثر ، فقد سقط المكبس على يده ، وقطعت اصابعه ، وتعطل عن العمل ، وكلفني تطبيبه ١٦٤٨ ليرة .. واشتركة حتى الان لم تعطني آي تعويض ، ويده لم تشف رغم مرور شهر على الحادث .

وسئل « ابو حسين » عن رأيه بالاضراب وسياسة الدولة ، ولا تنتظر طويلا لتسمع الجواب .. فهو يبادر فورا :

الاضراب يجب ان ينفذ ، ومطالب العمال يجب ان تتحقق كلها .. شبعنا مساومات وتاجيلا ووعودا .. الدولة لا تحارب شيء .. لا الغلاء ولا اسرائيل .. لشو نفعها ؟؟

نتائج خطيرة لسيطرة رؤوس الأموال

- اعادة ضخ أموال النفط العربية إلى
- زيادة التبعية للسوق الامبريـ
- شل قطاعات الانتاج وعرقلـ

المصارف والتكتلات المالية الغربية تشتري المزيد من المصارف اللبنانية . وراء هذا النهم لامتلاك المصارف يكمن سعي الراسمالية الغربية لاستعادة مليارات الدولارات التي دفعتها ثمنا لارتفاع اسعار النفط العربي .

باتت المصارف في لبنان مضخة لرؤوس الاموال العربية الى اوروبا واميركا . والراسمالية المصرفية — التجارية اللبنانية تتحول من شريك اصغر في نهب اموال وثروات المنطقة العربية الى مجرد وكيل وسمسار للنهب الامبريالي . النتيجة: تعميق تبعية لبنان للسوق الراسمالية . وبالتالي تعميق اسباب الازمات الاقتصادية . والمتوقع : مزيد من النزيف للثروة الوطنية . ضرب القطاعات الانتاجية احتدام المنافسة الاجنبية للصناعة اللبنانية في السوق المحلية والعربية . التضخم المالي . والمزيد من .. الغلاء .

هذا ما تناقشه بالتفصيل الدراسة التالية .

السيطرة الاجنبية على القطاع المصرفي قائمة منذ نشوء هذا القطاع

ان سيطرة المصارف الاجنبية على القطاع المصرفي اللبناني قديمة بقدم هذا القطاع .

ومع ان عدد المصارف اتلبنانيه هو الاكبر، فقد كان للمصارف الاجنبية دوما الدور المهمن .. اذن ليس الجديد في لبنان هو هيمنة هذه المصارف الاجنبية ، وانما الجديد هو استفحال هذه السيطرة ونتائجه المدمرة .

شكلت هذه المصارف المخافر الامامية لسيطرة الاستعمار الجديد على المنطقة العربية . كانت رؤوس الاموال النفطية في الخليج تبحث عن مجالات توظيف . فتحولت هذه المصارف الى مصيدة لمئات الملايين من الدولارات العربية التي حولتها الى اوروبا واميركا ليصار الى توظيفها في مصانع يعاد بيع انتاجها في اسواق البلدان المستعمرة سابقا ، بما فيها البلدان العربية « المصدرة » لرؤوس الاموال هذه .

ولئن سمحت هذه الهجرة الاولى لرؤوس الاموال العربية بتضخم القطاع المصرفي وقيام عدد كبير من المصارف المحلية تحوت الى شريك اصغر في عملية النهب هذه ، فان حرب حزيران ١٩٦٧ وازمة بنك « انترا » افتتحا فترة انحسار دور المصارف اللبنانية ، فانتقلت معظم الودائع الى المصارف الاجنبية، والاميركية منها خاصة ، فيما انتعشت عملية بيع المصارف اللبنانية من المصارف الاجنبية .

القوانين اللبنانية : حاميهة حراميها

□ عام ١٩٦٧ صدر قانون ادعى واضعوه انه يهدف الى حماية المصارف اللبنانية من السيطرة الاجنبية . انتهى مفعول هذا القانون عام ١٩٧٢ ، فجرى تمديده الى عام ١٩٧٧ وينص هذا القانون على منع تاسيس مصرف يمتلكه اجانب — او يمتلكون معظم اسهمه . لكنه لا ينص — ولا ندري لاية حكمة — على عدم جواز شراء المصارف اللبنانية من قبل مصارف اجنبية . وهذا اليند في القانون نفسه بحلل ما حرمه البند السابق وبعيد ادخال المصارف الاجنبية من الشباك بعد ان اخرجها البند السابق من الباب .

وجاءت الازمة التي عصفت بالوضع المصرفي اللبناني بعد افلاس انترا وتتابع قطاعات الخدمات رحرب حزيران لتضع هذه المصارف الوطنية او قسما كبيرا منها على الاقل على عتبة الافلاس وتدفع بها دفعا للارتماء في احضان المصارف والرساميل الاجنبية اتجاهزة باستمرار لابتلاعها .

□ وكان الدولة اللبنانية لم تكف بالبدع التي استحدثتها ماكتشفت طريقة جديدة لتلعب دور السمسار بالنسبة للرساميل الاجنبية . فغرضت على المصارف المحلية ذات الرساميل المتدنية (٣ ملايين) رفع رساميلها الى خمسة ملايين (قانون النقد والتسليف) عنتج عن ذلك ان اضطرت الدولة الى وضع يدها على بضعة مصارف ، في حين اندمجت مصارف اخرى ، وارتبى البعض الاخر في احضان الرساميل الاجنبية (وضعت اليد على ١٤ مصرفا ، ونم دمج مصرفين ، وشطب مصرف اخر من لائحة المصارف) .. وهكذا تراجع عدد المصارف في لبنان من ٩٤ الى ٧٣ مصرفا عاملا .

ووجدت بعض المصارف المحلية « حلا » لازمتها بالارتباط بنجمعات مالية اوروبية او اوروبية — عربية مشتركة .

□ ووجدت المصارف الاجنبية في النظام الضريبي اللبناني نظاما مناسبا لها تماما . فهي تستطيع ، بقليل من الجهد ، ان تقلب الاسود ابيض وتحول ارباحها الى خسائر .. ويكفي كمثال عن ذلك ان نورد موازنات « بنك اوف اميركا » وارقام الخسارة التي كان يدعيها .

السنة	الخسارة
١٩٦٧	٣٥٢٫٦٥٩ ل.ل
١٩٦٨	٩٦١٫٧٨٠ ل.ل
١٩٧٠	١٫٥٣٠ ل.ل

كانت هذه الخسائر تلحق بهذا المصرف « المسكين » ، رغم ان موجوداته في لبنان تبلغ ١٨٠ مليون ليرة لبنانية ، وموجوداته في العالم (عام ١٩٦٩) تبلغ ٢٢ مليارا و ١٧١ مليونا من الدولارات . رغم كل ذلك ، كان المصرف يخسر مئات الالوف من الليرات اللبنانية كرمى لعيون الشعب اللبناني !!

ولا يقتصر الامر على فنون التهرب من دفع الضرائب . ففي لبنان مكاتب اجنبية تقوم بعمل المصارف . توظف بضعة الاف من الدولارات كمصاريف لمكتب . لكنها تستدرج مئات الملايين من الدولارات الى اوروبا واميركا . هذه المضخات الاضافية للاموال ، وسائل جني ملايين الدولارات كارباح ، لا تخضع عملياتها لاية ضريبة من اي نوع كان على الارض اللبنانية !

استنزاف متزايد للاموال خارج لبنان

في غضون اربع سنوات ارتفع حجم الودائع في المصارف العاملة بلبنان بنسبة الضعف تقريبا من ٣.٨٦ مليون ليرة عام ١٩٦٨ الى ٦.٠٤ ملايين عام ١٩٧٢ . وبينما كانت الودائع المنقولة للخارج تبلغ ١٥٥ مليون عام ١٩٦٨ قفزت الى مليارين ليرة عام ١٩٧٣ اي بزيادة قدرها ٣٠٠ بالمئة .

وتدل الاحصائيات على ان اكبر نسبة من الودائع في المصارف العاملة بلبنان باتت الان بيد المصارف الاجنبية .

ان ٣٧ بالمئة من مجموع الودائع موجودة الان في ١٣ مصرفا اجنبيا .

و ١٤ بالمئة من الودائع في ٦ مصارف عربية و ٢٧ بالمئة من الودائع في ١٤ مصرفا مختلطا و ٢٢ بالمئة من الودائع في ٢٨ مصرفا وطنيا واذا حسبنا الودائع في المصارف المختلطة تبين لنا ان المصارف الاجنبية تسيطر على ما لا يقل عن ٥٠ بالمئة من الودائع في لبنان. ويجمع الاقتصاديون ، حتى البورجوازيين منهم ، على القاء اللوم على هذه المصارف الاجنبية لتسريبها قسما كبيرا من هذه الـ ٥٠ بالمئة الى خارج البلاد وعدم استثمارها محليا .

ونلاحظ مثل هذه المصارف الى التوظيف الخارجي في بلدان اخرى غير لبنان (دول الامارات ، والسعودية) ، اما في الكويت فتتولى المصارف « الوطنية » هذه المهمة ونيظف حوالي ٧٠ الى ٧٥ بالمئة من موجوداتها في الخارج (ما يزيد على ٥٠٠ مليون دنار كويتي لعام ١٩٧٣)

ما هي العوامل الجديدة التي جعلت المصارف الاجنبية تزيد في تكاثبها على لبنان والمنطقة ؟

ارتفاع سعر البترول وازدياد النهم الامبريالي

عام ١٩٧٣ ، ملات الابواق الامبريالية العالم ضجيجا حول الحجم الهائل للثروة النقدية التي يملكها العرب ، بفضل بترولهم، والتي هم مرشحون لامتلاكها في الاعوام القريبة القادمة . وقد اثارت هذه الاطالة شهية الامبرياتيين فمنهم من اخذ يسعى للاستفادة منها بالحسنى ، ومنهم من اخذ يهدد وينوعد مستبقا اي عمل عربي للاستفادة من هذه الاموال .. جرى كل هذا، قبل حرب تشرين التي افادت منها الدول البترولية العربية لرفع سعر النفط وفرض سعر جديد بؤهلها لامتلاك اضعاف ما كانت التقديرات ترشحها لامتلاكه .

ان الدول العربية ستحصل على ما لا يقل عن ٥٠ مليارا من الدولارات ثمنا لنفطها في العام ١٩٧٤ . وحده. مما يؤدي ، اذا ما تطورت الحالة على هذا المنوال ، الى ان يكون بحوزة العرب عام ١٩٨٠ ثلثي الفائض المالي في العالم .

هل سمح الامبريالية امام كل هذا ان تقف متفرجة الايدي ؟ لقد ادى رفع سعر النفط الى احداث خلل في موازين المدفوعات الاوروبية ، وهو مرشح على الامد الطويل لاحداث تشويه نفسه في ميزان المدفوعات الاميركي (خاصة بعد ان اسعادت الدول التي تصدر النفط الى الولايات المتحدة ، عزبولا مثلا ، دن مبادرة العرب ورفعت هي ايضا سعر نفطها ..) .

امام هذا الخلل في ميزان المدفوعات وجدت البلدان الاوروبية نفسها مدفوعة للتسابق على الوصول الى المنطقة والتسلل اليها بمختلف السبل والعمل للتعويض عن المبالغ الطائلة التي تجد نفسها مضطرة لدفعها ثمنا للبترول .

ووسائل التعويض هذه مختلفة ، فهي تتضمن ضخ بعض الاموال العربية الى البلدان الاوروبية لتشغيل صناعات كادت تقفل ابوابها وبيع نتاج هذه الصناعات على شكل سلع الى العرب المنعمين ، من الان فصاعدا ، بمقدرة استهلاكية قل نظيرها .. ومن هذه الوسائل ايضا استخدام هذه الرساميل لتمويل بعض المشاريع في بلدان عربية فتستفيد بذلك المصارف الاجنبية من اتعاب السمسرة ومن استغلال رخص الد العاملة العربة .

الأجنبية على عدد جديد من المصارف اللبنانية

ـى الغرب .
ـالية .
ـة نمو الصناعة .

وفي سعيها لاتمام عملية التسلل هذه « تصطدم » المصارف الاجنبية بالتشريع اللبناني آنذي يحرم عليها انشاء مصارف جديدة فلا تجد من حل سوى شراء مؤسسات مصرفية قائمة . وهكذا فقد حتل العام ٧٣ بعمليات بيع المصارف اللبنانية الى مؤسسات وشركات اجنبية .

□ بنك شرتوني . اشترى بنك الاعتماد والتجارة البلجيكي ٧٥ بالمئة من اسهمه . والجدير بالذكر ان بنك اوف اميركا يملك ٢٥ بالمئة من اسهم بنك الاعتماد والتجارة .

□ بنك اتبحر المتوسط اشترى ٨٠ بالمئة من اسهمه عندتي بنك الاميركي (٧٤ مليون ليرة من الودائع) .

□ بنك الراية . اشترى ٤٠ بالمئة من اسهمه كاميكال بنك البريطاني (ودائعه سبعة ملايين ليرة) .

□ بنك كيروز ، واشترى الكريدي سويس (مصرف سويسري) ٨٠ بالمئة من اسهمه

□ بنك المشرق (ودائعه ٦٤ مليون ليرة) ونمة مفاوضات نجري حاليا لشراء بنك بيروت الرياض (مجموع ودائعه ١٢٨ مليون ليرة) ، وبنك بيروت (مجموع ودائعه ١٧ مليون ليرة) وبنك طعمه (مجموع ودائعه ١٢ مليون ليرة) واتبنك اللبناني للمغتربين (مجموع ودائعه ٤ ملايين ليرة لبنانية)

اذن عشرات بل مئات الملايين من الودائع الجديدة تقع تحت قبضة رؤوس الاموال الاجنبية وهذا الاتجاه نحو استهلاك المصارف اللبنانية ليس مرشحا للتوقف سريعا . ان معظم المصارف المباعة انتقلت الى ايدي المصارف الاميركية . على ان نهاءت المصارف الاوروبية على منطقة الشرق الاوسط ، لاستعادة بعض الاموال المدفوعة كثمن للنفط العربي . هذا يعني ان المنافسة الاميركية — الاوروبية ستعبر عن نفسها على هذا الصعيد بهجمة من المصارف الاوروبية لتعزيز وجودها في لبنان باستهلاك المزيد من المصارف اللبنانية .

مزيد من التبعية للسوق الامبريالية والتشويه لتركيب الاقتصاد اللبناني

ان اول نتائج هذا الاتجاه نحو نزايد سيطرة المصارف الاجنبية على اقتطاع المصرفي اللبناني هو تعميق تبعيته للسوق الامبريالية والمزيد من انتشويه لتركيب الاقتصاد اللبناني على حساب القطاعات الانتاجية . هذه المخاطر برز بوضوح في التقرير الذي رفعه وزير الصناعة والنفط — توفيق عساف — الى مجلس الوزراء . وقد ورد في هذا التقرير .

« ان المصارف الاجنبية ، ولو كانت قائمة في شكل شركات لبنانية ، انما تنبثق سياستها من مالكيها الاجانب (في اكثر الاحيان بنوك او شركات قابضة) ، ولا عبرة لوجود مجلس ادارة محلي ، اذ ليس جل اعضائه ، وكل افراد ادارته التنفيذية سوى عبارة عن مستخدمين لا حول لهم ولا طول في توجيه التسليف .

وانطلاقا من هذا الواقع ، فالملاحظ ان المصارف الاجنبية تعير الاهتمام الاول للتوظيف والاستثمار في الخارج وتوجه على العموم قروضها الى تجارة الاستيراد وما يبيعها من تجارة داخلية تؤمن تصريف المستوردات ، ولا تمنح اتعاليات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة وعامة اتشعب العامل نسبة تذكر من تسهيلاتها ، بل ان اكثر هذه البنوك يحصر توظيفه بكبار اصحاب الاعمال ، ونيس ادل على ذلك من مراجعة اسماء زبائنها لدى مركزية المخاطر في مصرف لبنان . »

« ان المصارف الاجنبية انعاملة في لبنان وممثلي المصارفغير العاملةفه المقيمين في بيروت ، اداة كبرى لاستجرار الاموال والودائع العربية مباشرة الى الخارج من دون المرور في لبنان ، حتى ان ممثل احد البنوك الاميركية وحده قد آمن لمصرفه من بلدان الشرق الاوسط ، حسب علمنا ، ما لا يقل عن خمس (٥/١) ودائعه الخارجية »

منافسة اجنبية للصناعة اللبنانية

يلاحظ ان المصارف الاجنبية التي تقوم بشراء المصارف اللبنانية ، تبست غروعا لمصارف هائلة الحجم غحسب ، بل هي ايضا غروع لمجموعات مالية ضخمة تتعاطى كافة انواع التجارة والصناعة .

وهكذا فان كيميكال بنك اتذي اشترى قسما من بنك الرابية هو غرع لمجموعة مالية تتعاطى .. عدا الاعمال المصرفية ، بصناعة وتجارة الاغذية ، والورق ، والتكيماويات ، والنفط، والاجهزة الكهربائية والالكترونيات . وهكذا ايضا فان مورغن وحصه في بنك المشرق هي ٤٠ بالمئة هو مؤسسة تتعاطى ، عدا الاعمال المصرفية ، بكل ما له علاقة بصناعة وتجارة النفط ، والفولاذ ، والكيماويات ، والسيارات ، والاجهزة الكهربائية والالكترونيات ، والمطاط .. والامر نفسه بالنسبة لغيرست ناسونال سيتي بنك وغيره من المصارف والمؤسسات الاميركية والاوروبية .

خلال هذا العام ، اشتكى الصناعيون من ان المصارف الاجنبية ترفض تسليف الصناعات اللبنانية بقروض متوسطة وطويلة وحسب ، لكنها في المقابل تقرض الشركات الصناعية الاجنبية تكي تستهلك المصانع اللبنانية او لكي تنشيء غروعا صناعية موازية للصناعات اتبنانية تنافسها على الاسواق المحلية والعربية .

ان نتيجة اخرى من نتائج تمكين سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على المصارف اللبنانية هي بالتاكيد المزيد من سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على الصناعة اللبنانية والمزيد من العرقلة والمنافسة الاجنبية لهذه الصناعة .

والمزيد من الضيوف الاسرائيليين

مع تدفق رؤوس الاموال الاجنبية ، تتسرب مصارف وكاتب لها علاقة مباشرة او غير مباشرة باسرائيل . وهذا ما ينبه اليه مروان اسكدر عندما يقول اسكندر ان احد المصارف الاميركية التي تملك مكتبا في لبنان لاستدراج رؤوس الاموال العربية التي اميركا تساهم في تمويل بناء ناقلات النفط الاسرائيلية وشرائها وتشغيلها !!

الغلاء والمزيد من الغلاء والفلاء دوما

مليارات الليرات في خزائن هذا البلد ، لا تساهم في تنميته ، بل بالعكس تستنزف المزيد من ثروانه . وتضرب قطاعاته الانتاجية وتعرقل نمو صناعته .. هذه النتائج المدوقع ان تتفاقم مع تزايد السيطرة الاجنبية على المصارف اللبنانية لها مترتبات مباشرة على حياة اللبنانيين وعلى راسها المزيد من الغلاء وتدهور مستوى المعيشة . تعزيز الاتكال على الاستيراد ، بعمق الاتجاه لاستيراد موجة غلاء جديدة من اوروبا واميركا بعد ان نظهر في الغرب كامل نتائج ارتفاع اسعار النفط . وجود مئات الملايين الاضافية غير المستخدمة في الانتاج بعمق من التضخم المالي . وكلا هذين العاملين يزيد من ارتفاع الاسعار وبالتالي في تدهور مستوى المعيشة ، بحيث تبدو موجة الغلاء الحالية نعمة بالمقارنة مع ما هو متوقع !!

ازاء هذا كله ، ما هي ردود فعل البرجوازية اللبنانية والثقة الحاكمة باسمها ؟

حلم البرجوازي اللبناني : الانتقال من السمسرة الى الشراكة ..

في الخمسينيات ومطلع الستينيات ، امكن للبرجوازية المصرفية ـ التجارية جني ارباح طائلة من خلال تطفلها على موجة الهجرة الاولى من رؤوس الاموال من اقطار الجزيرة والخليج الى اوروبا واميركا عبر لبنان . كانت هذه الهجرة القاعدة المادية لما سمي « الازدهار » الذي نساقطت بعض فضلاته على الطبقات الوسطى والوسطى الدنيا . كانت البرجوازية اللبنانية آنذاك اقرب الى الشريك الاصغر لرؤوس الاموال الاجنبية في عملية نهب واستنزار المنطقة العربية .

بعد حرب حزيران وازمة انترا وتحول بعض طرق رؤوس الاموال عن لبنان ، خسرت البرجوازية اللبنانية موقع الشريك الاصغر وانهارت تدريجيا الى موقع السمسار والوكيل ليس الا . لكن حلمها الاكبر كان ولا يـزال العودة الى موقع الشريك الاصغر مع رأس المال الاجنبي .

بالطبع هناك طرف من البرجوازية برنضي مختارا بدور السمسرة والوكالة . وردة فعله على هجمة رؤوس الاموال الاجنبية علـى المصارف هي رد فعل الترحيب . هذا النفر من القفازى على لبنان ونظامه الاقتصادي الحر ـ وهم بالتاكيد من اشد المتحمسين لي « السيادة » و « الكيان » ـ مستعد بيع لبنان في كل ساعة لاي عابر سبيل لا يعرف لاوطنية طعما ولا لونا .

في رده على سؤال حول سبب غزو المصارف الاجنبية يقول أمين سر جمعية المصارف (الذي حظي بشرف بيع مصرفه ، «البحر المتوسط» الى « عبدلي بنك » الاميركـي) « ان البترول وعائدات البترول .. ان المؤسسات المصرفية الاجنبية تقدر ما للتسهيلات التي يقدمها لبنان على صعيد المواصلات اللاسلكية ومن هاتف وتلكس وبريد جوي منظـم (كذا !) وكذلك نقدر وجود العناصر البشرية المؤهلة التي تتقن اللغات الاجنبية ولانها نرتاح للمعيشة في هذا البلد . لكل ذلك نسعى انـى جعل لبنان مركز انطلاق لعملياتها في العالم العربي .. »

وهل تشكل المصارف الاجنبية خطرا علـى لبنان ؟ « ليس هناك اي خطر ، ففي جميع البلدان تدخل الرساميل الاجنبية حتى في البلدان الكبرى كفرنسا ، عالمها ان تحسن الدولة التصرف » .

ويعبر نعمان الازهري ، نائب رئيس جمعية المصارف ما الذي يعنيه أمين سرها عندما يطالب الدولة بان تحسن التصرف . ان حسن التصرف يعني رفع كل القيود والرسوم المنبقية على « حرية » النهب المصرفي والغاء اية محاولة لتنظيم القطاع المالي . يقـول الازهري في كلمة القاها في اجتماع بلدن ضم كبار شخصيات العالم المصرفي الغربي !

« ننظر في اقتراب العاجل الغاء عدد من الاعباء : الاحتياطي الالزامي ، الضرائب على الفوائد ، الضريبة التي تفرضها المؤسسة الوطنية لضمان الودائع . واذا ما تم ذلك عسوف نتمكن بيروت من ان تصبح مركـز اندولار العربي . »

لا شك ان هذا كلام يطمئن كبار اصحاب المصارف الغربيين . لانه يؤكد لهم نيـة البرجوازية اللبنانية في ان « ترقى » الـى مستوى حسن ظنهم بها وتوفر كل التسهيلات الاضافية التي تحول البلاد الى منطقـة اصطياد الثروات العربية .. مجانا !

مقابل الذين يفاخرون بدور السمسـرة والوكالة ، يقف اذنين يتمسكون بحلـم البرجوازية اللبنانية المستحيل ، الانتقـال من السمسرة والوكالة الى الشراكـة . بعض الصناعيين وبعض اصحاب المصـارف المغمورة يرفعون شعار المشاركة . لا يطمحون الى الحد من السيطرة الاجنبية ، ولا الـى تعزيز قاعدة استغلال نسبي لرؤوس الامـوال اللبنانية . كل ما يطالبون به تحسين شروط التبعية ، وزيادة حصتهم المتدنية من نهـب ثروات المنطقة وخيراتها . الشراكة ، انطلاقا من اي موقع قوة ؟ وبناء على اية قاعدة ؟ لا يهم ، المهم ان تتصدق عليهم رؤوس الاموال الاجنبية بدور الشريك .

يقول توفيق عساف في تقريره الاخير الذكر :

« واننا ، عما نقترحه من وجوب الحد من التسلط الاجنبي على الجهاز المصرفي ، لا يغيب عن ذهننا ان اي قرار بنخذ ، يجب ان يهدف في ان واحد الى غرضين : تامين وجود سياسة تسليف واستثمار متجانسة معحاجات القطاعين الخاص والعام اولا ، وتنمية دور لبنـان كمركز دولي مهم للسوق النقدية والماليـة .

ولبلوغ هذين الهدفين في صورة منسقـة وطبيعية ، يجب ان يحل في الجهاز المصرفي اللبناني نوع من المشاركة لا الهيمنـة الاجنبيـة » .

يرد عليه مروان اسكندر بالدعوة الـى التعامل مع المصارف الاجنبية تعامل النـد للند وبيعها المصارف اللبنانية من موقع قوة .

« .. ان المصارف الوطنية التي بيعت غالبية اسهمها لمصارف اجنبية باستثنـاء مصرف واحد وطني اوروبي مخنلط ، كانـت تعاني مصاعب العجز عن النمو في وجـه المنافسة القائمة . اما المصارف الوطنيـة التي حققت بعض النمو فقد استطاعت دخول باب المفاوضات مع الاجانب وهي في موقـف قوي ، كما حدث مع بنك بيروت الرياض فـي مفاوضاته مع ابرغينغ نرست .. وما حـدث بالنسبة الى هذه العملية يجري بالنسبة الى المصارف الوطنية القليلة الباقية من الحجم المتوسط او الكبير ، فهذه تستطيع فرض شروطها على المشاركين الاجانب حتى فـي امتلاك نسبة لا تزيد عن ٢٥ بالمئة كما يريـد القانون » .

مع تكاثر فرص السلام الاستسلامي في المنطقة العربية . ومع ازدياد هجمة الامبرياليـة الاميركية لاستعادة مواقعها التـي فقدتها . مـا من شـك في ان البورجوازية اللبنانية الحاكمة ستبذل كل ما في وسعها لفتح ابواب هـذا البلد على مصراعيها من اجـل تحويله . بأكمله اذا امكنها ذلـك . الى سوق حرة تتمتع فيها الرساميل الاجنبية بكل حرية في التصرف ومنذ الان اخذت بعض الاصوات ترتفـع مطالبة باباحة حرية تأسيس المصارف في حين يذهب البعض الاخر الى الغاء بعض التدابير الجزئية التي تحد مـن حرية المصارف المطلقة وتوفر للمودع اللبناني والعربي حدا ادنى مـن الضمانة .

تدل كل هذه المؤشرات على انـه سيكون على عاتق الحركة الوطنية والديمقراطية اللبنانية القيام بمهام قاسية .

فمن واجب هذه الحركـة ، اول الامر ، ان توحد كافة المتضررين من تزايد التبعية اللبنانية الى السـوق الرأسمالية العالمية ، والمستعديـن فعلا وعملا لمواجهة توسع الهيمنـة الامبريالية ، وعليها من جهة ثانية ان ترفع وتيرة التحريض ودرجتـه لدى الجماهير باستمرار ، على ان النظام اللبناني ، بكافة اجنحتـه وتياراته ، لا يقدم اي حل فعلـي للمشاكل الحياتية الملحـة اللهـم الا زيادة الارتباط بما هـو اصل البلاء : الامبريالية .

ليست هذه المهام سهلة بالتاكيد ، الا ان الظرف الموضوعي يوفر حدا ادنى نلتقي عليه قطاعات جماهيريـة واسعة ، فلنحاول ان نبلوره بدلا من تبديد الزخم الجماهيري في اوهـام « الضغط من فوق »

ويسير هذا النضال جنبا الـى جنب مع النضال الجماهيري العربي الشامل لمنع الانظمة النفطية مـن تبذير عائدات النفط الهائلة وتحويلها الى وسيلة اضافية لتعزيز تخلـف المنطقة وزيادة قهرها واستغلالها .

مواقف النظام الهاشمي من مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني

○ الحلقة الرابعة ○

اولا : «ممثلو الشعب الفلسطيني» في نظر السلطة الهاشمية .

●● في الحلقتين الاولى والثانية من هذه الدراسة استطردنا في تحديد موقف النظام الهاشمي التاريخي من القيادة السياسية في فلسطين ، ومن مسالة الحقوق الوطنيـة الفلسطينية ، وعلى رأسها واساسها الحقوق السياسية ، (ومنها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، واخذه زمام تطـوره الوطني المستقل بنفسه) .. بصدد المسالة الاولى ، اي القيادة السياسية للشعب الفلسطيني ، كان الموقف الهاشمي يتحدد من موقع الوصاية والرغبة في مـد السيطرة على الاراضـي الفلسطينيـة ، تحت عنوان عجز القيـادة الوطنية الفلسطينية وعبر باقطة اقامـة مملكة عربية في فلسطـين وشرق الاردن. اما المسالة الثانية ، فقـد اتخذت شـكل المصادرة والالحاق ، عبر (الوحدة الضفتين) التي تمت تحت حراب القمع والقهـر الوطني ، وعبر قبول القيادات والزعامات المحلية ذات الطبيعة الوجاهية والبرجوازية في الضفـة الغربية ، وبعض قيادات الاراضي المحتلة لعام ١٩٤٨ ، بدور الشريك الاصغر. ان هؤلاء وضعوا مصالحهم الطبقية الضيقة، وتناقضاتهم مع الحاج امين الحسيني ، والتي تربط الكثير منها برباط الولاء والصلـة بالكولونيالية البريطانية ، فوق مصالـح سكان الضفـة الغربية الوطنية ، بـل ومجموع المصالح الوطنيـة للشـعب الفلسطيني . وهـكذا كانت مبايعة الملك عبد الله ملكا على فلسطـين برمتها ، في نفس الوقـت الذي عقد فيه مؤتمـر غـزة الوطني ، وكانـت بدايـة التصفيـة للوجود السياسي الوطني للشعب الفلسطيني . كان هذا قـد تـم في حين شنت سلطات القمع الهاشمي الحملات لاعتقال افراد « الجهاد المقدس » والزمر الوطنيـة المسلحة ، وسحب السلاح من ايدي الجماهير ، وحل النقابات ، وفرض الحكـم العسكري على الضفة، وقمع المظاهرات الجماهيرية الداعية لمقاطعـة الانتخابات واعتقال قادتها وجرهم مقيديـن بحبول (فرسان) السلطة الى عمان .

هؤلاء الذين بايعوا عبد الله ملكا علـى فلسطين ، ومهدوا الطريق لالحاق الضفـة الغربية بالنظام الهاشمي ، هم شركاء النظام الصغار في الوحدة اللاحقة . وشركاءه في اعدام الشخصية الوطنية الفلسطينية ، وكافة الحقوق الوطنية .. وهم الذين سوغوا لـه صياغة الالحاق قانونيا عبر تعديل الدستور ، وقيام انتخابات في الضفتين ، تحت العـرش الهاشمي . ورغما عن ارادة الجماهير ، وعبر قمع قواها التقدميـة والديمقراطية منذ بداية الالحاق . ومن هؤلاء ، من اشباههم ، وصـل الى البرلمان الاردني ((ممثلي الضفة الغربية)) عبر شتى اشكال وفنون التزوير والتزييف ، التي لفرط طابعها المفضوح باتت موضع تنـدر الجماهير ، وموضع سخريتها المرة من (ممثليها)) لدى البرلمان الاردني .

الى جانب هؤلاء ((انضم الى « ممثلي » الضفة ، خليط اخر من الزعامات المحليـة والموظفين الذين ، ما كان يمكن ان يطوا لو لم يبيعوا انفسهم لشيطان السلطة الهاشمية .

لقد مثل كل هؤلاء عدة النظام الهاشمـي وسنده ، في اعطاء ((الوحدة التاريخيـة)) شكلها المهوء . وحاولوا ، دون ان يكون لبضعة النواب الوطنيين حقا ، الذين وصلوا في هذه الانتخابات او غيرها ، الى المجلس النيابي، اي ثقل او تاثير في الحفاظ حتى على المصالح المباشرة للجماهير الفلسطينية في الضفـة .

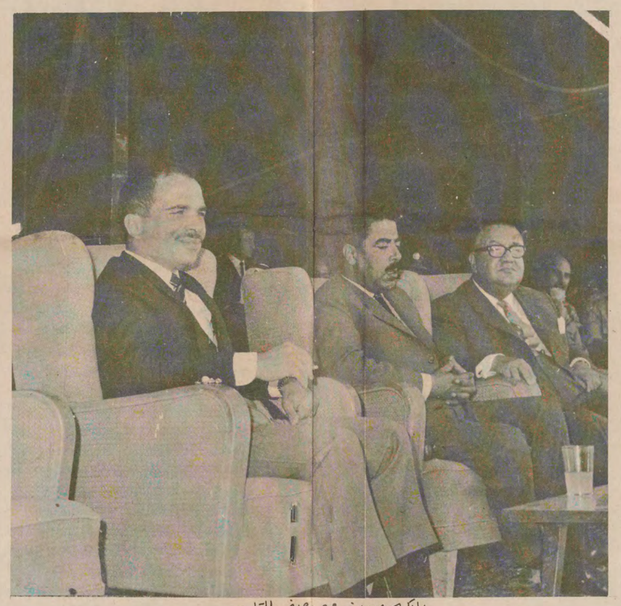

الملك حسين مع وصفي التل

وهكذا كان هؤلاء النواب ، عوضا عن كشكول مجلس الاعيان ، شاهد زور علـى الوحـدة الالحاقية ، وتعبيرها السياسي ، وفي الفترات التي شهدت تزايد حدة الصراع الاجتماعي في البلاد ، او كانت على حافة الانفجار الجماهيري، كان هؤلاء اول اطفائيي النظام ، واول مـن تكمن في ان المقاومة غدت فعلا وقولا السلطة الحقيقية الفلسطينية ، وانها غدت ، لا فقط تعبيرا عسكريا محضا عن الرغبة الوطنية الفلسطينية في النضال ضـد اسرائيل ، فحسب، وانما اصبحت كذلك تعبيرا سياسيا عن الوجود الوطني الفلسطيني المستقل ، وانها ـ اي المقاومـة عبر منظمة التحرير ـ غدت التجسيد السيـاسـي للشخصية الوطنية الفلسطينية . في هذا يكمن اصرار النظام الهاشمي على اخراج المقاومة من الاحراش ومن البلاد كلية في تموز ١٩٧١ . اذ ان سلطة المقاومـة تنصل اعضاء الضفة الغربية في مجلسي النواب والاعيان من مطالب الجماهير ، واعلنوا الولاء للملك حسين ولنظامه العتيد . وكذلك فعـل الشيء نفسه اعضاء ورؤساء المجالس البلدية في الضفة . وعندما منع المؤتمر الشعبـي المخصص لدراسة مطالب الجماهير ((اثـر السموع)) ، ودوهم مقر اللجنة التحضيريـة وصودرت منه وثائقه ، لم يحرك نـواب الضفة ورؤساء البلديات ساكنا . بل ذهبـوا لتكرير الولاء والتاييد للملك .

ان هؤلاء ، كانوا دون شك ، هم ممثلـي الضفة الغربية في نظر النظام الهاشمي ، وهم شركاؤه في وحدة الضفتين . ومقابل هـذه الشراكة ، كان يمثلو الضفة في البرلمان ورجال البلديات وغرف التجارة وعموما مجموعـة الوجهاء والوكلاء والبرجوازيين في الضفـة يقاسمون الطبقة الحاكمة ، امتيازات السلطة، التي كانت في نهجها السياسي او الاقتصادي تلبي مصالحهم الخاصة الى هذا الحد او ذاك .

بعد حرب ١٩٦٧ ، وسقوط الضفة الغربية تحت الاحتلال ، كانت ((الشراكة)) قد غـدت تاريخية حقا بفارق هام ، هو ان الوضـع الجديد ، كان يخلق قدرة اكبر لدى هؤلاء على المساومة مع النظام . وهكذا كانت سياسـة دعم الصمود ، تستهدفهم هم بالذات . كمـا كانت التسهيلات الاقتصادية تستجيب لمصالـح هذه الفئات اساسا ، كما تستجيب لغلة كبار موظفي الادارة في الضفة . كانت سياسـة الجسور المفتوحة تمثلها ـ بالاساس ـ مصالح كبار الملاك والتجار والصناعيين ، اي الفئات والشرائح العليا في الضفة الغربية ، وذلك كمثن لاعادة ربط الضفة الغربية بالكيان الهاشمي . وقد ظلت هذه هي السياسة الثابتة للنظام تجاه الضفة الغربية وباقي الاراضـي الفلسطينية كقطاع غزة مثلا .

ثانيا : النظام الهاشمي امام بروز المقاومة بعد حرب ١٩٦٧ .

كان موقف السلطة المبكر من نشوء المقاومة الفلسطينية المسلحة ، هو الموقف المتوقـع ازاء حركة وطنية مستقلة ومسلحة . لقد تعرفت الدوريات الاولى للمقاومة للقتل او الاعتقال على يد سلطات القمع الهاشمي . كما تلـت احداث السموع ، حملة واسعة لاعتقال الكوادر السياسية وعناصر المقاومة الفلسطينيـة ، وقبلها كوادر وقيادات الحركـة الوطنية في البلاد .

وعلى الرغم من ان حركة المقاومة بعـد ١٩٦٧ ، اتخذت تعبيرا عسكريـا محضا ، ومقصورا على التواجد في الاغوار او الجبال ، في اشكال عسكرية، بعيدة عن النظر والنـاظر السياسي والجماهيري . الا ان النظام ، رغم حاجته التكتيكية للمقاومة كعامل ضاغط علـى اسرائيل ، لم يتردد في تجريد حملته العسكرية الاولى في تشرين الاول ١٩٦٨ ، لتدجين المقاومة واخضاعها ((للتنسيق)) مع القوات الاردنية ... الا ان الحملات الاخرى منذ شباط ١٩٧٠، التي تعبيرا عن ضيقه ورغبته لتنامي تفـوذ المقاومة ماديا ومعنويا ، واكتسابها طابعـا ونقلا شعبيا .

ان المعنى الاساسـي لاحتراب السلطة والمقاومة بعد ذلك ،والمعنى الاساسي للتصفيات والمجازر الدموية في ايلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١ ، كانت تكمن في ان المقاومة غدت فعلا وقولا السلطة الحقيقية الفلسطينية ، وانها غدت ، لا فقط تعبيرا عسكريا محضا عن الرغبة الوطنية الفلسطينية في النضال ضـد اسرائيل ، فحسب، وانما اصبحت كذلك تعبيرا سياسيا عن الوجود الوطني الفلسطيني المستقل ، وانها ـ اي المقاومـة عبر منظمة التحرير ـ غدت التجسيد السيـاسـي للشخصية الوطنية الفلسطينية . في هذا يكمن اصرار النظام الهاشمي على اخراج المقاومة من الاحراش ومن البلاد كلية في تموز ١٩٧١ . اذ ان سلطة المقاومـة ونفوذها السياسي ، كانا الخطرين المباشرين على النظام، وكانا مدعومين بقوة السلاح في ايدي المقاومـة والجماهير الفلسطينية في المخيمات.

لقد تقلب موقف النظام من المقاومة ، ومن مسالة تمثيلها للفلسطينيين تبعا للمواقـف والظروف المحيطة بالوضع العربي الداخلـي والدولي . حتى ما بعد ايلول ١٩٧٠ كما نص برونوكول عمان اعترف النظام بالمقاومة كممثلة للفلسطينيين : ان ((الشعب الفلسطينـي وحده متمثلا في الثورة الفلسطينية هو صاحب الحق في تقرير مصيره ((وان)) اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي المسيطـرة والملتزمة والمسؤولة عن الثورة الفلسطينيـة سياسيا وعسكريا وفي كل الميادين الاخرى)).

الا انه بعد خروج المقاومة من البلاد ، مـزق ـ كما هو متوقع ـ كل الاتفاقيات السابقة ورفض الاعتراف بمنظمة التحرير ، كممثلة لكل الفلسطينيين ، كما عبر عن ذلك في مفاوضات جدة وحتى الان .

لقد امكن فقط ، بعد اختلال ميزان القـوى لصالح النظام الهاشمي ، وعندمـا اتيح له احكام السيطرة على البلاد ، وبالتالـي على الجماهير الفلسطينية في الضفة الشرقيـة ، ومحاولته مد جسور الولاء مع زعامات الضفة الغربية ، امكن فقط بعد كل هذا ، ان يظهـر الوجـه الحقيقي والواقعي لنمـط علاقتـه بالفلسطينيين ، لموقفه السابق ازاء اي تعبير وطني فلسطيني مستقل عنه . وبالطبع حاول ـ دون جدوى ـ استخدام بعض الاخطـاء والسقطات التي وقعت فيها المقاومة ، كي يبرر مذبحته ، كما حاول ان يثير مخاوف الجماهير شرق الاردنية من قزاعة ((الوطن البديـل)) والتهديد الفلسطيني المنتظر ، التي لم تلبـث ان انقلبت عليـه بقطيعة لا نظير لها في تاريخ علاقة السلطة بالفلسطينيين .

تحت شعار ((مؤامرة الوطن البديل)) ، مورست ضد الجماهير الفلسطينية في الضفـة الشرقية سياسة عداء وتمييز اقليمي ، لم يشهد مثلها في تاريخ البلاد ، فقد استنفرت مشاعر الخوف واشعاء عبر اجهزة الدولة والجيش، ومدت قنواتها الى التشكيلات الاجتماعيـة العشائرية والقبلية ، التي بدورها حركـت ردود فعل غاية في الشراسة ، كمحصلـة عامة لعمليات التعبئة والحقن الاقليمية ، التي تحتز اشد اشكال العداء بدائية .

ان اجهزة الدعاية الرسمية نخلت حتى عن الستار الواهي ((الوحدة الوطنية المقدسة)) لتشن حملة مكشوفة ضد الفلسطينيين عموما وبدون تمييز ، وبالنتيجة باتت معاناة الجماهير الفلسطينية في الضفة الشرقيـة معاناة عامة ومشتركة من سياسة العـدوان والتمييز الاقليمي . وليس من المبالغة ، ان هذه المعاناة كانت شاملة ، على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة والديمقراطية بحيث مست جذر الوجـود الفلسطيني في الضفة الشرقية بكامله .

لقد امتدت سياسة العداء والتمييز ضـد الشعب الفلسطيني ، على يد مهندسهـا المباشر وصفي التل حتى الى الضفة الغربية، واعطت تاثيرات عميقة في اتجاهير ومست هذه السياسة حتى اتفات فعليا من سكان الضفة كالوجهاء ورؤساء البلديات وكبـار التجار وغيرهم .

في عهد وصفي التل ، وفي فترة وزارة احمد اللوزي ، مع تفاوت نسبي ، عكسـت السياسة الرسمية ذات التذل الاقليمـي الواضح ، نفسها على سياسة ((دعـم الصمود)) وعلى التسهيلات الاقتصاديـة وغيرها للضفة .. توقف وصفي التل عـن دفع مرتبات المعلمين وسائر الموظفين في الضفة .. برر تقليص مساعدات ((دعم الصمود)) بانقطاع المساعدات العربية . في فترة اللوزي، ذهبت الحكومة الى حد وضع ضرائب خاصـة على بضائع الضفة الغربية (رسم الـ ١٢ بالمئة) ، وضعت قيودا على تحويلات العمالة ، قيودا على الزيارات ، بالاضافة الى القيـود والمضايقات التي تعاني منهـا الجماهير الفلسطينية والكوادر الوطنية اصلا : الملاحقة من المخابرات الاردنية ،التقيود على ابناء غزة، كحرية العمل والتنقل ، حرمانهم من الهويات الرسمية .. الخ .

اما جماهير الضفة الشرقية مـن الفلسطينيين ، فقد تعرضت وجوهها الوطنية، للملاحقة السياسية والاعتقال ، حرمانها مـن العمل سواء في القطاع الخاص او انعام . هيمنة المخابرات على المخيمات ، وتعرض المواطنين للاعتقال لدى اية وشاية ، وفي اي مناسبة . حل الاتحادات والمنظمـات ذات التركيب الوطني الفلسطيني الغالـب ، كمؤسسات الطبقة العاملة ، واتحـادات الطلبة ، وفرض قيود صارمة على الاتحادات المهنية والنسائية ، والجمعيات ، مصادرة المصحف ذات الملامح الفلسطينية او سحب رخصها ، وباختصار ـ حرمان الجماهير ، لا فقط من التعبير عن هويتها الوطنية ووجودها الوطني المستقل وانما ايضا من الحريـات الديمقراطية المكتسبة وحتى المقررة قانونيا .

ثالثا : السلطة الهاشمية تبعث ((الشراكة)) من جديد :

بعد ان استكملت السلطة مهمة الاجهـاز على التواجد الفعلي للمقاومة الفلسطينية بادر الملك الى طرح مشروعه المعروف بـ ((المملكة العربية المتحدة)) . واذ ذاك لم يفعل اكثر من صياغة مشروع بديل هاشمي لمسالة تمثيـل الشعب الفلسطيني والتعبير السياسـي المستقل للفلسطينيين مستغلا النكسة التـي حلت بالمقاومة بين ايلول ١٩٧٠ وتمـوز ١٩٧١ وخروجها من الاردن ، للتاثير على موقف الجماهير الفلسطينية اثخارجة لنوهـا من حمام الدم الهاشمي .

ان جماهير الفلسطينيين في الضفتين التي احكم الطلاق بينها وبين النظام الهاشمي ، كانت تدرك ان المشروع ما هو الا تجديدبقطاء مموه ، للوحدة الالحاقية التي يريـد ان يقودها النظام اتيه . ولذا كانت ردود الفعل المعنوية للجماهير تعبر عن هذا الرفضـ باشكال متعددة ، وكما هو شان النظـام دائما ، فقد عمد بعد طرحه مشروعه ، الى احداث تعديلات تستهدف اظهار جديـة سياسته هذه وحسن نواياه ، عبر دعـوة الملك الحكومة الى تقديم تسهيلات لمواطني الضفة الغربية ، تغيير اسم الاتحاد الوطني الاردني انـى الاتحاد الوطنـي العربـي ، واحداث تغيير في قيادته وفي مجلسه اتعام ، تطعيم الوزارة الاردنية بوزراء فلسطينيين غير ساغري العمالة والارتزاق او ذوي ماض وطني ، اضافة وزارة شؤون الوطن المحتل، وانشاء دائرة خاصة بالضفة الغربية ملحقة بالقصر مباشرة .. الخ

لقد توطد هذا الاتجاه ، بعد رحيل وزارة اللوزي ، وتشكيل حكومة زيد الرفاعي ، التي اعطيت طابعا خاصا ازاء الانفتاح علـى الاقطار العربية ، وعلى الوقف مـن الفلسطينيين . وبصدد المسالة الاخيرة ، قام الرفاعي ، بتخفيض ثم الغاء رسم الـ ١٢ بالمئة على منتجات الضفة الغربية ، اعادة تسهيلات السفر والانتقال عبر الضفتين ، السماح بسحب مدخرات اهالي الضفة مـن البنوك الاردنية ، تسهيلات في تحويـلات العملة ، تسهيل معاملات الفلسطينيين فـي دوائر الدولة .. الخ

وعلى الصعيد السياسي ، جرى الايحاء بسياسة انفراج وطني في البلاد ، ثم جاءت خطوة الافراج عن المعتقلين في سياق هـذا التحول في نهج السلطة وتقريها من الفلسطينيين مجددا .

لقد جاء هذا التحول ، خروجا عن عزلـة عربية خانقة احاطت بالنظام ، وضيقت عليه على المستويات السياسية والاقتصادية ، كما جاءت اثر سلسلة من الاخفاقات السياسيـة عربيا وعالميا ، وجاءت اخيرا ، حصيلـة للتفكك ـ والصراع بين ـ اجنحة النظام ، وبداية تنامي تململ جماهيري داخلي وعزلة احاطت بالنظام وركائزه وخاصة في الضفة والقطاع ، حيث تعرض مروجو مشروع المملكة المتحدة لحملة مضادة واسعة وصلت الى حد تعرض بعضهم للاغتيال في غزة .

وعلى العكس من ذلك ، كانت المقاومة ، تتجاوز كافة محاولات تصفيتهـا وانهائها ،

سواء عبر العمليات الفاشية الاسرائيلية ، او عبر محاولات التصفية الداخلية ، وكانت مخرج ، في كل مرة وقد نوطدت من حولها الحماية الجماهيرية والاسناد من القوى الديمقراطية والتقدمية عربيا وعالميا ،وبنفس الوقت تزداد قدرتها على تحريك اشكال النضال المختلفة في الأراضي المحتلة .

في الفترة الاخيرة من فترة نولي اللوزي ، وبشكل اكثر تحديدا مع نولي زيد الرفاعي وزارته ، عملت السلطة ، على اعادة جذب الذات الفعلية من الفلسطينيين ، وخاصة تلك الرموز التي تمثل مواقع الزعامة المحلية في الضفة الغربية ، كرؤساء البلديات واعضاء الغرف التجارية ، والبرجوازية التجارية وكبار الملاك الزراعيين والرموز التوجيهية ذات النفوذ السياسي التقليدي عوضا عن رجالات الامارة في العهد الاردني . وكما كان طرح مشروع المملكة المتحدة ، قد شكل الاتجاه النظري والقانوني لسياسة النظام ، فقد كانت انتخابات مجلس الاتحاد الوطني في عام ١٩٧٢ مناسبة لتأكيد التوجه العملي والواقعي لسياسة النظام . فقد عين في المجلس ابناء الاسر الفلسطينية ذات الولاء التقليدي لتحكم الهاشمي وابناء البرجوازية ، ذوي الاتجاه العصري ، وغيرها بتعلق بالحصة المنتخبة من اعضاء الاتحاد ، فقد كانت مناسبة جديدة للتذكير بالكيفية التي تمت فيها انتخابات المجالس النيابية، والتي استخدمت فيها شتى اشكال التلاعب والتزوير .

لقد واجهت حكومة الرفاعي عددا من المناسبات التي اكدت المأزق السياسي للنظام تجاه الفلسطينيين ، جاءت مقترحات بورقيبة، واطروحات الزيات وزير خارجية مصر في الامم المتحدة قبيل حرب تشرين ، لتزيد من حراجة مهمة الرفاعي في وزارته . بيد انها كانت مناسبات اضافية لمحاولات كسب الشرائح العليا من انضمة الغربية ورجالات ادارته ، ولاستصدار بيانات التأييد والولاء للنظام من قبل اعضاء مجلس النواب ومن الاتحاد الوطني والهيئات الاقتصادية كالغرف التجارية وغيرها في الضفة الغربية . في كل هذه المناسبات ، كان هاجس النظام هو تأكيد ولاء انضمة الغربية له ، والتمسك بحق العودة اليها ، ورفع راية « الوحدة الثومية » التي قادت بين الضفتين نحت حرابه .

رابعا : بعد حرب تشرين : لاعودة للنظام الهاشمي .

جاءت الحرب الاخيرة على غير ما تشتهي سفن النظام الهاشمي ، فقد انتهت ، لا بهزيمة ماحقة لقوات العربية ، كما توقع ، وانما بنتائج حملت توازنا نسبيا في القوى. اكدت الحرب من جديد ، عدم استعداد النظام للانخراط في الجهد العربي العسكري لطرد الاحتلال ، وبنفس الوقت استعداده — بالتعاون مع الامبريالية الامريكية واسرائيل — على اعادة سيطرته على الضفة الغربية عند الانسحاب واستعداده لتقديم تنازلات كبيرة لاسرائيل في سبيل اقتسام الاراضي والنفوذ على حساب ، وبالرغم من الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية التاريخية ومكسباته النضالية الراهنة ..

في هذا النطاق ، جاءت اسنمانته في ابتحث عن دور وممكان مقبول في مؤتمر جنيف ، كما جاءت مباحثات الفصل بين القوات الاردنية — الاسرائيلية ، بمثابة مدخل مباشر وعملي للتهديد الخطير الذي تمثله عودة السيطرة الهاشمية على الضفة الغربية .

واكثر من اي وقت مضى ، يحصد النظام نتائج سياسته على المستوى الفلسطيني ، حيث يواجه اليوم اضخم موجة عداء لعودته للاراضي المحتلة من الجماهير الفلسطينية وحتى من قطاع هام من اولئك الذين شكلوا ليوم قريب القاعدة الاجتماعية للوحدة الالحاقية . ان اشد دعاة العودة للنظام الهاشمي ، يترددون في التعبير عن ارائهم السابقة ، بل ويعيدون النظر في موقفهم تحت ضغط جماهيري نام لم تشهد له الضفة الغربية مثيلا .

ورغم التصريحات والوعود المتعددة من الملك ورجال وزارته ، عن استعداده لتأمين استقناء حر ، في الانضمام لمشروع مملكته او الانفصال، فان هذه لا تجد من الجماهير غير الرفض الحاسم . ولا يقتصر هذا على الضفة الغربية ، وانما يشمل الضفة الشرقية ايضا ، حيث تتكرر بيانات التأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة شرعية لهم ، من كافة المنظمات والهيئات السياسية والنقابية والمهنية والدينية والشخصيات الوطنية ، بنفس الوقت الذي ترفض فيه الجماهير ادعاءات النظام ومحاولاته للتكلم باسمها والتصرف باراضيها وحقوقها الوطنية.

الحلقة الاخيرة في العدد القادم : معنى ومضمون حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، ومواقف القوى السياسية في الاردن .

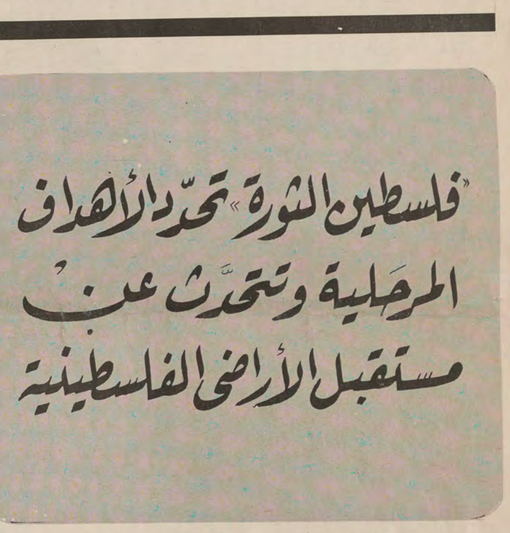

تحت عنوان « مستقبل الاراضي الفلسطينية » نشرت مجلة « فلسطين الثورة » الصحيفة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية مقالها الافتتاحي. وحرصا من « الحرية » على ابراز وجهة النظر الايجابية والمتقدمة التي يمثلها المقال . ونطابقه مع الموقف الثوري في صفوف المقاومة الذي يدافع بصلابة عن مصالح الشعب الفلسطيني ضد الحل الامريكي — الاسرائيلي — الهاشمي ومن اجل احباطه . نعيد نشر هذا المقال .

.. طرحت معطيات حرب اكتوبر الوطنية على جدول اعمال الثورة الفلسطينية مسالة مستقبل الاراضي الفلسطينية التي تتحرر من الاحتلال في هذه المرحلة الجديدة من النضال بعد اكتوبر .

ومع انبثوارت الملاحمة التي وقعت في المنطقة بعد الحرب من انفاق النقاط الست الى مؤتمر جنيف الى اتفاق فصل القوات على جبهة السويس ، اخذت مسالة مستقبل الاراضي الفلسطينية التي يزول عنها الاحتلال تحتل مكانا مركزيا في الساحة الفلسطينية وعلى خط سواز فقد كانت جماهير الداخل تطور موقفها من هذه المسالة عبر شعاراتها النضالية الداعية الى رفض الاحتلال والوصاية الاردنية على الارض والشعب الفلسطيني .

وفي الحقيقة فان الموقف الفلسطيني المسؤول لم يتردد لحظة امام هذه المسالة ، بل اكد منذ البداية على رفض عودة اي ارض فلسطينية يجري انتزاعها من الاحتلال الى السلطة الاردنية ، وتبع ذلك تحرك فلسطيني واسع النطاق يهدف الى تامين عدم عودة الاراضي الفلسطينية الى النظام الاردني .

وتصور العابثون ان الثورة في تحركها العربي والدولي الواسع النطاق تكشف عن تردد وعجز يمنعها من اتخاذ قرار حول مستقبل الاراضي الفلسطينية ، فحاولوا بالتالي ان يجرفوا الحوار الديمقراطي عن مساره الصحيح الى متاهات ومسارب ومشارب مختلفة ومتناقضة ومصلحية عكست في محصلتها عملية الشد والجذب التاريخية بين دور الطرف الفلسطيني — الذي لا ينازع — في اتخاذ القرار الفلسطيني حول مسالة فلسطينية صميمة ، وبين دور الاطراف العربية الاخرى — على اختلافها — والتي نازعت الطرف الفلسطيني حقه المطلق في اتخاذ قراره ، وحاولت على الدوام اخضاع الطرف الفلسطيني لرؤيتها ومصالحها .

ومن المهم هنا ونحن بصدد تحديد الموقف المبدئي للثورة من مسالة مستقبل الاراضي الفلسطينية التي يزول عنها الاحتلال ان نؤكد — منذ البدء — على المكاسب الهامة التي حققتها الثورة والتي تفرد — عملها — بوحدتها الى جانب نضالنا الثوري الى تحقيق تامين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني فوق الاراضي الفلسطينية ..

الاول :

التزام الانطمة الوطنية العربية المعنية مباشرة بتحرير الاراضي العربية بعدم الفصل بين هدف تحرير الاراضي المحتلة وهدف ضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

الثاني :

قرار مؤتمر القمة العربي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، حيث حصر هذا القرار حق الحديث والتعبير عن اهداف شعبنا وتحديدها في كل مرحلة من مراحل النضال بمنظمة التحرير الفلسطينية وبذلك انتهت مرحلة الوصاية الاردنية على الشعب الفلسطيني واصبحت منظمة التحرير الفلسطينية — فلسطينيا وعربيا ودوليا — هي صاحبة القرار الفلسطيني تحدده وتتحمل مسؤوليته.

الثالث :

وقوف الاتحاد السوفياتي الصديق لثورتنا ولشعبنا موقفا حازما وصريحا الى جانب ضمان الحقوق الوطنية لشعبنا ورفضه المواصل لاية تسوية لا تضمن تامين هذه الحقوق الوطنية . وهذا الموقف الحازم سيجعل من المستحيل على الامبريالية الامريكية فرض سلامها الزائف على المنطقة وتمرير الحل المنفرد بين الاردن والعدو الصهيوني على حساب شعبنا .

الرابع :

ان اتساع حملة التضامن العالمي مع نضال الشعب الفلسطيني قد اوقعت العدو الصهيوني الامبريالي في العزلة الخانقة ، وهذا مكسب كبير لنضالنا يمنع العدو من تمرير حل منفرد مع الاردن يصفي القضية الفلسطينية.

وعلى ضوء هذه المعطيات كلها .. فان الثورة تطرح مسالة مستقبل الاراضي الفلسطينية التي يزول عنها الاحتلال في هذه المرحلة من النضال وفقا للمبادىء الاساسية التي تحكم موقف الثورة وتحركها لتحقيق اهدافها المرحلية ..

اولا —

كل رقعة من تراب الوطن يتم انتزاعها وتحريرها وطرد الاحتلال عنها يمارس عليها الشعب الفلسطيني كامل حقوق سيادته الوطنية ويشيد فوق هذه الاراضي وجوده الوطني المستقل .

ثانيا —

ان ممارسة الشعب الفلسطيني لحق السيادة الوطنية فوق اي جزء من ترابه الوطني وبناء وجوده الوطني المستقل والمتميز هو انتصار يعزز النضال لتحقيق الهدف الاستراتيجي في بناء دولة فلسطين الديمقراطية .

ثالثا —

ان الثورة الفلسطينية لا تضع هدفها المرحلي في تناقض وتعارض مع هدفها الاستراتيجي ، بل يتم تحقيق وانجاز الهدف المرحلي على هدى الهدف الاستراتيجي وليس على حسابه وليس بديلا عنه ،فالارض الفلسطينية ملك للشعب الفلسطيني ، والنضال مستمر حتى يتمكن هذا الشعب من تقرير مصيره فوق كامل ترابه الوطني باقامة دولته الديمقراطية الفلسطينية .

ولا بد لنا هنا بعد تحديد موقف الثورة من مستقبل الاراضي الفلسطينية ان نعالج الاخطار والمؤامرات التي تبدو في الافق على ضوء موقف الثورة الواضح .

ان الثورة الفلسطينية تعتبر تطبيق مبدأ فصل القوات على الجبهة الاردنية هو تسلم وتسليم لارضنا الفلسطينية بين العدو الصهيوني والنظام الاردني تحت رعاية الامبريالية الامريكية هدفه تصفية القضية الفلسطينية ومنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة واعادة اقتسام الاراضي الفلسطينية كما حدث في عام ٤٨ وترفض الثورة جميع المحاولات المبذولة حاليا للتوفيق بين موقف الثورة وموقف النظام الاردني والتي تهدف الى الالتفاف حول حق الثورة المطلق في تمثيل الشعب الفلسطيني من اجل الانفضاض على جماهيرنا ومنعها من ممارسة حقوقها الوطنية فوق ترابها الوطني .

وترفض الثورة جميع عروض الملك ومشاريعه بدءا من المملكة الهاشمية مرورا بالمملكة العربية المتحدة وانتهاء « بالاستقناء بعد التحرير » ..

وترفض الثورة اي اشتراط — مهما كان مصدره او الجهة التي تقف وراءه — يحد من قدرة الثورة وحقها في ممارسة دورها لحماية وتامين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في الاراضي التي يزول عنها الاحتلال .

والثورة تعي ابعاد التحرك الامريكي — الصهيوني — الاردني وتقف على حقيقة الجولة الاعلامية المضادة للثورة التي تؤمن الغطاء المطلوب للتحرك المعادي للثورة بهدف تمرير فك الارتباط على الجبهة الاردنية للوصول الى الحل المنفرد التصفوي .

والثورة تؤكد في ذات الوقت ..

ان جماهيرنا التي تقاوم الاحتلال .. ستقاوم بكل عنف وضراوة اي عودة للنظام الاردني الى اي رقعة من ارض فلسطين .

ردود الفعل الاسرائيلية على اتفاق فك الارتباط على الجبهة المصرية

.. في جلسته التي تناولت مسالة الفصل بين القوات على الجبهة المصرية ، انقسم الكنيست الاسرائيلي اكثر من اي وقت مضى ، الى اراء واتجاهات متباينة ، فبينما اعتبرت غولدا مائير في بيانها الذي عرضته على الكنيست انها « لا تعتبر الخط الجديد في سيناء كحدود دائمة لحين السلام » ، ولم تعتبر « فصل القوات اطلاقا كنهاية نهائية » .

ووصفت الاتفاق بانه يلبي « رغبة اسرائيل في ايجاد اساس للمصلحة المشتركة » وبناء علاقات « تقوم على اساس الثقة المتبادلة » معبرة بذلك عن وجهة نظر «المعراخ» ، وبينما استفاضت رئيسة وزراء العدو بشرح اهداف اسرائيل من اتفاق الفصل بين القوات الذي يرمي الى تثبيت وقف اطلاق النار ، وفتح قناة السويس ، واعادة « النشاط المدني الى طبيعته » في مدن القناة ، كخطوة على طريق تسوية منفردة مع مصر ، باعتبار ان الحل المنفرد مع مصر يتيح لاسرائيل مرونة الحركة السياسية ويمكنها من الاستفراد بالجبهات العربية الاخرى كل على حدة ، وذلك لفرض مجموعة من التنازلات على الجانب العربي تحقق لاسرائيل هدفها بتمرير المشروع الامريكي — الاسرائيلي التصفوي وعلى راسه تصفية الوجود الوطني المستقل للشعب الفلسطيني لحساب اسرائيل والملك حسين ..

موقف المعارضة : التركيز على نقاط هامشية ..

في ذات الوقت ارتفعت اصوات المعارضة ليس ضد التوقيع على اتفاق الفصل بين القوات وانما تركز نقدها على نقاط هامشية في الاتفاق المذكور ، في تعليقه على الاتفاق قال مناحيم بيغن قائد تجمع « ليكود » انه لا يعارض بقدر ما يشكك بنوايا مصر ورغبتها بالوصول الى السلام ، وحذر من ان سيناء ستمتلىء بالجنود المصريين ، ونبه الى ان الاتفاق لا ينضمن « اعلان انهاء حالة الحرب»

التباين في الاراء بين الاغلبية النسبية التي تهيمن على السلطة السياسية بقيادة «المعراخ» والاقلية المعارضة بقيادة « ليكود »ليس اذا اختلافا جوهريا يتعلق بمغزى واهداف الاتفاق وما يمكن ان يحققه في المرحلة الحالية والمستقبل القريب بقدر ما يتصل بجوانب تفصيلية نضمنها الاتفاق . ولقد اعرب الجنرال شارون احد قادة المعارضة (ليكود) عن هذا الراي بانه لا يعتبر الخط الجديد الذي سينسحب اليه اسرائيل في سيناء « خطا جيدا » .. واقترح خطا اخر هو « خط المرتفعات الموجود بعد ١٠ كلم شرقي القناة » وذلك — على حد قوله — يمكن القوات الاسرائيلية من الاشراف على قناة السويس من شمالها الى جنوبها .

غير انه بات واضحا ان الكتل السياسية بما فيها المعارضة تكتم « نشوة نصرها » بتوقيع الاتفاق الذي يوفر لها تخفيف وتحديد حجم القوات والاسلحة المصرية على الضفة الشرقية للقناة ووضع قوات طوارىء دولية بين الجيشين يصعب سحبها بطلب من طرف واحد كما كان الوضع قبل ١٩٦٧ عندما طلب الرئيس عبد الناصر من هذه القوات الانسحاب وهو على اعتاب حرب حزيران ، ويمنحها حرية الملاحة دون (محاصرة) او « عرقلة » عبر مضائق باب المندب . هذا بالاضافة الى ان الاتفاق لم يفرض على اسرائيل ان تتقدم بتنازلات او حتى « تعهدات » بالانسحاب الشامل من الاراضي العربية المحتلة ولا حتى عن كامل الارض المصرية كما اعلنت ذلك غولدا مائير نفسها ، فضلا عن انه يحقق لاسرائيل من الزاوية العسكرية والاقتصادية مزايا متعددة « بقاء الجيش الاسرائيلي بكامل قوته شرقي ممرات الجدي ومتلا ، تسريح عدد كبير من الاحتياط وعودتهم للعمل في المؤسسات الاقتصادية » .

والاهم من ذلك انه يمكنها من معالجة الوضع على الجبهة السورية — لاضعاف الموقف السوري — بوصفه وضعا منفصلا ومستقلا عن الجبهة المصرية التي جعلتها اتفاقية الفصل بين القوات « ورقة ميتة» بدل ان تكون ورقة ضغط ترغم المعتدين على الانسحاب الشامل من مجموع الاراضي المحتلة وتضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الكاملة ..

غولدا مائير

كيف تنظر اسرائيل الى اتفاق « فك الارتباط »

فضلا عن المكاسب العديدة التي حققتها اسرائيل من جراء الاتفاقية الجزئية والمنفردة مع مصر بفك الارتباط بين قوات الطرفين على جبهة سيناء ، بالرغم مما اعلنه الرئيس السادات ان هذه الاتفاقية ليست الا اجراء عسكريا بحتا . فان اسرائيل تنظر لهذه الاتفاقية باعتبارها تجد الصراع على الجبهة المصرية ، هي بمثابة « اختراق سياسي » لا يقل اهمية عن عملية «الاختراق العسكري » في منطقة الدفرسوار اثناء حرب تشرين فقد لخص ايغال الون نائب رئيسة حكومة اسرائيل نقاش الكنيست الاسرائيلي حول اتفاقية فك الارتباط بقوله : « الحقيقة ان المبرر الذي كان امامنا هو الاختيار بين حرب لا يمكن تفاديها في ظروف دولية غير مريحة ، وخلال مدة قريبة نسبيا ، وبين احتمال معقول لتاجيل الحرب لمدة بعيدة ، دون ان يلتزم اي شخص بان الحرب هذه المرة لن تتجدد في المستقبل » .

وهو بذلك لا يشير الى النوايا التوسعية والاستيطانية لاسرائيل فحسب ، انما يعتبر ان اتفاقية فك الارتباط على الجبهة المصرية يمكن اسرائيل من الاحتفاظ بقدرتها على تقرير الموقف على الجبهة المصرية ويقصد بذلك قدرتها على «تاجيل الحرب لمدة بعيدة » وبخلق وضع يفرض على مصر ، استحالة شن حرب مفاجئة والاقدام على اعمال حربية من نوع« حرب الاستنزاف » .. ولقد اوضح ابيان ذلك بقوله ان الاتفاقية « تقلص الى حد كبير من قدرة مصر الهجومية » سواء بسبب تقليص الوجود العسكري المصري على الضفة الشرقية للقناة ، او بسبب الاوضاع الاقتصادية والبشرية التي ستنشا في منطقة القناة عندما يتم فتحها واعمار واسكان مدنها .. عدا عن كون السادات — من خلال هذا الاتفاق — قد قدم لاسرائيل كل التنازلات وفقد كل اوراق الضغط التي كانت بيده والتي كان يمكنه بواسطتها انتزاع شروط افضل بكثير من اجل تامين الانسحاب الكامل . ولم يعد لديه من اوراق للتنازل والضغط الان سوى التراجع داخليا نحو تصفية المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية من اجل ارضاء الامبركيين ودفعهم « للضغط» على اسرائيل .

اغلبية الكنيست تصوت بالموافقة على الاتفاق

بالرغم من اشتداد هجمات المعارضة على سياسة الحكومة لا بسبب اقدامها على فك الارتباط على الجبهة المصرية بل بسبب السياسة العامة التي انتهجتها قبل واثناء حرب تشرين بالدرجة الاولى ، وتزايد هذه الهجمات بتاثير ما نتج عن هذه الحرب حيث تفاقمت الخلافات الداخلية بصورة لم تعرفها « اسرائيل » من قبل وتركزت حول شتى اشكال الممارسات السياسية والعسكرية والاقتصادية للحكومة ، فان اقتراع فك الارتباط على الجبهة المصرية قد حاز على اغلبية ٧٦ صوتا ومعارضة ٣٥ من اصل ١٢٠ عضوا في الكنيست ، مما يدل على ان المعارضة كانت مفككة الى درجة كبيرة ، فلم تكن المعارضة تتناول بالرفض الاتفاق بقدر ما كانت تحاول الافادة لتقوية وضعها داخل الكنيست باقتعال الخلاف حول الاتفاق ،بدليل انها لم تتقدم بمقترحات محددة بدلا من الاتفاق سوى الاكتفاء بتكرار عبارات وجمل عامة فقد اعلن شموئيل تمير عضو الكنيست ، عضو تجمع (ليكود) قائلا : « اننا نؤيد فصل القوات ولكننا لا نتحمل شروط فصل القوات » ، واعتبر ان جوهر المسالة هو تحديد المسافة التي ينبغي على القوات الاسرائيلية الانسحاب منها . بينما ايد مندوبو « مدلل » الاتفاقية ، وكذلك فعلت « الجبهة الدينية النوراتية » التي قال مندوبها في الكنيست ان « الاتفاق الذي تم احرازه هو في الوقت الحالي افضل حل».

ومع ذلك يظل الرئيس السادات وحده مقتنعا ان الاتفاق حقق لمصر انجازا هاما حيث «ارغم اسرائيل » على الانسحاب ، وحيث انه ليس «اتفاقا سياسيا » فمجال « الاتفاق السياسي هو مؤتمر جنيف » الذي تنتقل الى الكيلو ١٠١ بسبب موافقة الرئيس المصري على المضي بالحل الجزئي المقترح .

على جدران مدينة الخليل : حكم الشعب قادم وقريب

استمرت اعمال المقاومة الجماهيرية للشهر الثاني على التوالي في مدينة الخليل بالضفة الغربية المحتلة . وقد شهدت المدينة عدة اشتباكات مسلحة في وضح النهار ضد دوريات العدو الاسرائيلي على امتداد الشهر الماضي، كما تم تنظيم واسع لحملة توزيع المنشورات الثورية وكتابة الشعارات الوطنية على جدران المدينة .

وخلال الاسبوع الماضي ، شهدت مدينة الخليل نشاطا يتسع بشكل متزايد ، فقد امتلات جدران المدينة في ساحة الحرم الابراهيمي وفي احيائها الداخلية بشعارات تؤكد « لا لعودة الملك حسين » لا « لعملاء الاحتلال والرجعية الهاشمية » (حكم الشعب قادم وقريب » .

ورغم محاولات سلطات الاحتلال من اجل ازالة هذه الشعارات ، الا انها بنيت بالفشل وخاصة في احياء المدينة الداخلية ، حيث قام المناضلون الوطنيون باعادة كتابتها في كل مرة يقدم فيها جنود العدو على ازالتها .

بريطانيا

هل يتحول اضراب عمال المناجم الى اضراب عام ضدّ حكومة المحافظين

تشهد بريطانيا حاليا صراعا حاسما بين عمال مناجم الفحم وبين الحكومة البريطانية ومن ورائها البورجوازية. يدور هذا الصراع في الظاهر حول مطالبة عمال المناجم بزيادة اجورهم ولكن قاعدته الاساسية هي رفض الطبقة العاملة تحمل اكلاف وتبعات الازمة الاقتصادية التي تعيشها بريطانيا الان .

وقد ادى تحرك عمال المناجم الملب الى طرح مسالة النضال الاقتصادي المترافق مع النضال السياسي في بريطانيا على بساط البحث للمرة الاولى منذ عدة عقود . كما دفع القيادات النقابية الرسمية الى اتخاذ مواقف اكثر جذرية تهشيامع تصاعد النضالات القاعدية العمالية . وهذا سيؤدي في المستقبل المنظور الى تطور جذري وانعكاسات واسعة النطاق على مستوى نضالات الطبقة العاملة .

المحافظون يحملون الطبقة العاملة اعباء الازمة الاقتصادية

وباتي تحرك عمال المناجم متزامنا مع تطورات اقتصادية عميقة تتابعت في بريطانيا في السنوات القليلة الماضية والتي كانت سمتها الرئيسة هبوط معدل النمو الاقتصادي في بريطانيا في الوقت الذي كانت تشهد فيه الدول الرأسمالية الاخرى — قبل نشوب ازمة النفط — كفرنسا واليابان والمانيا الغربية والولايات المتحدة ارتفاعا ملحوظا في نسبة هذا النمو بدرجات متفاوتة . فقد استمرت نسبة البطالة في بريطانيا في الارتفاع حتى وصل عدد العاطلين عن العمل الان الى نحو ثلاثة ملايين شخص ، كما ان نسبة الاستثمارات في القطاع الصناعي قد انخفضت بشكل ملحوظ .

وحينما وصلت حكومة المحافظين التي ترئسها ادوارد هيث الى الحكم عام ١٩٧٠ ، عمدت الى وضع سلسلة من الخطط الاستراتيجية البعيدة والقريبة المدى لانقاذ الاقتصاد البريطاني المتدهور .

ان انضمام بريطانيا الى السوق الاوروبية المشتركة ، كان انتصارا حاسما لاستراتيجية حزب المحافظين فاصبح المجال امام توسيع اعاق الرأسمال البريطانية فحسب ، كما احدث الفوضى والارتباك في صفوف حزب العمال . اما في المجال الداخلي فقد كان هدف اجراءات « هيث » الغاء مجلس الاسعار والدخول وخفض فروض التنمية الاقليمية ورفع القيود المالية بهدف « تحرير » البورجوازية الصناعية البريطانية من القيود التي تحد من انتعاشها في المجال الاوروبي الجديد . ولكي ينحقق ذلك كله ، كان لا بد من اخضاع تحركات النقابات العمالية « لاشراف القانون » — اي المزيد والمزيد من القيود على حق الاضراب .

بيد ان العام الماضي ومطلع السنة الحالية قد كانت اسوأ فترة مرت بها البورجوازية البريطانية منذ نشوب الازمة الرأسمالية العالمية في الفترة بين ١٩٢٩ — ١٩٣٢ . فقد تكاثف ارتفاع معدل التضخم الى ١١ بالمئة مع ازمة الطاقة ومع تدهور العملة البريطانية ليخلق اوضاعا متفجرة افسحت المجال واسعا امام تفاقم حدة الصراع الطبقي .

عمال المناجم البريطانيون يتمتعون بشاهدة من الخروج من المصنع خلال اضراب المناجم العام (١٩٧٢)

ماذا يريد العمال ؟

وباتي تحرك عمال المناجم — ٢٥٠ الف عامل — لزيد الازمة حدة ، خاصة وان حكومة « هيث » لم تستطع حتى الان وبالرغم من الضغوط الهائلة التي بذلتها على العمال ان ترغمهم على التنازل عن مطالبهم .

ان عمال المناجم يقفون دائما في طليعة نضالات الطبقة العمالة البريطانية . فقد كانوا الشرارة التي حركت انحركة المطلبة النقابية منذ القرن التاسع عشر وحتى الازمة الرأسمالية العالمية عام ١٩٢٩ ، هذا بالاضافة الى ان الازمات الرأسمالية كانت تقع بالدرجة الاولى على كاهل هؤلاء العمال .

وهذا ما حدث بالتحديد في الفترة بين ١٩٥٨ و١٩٧٢ حين طرد نحو ٥٨٠ الف عامل من اعمالهم ، بحيث اصبح عددهم الان لا يتجاوز ربع المليون . وفي نفس الفترة اضطر اولئك الذين حافظوا على اعمالهم ، الى بذل ساعات عمل اضافية وزادوا الانتاج بنسبة ٨٠ بالمئة في ظل التهديدات باقفال المزيد من المناجم ، بسبب ادخال المزيد من الوسائل التكنولوجيه على عمليات المناجم .

ويعمل عمال المناجم في ظروف سيئة للغاية خاصة وان ادخال التطويرات التكنولوجية قد ادى الى سقوط العديد من القتلى والجرحى في اوساطهم . يضاف الى ذلك اصابة الكثير من العمال بداء « الفيارية » او ذات الرئة من جراء تنشق الغبار المعدني في عمق الارض واضطرارهم مرات عديدة الى الانتقال مئات الاميال الى مناجم جديدة ، هذا بالاضافة الى ان اجورهم اكثر انخفاضا بكثير من اجور عمال الصناعة الاخرين .

ان المواجهة القائمة حاليا بين عمال المناجم وحكومة المحافظين قد ادى الى خفض نسبة استهلاك الطاقة بنسبة ٣٥ بالمئة ، كما ان الحكومة اجبرت المصانع والمؤسسات على العمل ثلاثة ايام في الاسبوع ، عما قررت الحكومة وقف البث التلفزيوني في الساعة العاشرة والنصف مساء .

وقد بدا في مرحلة من المراحل في الاسبوع الماضي ان هيث لن يجد مخرجا من هذا المازق سوى بالدعوة الى انتخابات جديدة ، بيد انه انصح بعد ذلك ان تلويح هيث باجراء انتخابات لم يكن سوى وسيلة من وسائل الضغط السياسي على العمال ، وحينما لم نجد هذه الوسيلة فعلا ، عقد حيث اجتماعات مع مؤتمر نقابات العمال الذي يضم اكثر من عشرة ملايين عامل ونال منهم وعدا بانه اذا رفع اجور عمال المناجم اكثر من الحد الذي تسمح به خطة مكافحة التضخم الحكومية ، فان نقابات العمال الاخرى ستمتنع عن المطالبة بنسبة الزيادة في الاجور .

ولكن بالرغم من هذه الوعود فقد تخوف هيث من ان زيادة اجور عمال المناجم بمعدل ١٨ الى ٢٢ دولارا في الاسبوع (ينال العمال اجورا اسبوعية تتراوح بين ٥٧ و ٨٣ دولارا) قد يدفع باقي العمال الى التمرد على نقاباتهم الرسمية وخوض سلسلة اضرابات تستهدف زيادة الاجور لتمكين العمال من مواجهة ازمة التضخم وارتفاع الاسعار .

وتشير الاحصاءات الى ان قيمة الزيادة التي يطالب بها عمال المناجم لا تتعدى ٢٠٠ مليون دولار سنويا . في حين ان الاقتصاد البريطاني قد خسر حتى الان اكثر من مليار دولار بسبب رفض الحكومة البريطانية لمطالب العمال ، كما ان عرض نظام العمل بدلة ايام في الاسبوع يزيد يوميا من وطأة البطالة المتصاعدة ، حتى ان شركة الفولاذ البريطانية وحدها قد طردت ٢٣٥ الف عامل حتى الان .

ومعروف ان تحرك عمال المناجم يقتصر الان على رفض ساعات العمل الاضافية فقط .

« الثورة الشيوعية تدق ابواب بريطانيا »

ولكن كيف يمكن عمال المناجم من خرق اطار الضغوط الكبيرة التي بذلتها نقابال العمال والنجاح العيني في حزب اتعمال عليهم ؟

ان الصحف البريطانية العينية بدات تشن حملة واسعة النطاق ضد التيارات العمالية اليسارية التي تدفع في اتجاه رفض تحميل العمال تبعات الازمة الرأسمالية ، ويتضح ذلك من العناوين الموضوره التي صدرت فيها هذه الصحف تعليقاتها ، فكان عنوان مجلة « الايكونوميست » : « الشيوعيون الحمر اصبحوا في السرير » ، عما قالت صحيفة الدايلي اكسبرس « الثورة الشيوعية تدق ابواب بريطانيا » .

والواقع ان البورجوازية البريطانية وصحافتها قد عوجلنا بوجود تيار يساري جديد يملك نفوذا في اوساط الطبقة العاملة — اجزاء محددة منهاقي اتوقت الراهن— ويدفع باتجاهات نضالية اقتصادية — سياسية معا . وقد علقت مجلة «الايكونوميست» على ذلك بقولها:

« للمرة الاولى منذ ٣٠ عاما ، يتجه الحزب الشيوعي البريطاني نحو خطوات تصاعدية . ويتضح ذلك من المقال الذي نشرته صحيفة الحزب « مورننغ ستار » حين قالت : ان النقابات العمالية تملك ما يكفي من القوة لمساعدة ودعم عمال المناجم على تحقيق النصر وهزيمة سياسة ادوارد هيث واجبار الحكومة على الاستقالة . انها قوية بما فيه الكفاية لالزام حكومة من حزب العمال بانتهاج سياسة يسارية تفتح الطريق امام بناء الاشتراكية ، ان هذه القوة يجب ان تستخدم بكاملها .. ودون تاخير » .

واضافت الايكونوميست « ان هذه السياسة الجديدة للحزب الشيوعي نتجت اساسا عن تشكل منظمات قوية على يساره تدفع باتجاه انتهاج سياسة ثورية بين صفوف العمال » .

وبروز هذه الاتجاهات داخل حركة عمال المناجم وفي غيرها من قطاعات الطبقة العاملة البريطانية سيؤدي الى نهوض جديد لهذه الطبقة يرتكز اساسا على ربط النضالات الاقتصادية والنقابية بالتطورات السياسة العامة في بريطانيا .

ان اضراب عمال المناجم مستمر . وهم يبحثون الان في اعلان الاضراب الكامل (اي التوقف عن العمل كليا) ردا على تكلؤ الحكومة البريطانية في تحقيق مطالبهم . ومن شان تنفيذ الاضراب الكامل ان يؤدي الى خطوات تصعيدية تجتاحها الطبقة العاملة البريطانية باسرها .

صدر حديثا
عن دار ابن خلدون
بيروت - تلفاكس : ٢٥٣٠٨٩ ص.ب: ٩٣٠٨
الجيش والحركة الوطنية
مصر ، فيتنام ، اندونيسيا ، الباكستان ، اليابان ، الصين ، الكونغو ...
تأليف :
مجموعة من الباحثين بإشراف
الدكتور انور عبد الملك

الأردن

عندما يغلّف ممثلو البورجوازية الكبيرة الاردنيّة عداءهم لحقوق الشعب الفلسطيني بالدعوة لاصلاح النظام من الداخل!

.. منذ سنوات طويلة ، لم يشهد الاردن صراعا سياسيا مكشوفا بين ممثلي مختلف الفئات والقوى الاجتماعية والسياسية مثل الذي يشهده هذه الايام . وتحت ضغط الظروف الجديدة الناشئة بعد حرب تشرين وتعاظم احتمالات التسوية السياسية للصراع العربي — الاسرائيلي ، يدور هذا الصراع السياسي على اشده ، حول محور رئيسي وهو مصير الاراضي المحتلة والشعب الفلسطيني . ولكون هذه المسالة تمس وتؤثر على مصالح مختلف طبقات المجتمع على اوسع نطاق بشكل مباشر ، ويشكل الحل الذي يتم التوصل له بشانها عاملا مقررا رئيسيا يمس مصالحها ودورها في البلاد لفترة طويلة قادمة بعد تحقيق التسوية ، فان ممثلي مختلف الطبقات والقوى يشاركون بنشاط محموم في الصراع حولها . بكلمات اخرى .. فان مضمون وصيغة الحل لقضية الاراضي المحتلة ومصير الشعب الفلسطيني ، سيحدد بشكل حاسم مستقبل الاردن ، والاتجاه العام الذي سيسير عليه اوضاعه السياسية والاجتماعية في المستقبل ولمدى بعيد . فمنذ ان قام الكيان الاردني ، وبعد الحاق بقية الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية به بعد عام ٤٨ ، كان دور الطبقة الحاكمة على راس هذا الكيان في قمع وشل الارادة الوطنية للشعب الفلسطيني ، هو الذي يعطي لهذا الكيان مبرر استمراره كقاعدة استعمارية رئيسية في المنطقة ، وصمام أمن لدولة اسرائيل. ومن اجل الحفاظ على هذه القاعدة وتامين قيامها بدورها ، لم تتاخر قوى الاستعمار والامبريالية في كل العهود عن تقديم كل اشكال الهبات والمساعدات التي تضمن بواسطتها استقرار هذه القاعدة وتشكل جهاز دولة بادوات تقمع واسعة ومتشعبة لها والعمل على الحد من تفاقم الصراعات الاجتماعية والسياسية داخلها ،بما يضمن استمرار قدرتها على ضرب وشل الحركة الوطنية وقمع واضطهاد الشعب الفلسطيني وتعطيل دوره الوطني ضد اسرائيل .

وعندما تطرح قضية التسوية للصراع في المنطقة ، مسالة حقوق الشعب الفلسطيني ومصير الاراضي المحتلة ، فان انهماك النظام في الصراع من اجل ضمان حل قضية الشعب الفلسطيني وهذه الاراضي لصالحه ، انما يعني بالنسبة له توفير كل الضمانات التي تكفل استمراره في القيام بدوره التقليدي كاداة قمع للشعب الفلسطيني .. والتي تكفل استمرار وبقاء هذا النظام بحد ذاته .

وياتي النشاط السياسي المحموم الذي يبذله ممثلون بارزون للطبقات الاجتماعية التي يستند لها النظام الاردني ، ضمن الظروف الراهنة ، كدليل بارز على الخطر الذي تحس به هذه الطبقات ، فيما لو سارت الامور بعكس ما تشتهي ، وفقد النظام « تلك الدجاجة التي تبيض له ذهبا » ، وعجز عن تامين الحاق للاراضي الفلسطينية وشعبها مجددا داخل حظيرته . وامام تنامي النقمة الشعبية في الضفتين وخاصة بعد دور النظام المتخاذل والمتواطيء في حرب تشرين ، ضد السياسة اللاحقة الهاشمية ، وضد محاولات غرض حل اسرائيلي — هاشمي يضمن اقتسام الاراضي المحتلة بين الطرفين ، ومن اجل تامين انهاء الاحتلال كليا وتقرير المصير للشعب الفلسطيني ضمن دولة وطنية مستقلة، امام تنامي هذا الاتجاه وطفيانه بين صفوف الشعب الفلسطيني ، يتنامى دعر الاوساط الحاكمة وممثلي القوىالاجتماعية الملتفة حولها من كبار الملاك والبرجوازية الكبيرةوالبرجوازية البيروقراطية في الادارة والجيش خاصة . وتصل انار الذعر الى اوساط من الفئات الهامشية التي تعيش على فتات جهاز الدولة ، والتي حققت وتحقق اثراء سريعا من خلال التصاقها بسياسة النظام وجهازه.

ولاول مرة ، منذ زمن طويل ، تسمح اجهزة المخابرات بفتح قاعات النوادي لاقامة المحاضرات السياسية التي تدور حول هذه المسالة ... بينما لا تزال احداث الحرب طرية في ذاكرة الجماهير ، حيث منعت شرطة النظام بالقوة عقد اجتماع لممثلي القوىالوطنية في الاردن خلال حرب تشرين ، والذي لم يكن هدفه اكثر من اصدار بيان بتاييد الحرب الوطنية الدائرة والمطالبة بالمساهمة الفعالة من جانب الاردن الى جانب البلدان العربية المقاتلة . فعندما وصل ممثلو القوى الوطنية الى قاعة مجمع النقابات في الشميساني كانت قوات الشرطة تنتظرهم هناك !

الا ان العجلة تدور ، فمنذ اسبوعين فتحت ابواب هذه القاعة نفسها لالقاء محاضرة حول الاوضاع الراهنة ، دعي لها العشرات من بين ابرز الشخصيات السياسية في الاردن .

وكان المحاضر هو السيد حمد الفرحان ، احد ابرز ممثلي البرجوازية الكبيرة الاردنية واكثرهم عصرية وتنورا ، ويحتل في الاردن رئاسة وعضوية عدة مجالس لشركات التصدير والاستيراد والنقل : (والمعروف ان السيد حمد فرحان كان ابرز الوجوه السياسية اليمينية لحركة القوميين العرب ويعتبر صديقا خاصا لقيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين).

لقد اثار السيد الفرحان دهشة عدد كبير من الحضور .. فلم تكن تنقصه الجراة في نقد ((السلوك الديكتاتوري)) للنظام ، والمطالبة ((باشاعة الحريات)) ، وحتى الى حد الدعوة لاقامة ((حكومة وطنية)) في البلد .. لم يفت السيد الفرحان ان يتحدث عن هذا كله .. لانه كاي برجوازي عصري عركته التجربة ، لا يفوته دغدغة احاسيس الجمهور ووصف انماط من العلاج لبعض الامه ، ما دام هذا كله يساعده في النهاية على الترويج لموقفه تجاه المسالة الرئيسية المباشرة : قضية حقوق الشعب الفلسطيني .

وبشان هذه القضية انتقد السيد الفرحان بشدة وحزم ما سماه ((بالاتجاهات الاقليمية الاردنية والفلسطينية ضيقة الافق)) ، وشدد على نقد الاتجاه الداعي ((لاقامة كيان وطني فلسطيني مستقل)) على الاراضي الفلسطينية بعد زوال الاحتلال عنها ، بحجة ان هذا الموقف ((اقليمي ولا قومي ويهدد الوحدة القومية التي جرت بين الضفتين .)) وبهذا تمكن السيد الفرحان من ايصال جمهوره نحو مربط الفرس.. فقد كان بحاجة الى رش كل ذلك السكر من ((اشاعة حريات، وحكومة وطنيه ، ونقد الديكتاتورية)) حتى يتمكن الجمهور المسكين من ابتلاع الكعكة المسمومة ، ويستنكر مع السيد الفرحان اية ميول لدى شعب

عندما تعوض الجبهة الشعبية عن افلاسها السياسي بحملة شتائم واكاذيب

تخصص « الهدف » في كل عدد من اعدادها مساحة واسعة بشن حملة اكاذيب وشتائم رخيصة ضد الجبهة الديمقراطية وسائر الاتجاهات الوطنية التي اتخذت موقفا ثوريا من القضايا الراهنة .

وتحاول « الهدف » الناطقة بلسان قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان تطمس جوهر الخلاف السياسي بينها وبين هذه الاتجاهات الثورية وأن تعوض عن افلاس خطها السياسي وعدميته بالاسفاف في استخدام اسلوب الشتائم والتشهير ..

وفي عدد « الهدف » الاخير الصادر في ٢ شباط الماضي خصصت « الهدف » من مجموع صفحاتها ما يزيد عن اربع صفحات لاختلاق الاكاذيب وتوجيه الشتائم للجبهة الديمقراطية .. في نفس الوقت الذي تتجاهل فيه تماما مخاطر الحل الهاشمي بالتعاون مع اسرائيل واميركا على حساب الشعب الفلسطيني وارضه المحتلة ، لان « الهدف » اذا فعلت ذلك فانها تقع في **المازق** الذي يكشف عن تهافت **وافلاس خطها** السياسي **وموقفها العدمي** الذي يصب الماء في طاحونة هذا الحل الهاشمي .

مرة اكاذيب « الهدف » التي عودتنا عليها بعض البيانات التي نشرتها في عددها الاخير وادعت صدورها عن ما سمته باللجان الشعبية في مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة في لبنان مدعية ان هناك قرارا « بتجميد » عضوية الجبهة الديمقراطية في هذه اللجان الشعبية !! .. وتعرف كل القوى الوطنية الفلسطينية ان هذه البيانات المزعومة لم تخرج سوى عن الاوساط الحاقدة في قيادة الجبهة الشعبية، وحلفائها من الشراذم الهامشية بينما اصدر اقليم لبنان لحركة فتح رسالة الى اعضائه بشجب فيها هذه البيانات المزيفة **والمواقف الانقسامية** ، كما اعلنت قيادة الصاعقة عن رفضها لهذا النهج الانشقاقي الذي لايخدم الا اعداء الثورة . وهذا كان موقف سائر القوى الوطنية والعناصر المسؤولة في الساحة الفلسطينية .

نكتفي — هنا — بهذه الاشارة الى هذا المنهج الانقسامي والى الدور الذي تلعبه قيادة الجبهة ومجلتها والذي يخدم — **في النهاية** — مخططات الرجعية الهاشمية ، وسائر القوى المعادية لحقوق ومصالح الشعب الفلسطيني .

على اننا بالرغم من هذه الحملة **القذرة** التي توجهها لن تحقق طموح « الهدف » والاوساط الحاقدة في الجبهة الشعبية في جرنا الى الاستفزاز ، انما سنتابع كشف الافلاس السياسي لخط « الهدف » دون ان نحقق لها رغبتها في استدراجنا بعيدا عن **جوهر** الموضوع المطروح — الان — على الشعب الفلسطيني .

جولة الأسبوع

فلسطين في تقرير مصيره وبناء سلطته الوطنية على ارضه بعد دحر الاحتلال عنها . وبما ان التجربة الطويلة في عداء الشعب وقمعه تعلم الجماهير اثمن الدروس في اساليب مواجهة هذا القمع ، فانها تعلم البرجوازية ايضا كيف تحني رأسها للعاصفة ، وكيف تتقن استخدام النهج ((البراغماتي)) الذي يمكنها من الالتفاف على مطالب الجماهير وحاجاتها الملحة من خلال الطبطبة على بعض جروحها ، والدعوة لشفائها ، ما عدا تلك الجروح العميقة والمميتة .

وحدة الضفتين ((المقدسة)) !

ومثل كل القوميين اليمينيين ، يدعو السيد الفرحان باسم البرجوازية الكبيرة الاردنية ودفاعا عن مصالحها ، الى ((صون وحدة الضفتين المقدسة)) . ونكشف وقائع الحياة عن مدى ((قدسية)) هذه الوحدة الالحاقية ، التي مورس تحت ستارها اسوأ اشكال الاضطهاد والتمييز الاقليمي ضد الشعب الفلسطيني ، وتم حرمان هذا الشعب من امكانات التطور والتقدم السياسي والاجتماعي، وبددت شخصيته وقيمت حركته الوطنية، وحجبت عنه كل امكانات النضال من اجل حقوقه الوطنية . وفي ظل هذه ((الوحدة))، جرى تسعير العداء والتمييز الاقليمي الى حدود فاقت اية تجربة ((وحدوية)) من هذا النمط في تاريخنا المعاصر . ومن اجل قدسية هذه ((الوحدة)) واعادتها من جديد ، ينذر السيد الفرحان ومن على شاكلته بشاشر « الحريات والحكومة الوطنية)) ، طبعا في دغدغة احاسيس الجماهير بشان بعض اعز واغلى مطالبها وحقوقها . الا ان المسالة الرئيسية التي يدور حولها الصراع في الاردن ، والتي تشكل تعبيرا عن حاجات الجماهير الملحة ، وخصوصا الجماهير التي ترزح تحت الاحتلال ، لا تقف عند حد النضال من اجل قضية مطلبية عامة تتلخص في « اعطاء الحريات العامة » رغم اهمية هذا المطلب ، بل انها تدور بشكل رئيسي حول مهمة ازالة الاحتلال « واعطاء الحرية » لشعب بكامله في تقرير مصيره بنفسه . ورغم بريق المطلب الداعي لقيام « حكومة وطنية » على لسان السيد الفرحان ، الا ان المسالة تكمن اساسا في توفير الشروط المادية ، التي تمكن الشعب الاردني وشقيقه الشعب الفلسطيني من امتلاك امكانات التطور الوطني والديمقراطي . وبدون ان يتم الغاء الاضطهاد الاقليمي من اساسه ، بامتلاك الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير بما فيه التعبير عن استقلاله الوطني وسيادته التامة ، وبدون ان يتم انتزاع حق تمثيل الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره ومصير ارضه من بين انياب اسرائيل وحكام الاردن، ظن تتوفر الشروط الموضوعية ، المادية ، التي تمكن الشعب الاردني نفسه من التطور المستقل على اساس وطني ديمقراطي . بل على النقيض تماما ، فان عودة « الوحدة المقدسة » في ظل السلطة الرجعية الحاكمة، سيؤدي الى تعزيز نفوذها لسنوات طويلة ومديدة ، وبمكنها من الاستمرار في الحفاظ على دور الاردن في خدمة الاستعمار بفعالية، وبحجب تماما كل امكانات التطور والتقدم ليس للشعب الفلسطيني وحده ، بل وفي الاردن كله . وبهذا تصبح دعوة ممثل عصري للبرجوازية الكبيرة من اجل قيام (حكومة وطنية » ، ليست سوى ذرا للرماد في العيون ، عندما نفتقد الشرط الرئيسي الذي يمكنها من ان تكون وطنية فعلا ، وقادرة فعلا على تحقيق انجازات وطنية وديمقراطية ، هذا الشرط الذي يتمثل في الغاء الدور الرئيسي للنظام بصفته اداة قمع للشعب الفلسطيني من خلال انتزاع شعب فلسطين لحقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني على ارضه .

ومثل ابرع المدافعين عن مصالح البرجوازية الحاكمة ، ينبري السيد الفرحان للهجوم بشراسة على ما سماه « الاتجاهين الاقليميين ، ضيقا الافق ، الاتجاه الاقليمي الاردني والاتجاه الاقليمي الفلسطيني » . وهو يعني بهذا الاتجاه السائد في الاردن لدى الطبقة الحاكمة ، والذي **يمارس** عمليا الاضطهاد والتمييز الاقليمي ضد الفلسطينيين ويطمح الى تكريس واستمرار هذا الوضع، وبين ميول الغالبية المطلقة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني بعد ازالة الاحتلال .

وبدور براعة السيد الفرحان في « حماده » الظاهري بين هذين « الاتجاهين » ، وترفعه عن الميول ((الاقليمية)) البغيضة !. الا ان حمد الفرحان يهمل بعض « التفاصيل » الضرورية من اجل تحديد موقع واهداف كل واحد من هذين « الاتجاهين » . فمن حيث الموقع ، يقف « الاتجاه الاقليمي » الاردني على قمة النظام ليمارس اضطهاده وتمييزه الاقليمي ضد الشعب الفلسطيني الذي ينبري للدفاع عن نفسه ضد الاضطهاد والتمييز ومن اجل تقرير المصير للجماهير الواقعة تحت الاحتلال . ويكشف هذا تماما « تزاهة وحياد » السيد الفرحان في مساواته بين من يضطهد الشعب من مواقع السلطة ، وبين الشعب الذي يدافع عن نفسه ضد الاحتلال وضد الالحاق الهاشمي . ومن حيث الاهداف ، يساوي السيد الفرحان بين الاتجاه « الاقليمي الاردني » الحاكم ، والذي يمتلك كيانا خاصا به ، يعمل على الابقاء عليه في خدمة الاستعمار وكقاعدة له ، وبين الاتجاه « الاقليمي الفلسطيني ! » السائد — لسوء حظ السيد الفرحان — بين صفوف غالبية الشعب ، والذي لم يمتلك في تاريخه اي كيان مستقل، بل لقد دمر له الصهاينة والهاشميون كل الاسس التي كان يمكن ان توفر له هذا الكيان في الماضي ، والذي يناضل من اجل كيان وطني ديمقراطي مستقل

الى هذا ينتهي نقد بعض اطراف البرجوازية الكبيرة الاردنية للنظام ، رغم قساوته اللفظية والشكلية . فمن اجل حرف انظار الجمهور عن المهمة الرئيسة التي تعبر عن حاجات الجماهير الملحة في وجه سياسة الاحتلال والرجعية الحاكمة ، لا يمتنع من هم على شاكلة السيد الفرحان من توجيه سهام نقدهم للسلطة وطرح بعض مطالب الشعب نفسه، بشكل اعتباطي وانتقائي ...

مقابل ((تمرير)) موقفهم الداعي والهادف الى انقاذ النظام وحمايته من الخطر الرئيسي الذي يتهدده : النزاع شعب فلسطين لحقه في تقرير المصير . ورغم حلاوة ونقاوة هذا الموقف اللفظية ، فهي محصلته العملية يكشف اصحابه بالسنتهم عن اسوأ واغلظ اشكال العداء لحقوق الشعب الفلسطيني كما فعل السيد الفرحان .

وتعبيرا عن السلطة الحاكمة في الاردن عن ((حسن نواياها)) تجاه مطالب حمد الفرحان ، فقد عرضت عليه خلال الشهر الماضي ان يقوم بتشكيل ((حكومة عتيدة)) ، ولازال الحوار دائرا حول هذا العرض ، ولازال السيد الفرحان ابرز المرشحين لتشكيل الحكومة عند اول تغيير وزاري !! وهكذا يتحقق ربما الشق الاول من مطالب حمد الفرحان .. واما الشق الثاني حول ((اشاعة الحريات)) فقد منحته اياه السلطة في محاضرته نفسها ، حيث فتحت ابواب اكبر قاعات المحاضرات في عمان امامه لالقائها ودون التعرض بكلمة لحملات النقد التي شنها ، وهي نفس القاعة التي اقفل البوليس ابوابها في وجه ممثلي القوى الوطنية خلال الحرب !

اليمن الشمالية

الحلول لأزمة الحكم كما تراها خمسة أحزاب تقدمية

اصدرت خمسة احزاب تقدمية في اليمن الشمالي وهي الحزب الديمقراطي الثوري وحزب البعث وحزب اتحاد الشعب الديمقراطي وحزب الطليعة الشعبية وحزب العمل اليمني ، اصدرت هذه الاحزاب بيانا مشتركا حددت فيه الحلول لمعضلات اليمن الشمالي، وهذا هو البيان :

بسمع شعبنا اليوم اخبارا تفيد عن تشكيل حكومة جديدة ، وايام ذلك ومع كل تشكيل جديد يقف شعبنا وعلى راسه القوى الوطنية بدراسة وتحليل كاملين على امل ان تاتي حكومة قادرة على تلبية بعض رغبات وامالي شعبنا .

ان حركة التحرر الوطني في ج.ع.ي المعادية للرجعية والاستعمار والصهيونية ..

تطرح لجماهير الشعب اليمني مطالبها المرحلية وهي مطالب الشعب كله ، والتي يمكن على ضوئها تشكيل حكومة وطنية تنقذ البلاد من حالة الفوضى والفساد والارتماء باحضان الرجعية العربية والامبريالية العالمية الى حالة التقدم والديمقراطية والى حالة تسود فيها الحريات الديمقراطية لكافة ابناء الشعب وطلائعه الوطنية الديمقراطية وتحجب فيها الحريات عن اعداء الشعب ومصالحه .

ان حكومة ذات توجه وطني تقبل وتلتزم بتنفيذ المطالب الديمقراطية التالية لشعبنا سوف تحظى بدعم وتاييد جماهير هذا الشعب وقواها الوطنية والتقدمية وتنقذ البلاد من الازمة الراهنة :

أ — داخليا :

١ — صيانة حرية وسيادة واستقلال بلادنا من اي تدخل اجنبي وعدم التنازل عن اي شبر منها .

٢ — اطلاق الحريات الديمقراطية لجماهير شعبنا وطلائعها الوطنية والديمقراطية .

٣ — اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ووضع حد للاعتقالات الكيفية واللاحقات والمطاردات وايقاف عمليات التعذيب التي يتعرض لها المعتقلون السياسيون سواء كانت جسدية ام نفسية .

٤ — اعطاء المواطن حقا في الدفاع والدراعة عن نفسه بما يخدم قضيته وحريته كانسان ويحمي حقوقه المدنية والسياسية التي يقرها مبنى حقوق الانسان « فلا جريمة ولا عقوبة الا بنص » .

٥ — اعادة النظر في قانون الانتخابات باعطاء المدن عدد اكبر من الممثلين واجراء الانتخابات السرية المباشرة في الريف .

٦ — تعديل الدستور بما يضمن اوسع الحريات للجماهير ويحمي مصالحها وحقوقها الوطنية والديمقراطية .

٧ — اعتماد البرمجة والتخطيط العلمي في وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية الشاملة مستندة على سيادة القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص ضمن الخطط الشاملة وتنفذ الاتفاقيات الغير مشروطة مع الدول التي وقفت الى جانب كفاح شعبنا وعلى راسها الدول العربية المتحررة والمتطورة الاشتراكية .

٨ — تنظيم العلاقات الزراعية بايقاف الاضطهاد والابتزاز الدائم ضد الفلاحين مع انهاء نظام السخرة والخطاط والتناقد والرهائن .

٩ — حل مشكلة البطالة ووضع حد للهجرة بايجاد فرص العمل للاستفادة من الايدي العاملة اليمنية .

١٠ — سن تشريعات جديدة ومقننة في مجالي القانون الجنائي والمدني بما يتفق وروح العصر .

١١ — التوجه نحو ديمقراطية التعليم ، والعمل على نشر العلم والثقافة الوطنية والديمقراطية والانسانية على مستوى المدينة والريف وجعل التعليم اجباريا بمراحله الابتدائية والاعدادية ومجانيا بكافة مراحله بما فيها التعليم العالي .

١٢ — تعديل قانون الخدمة المدنية بحيث يكفل للمواطن حق العمل والضمان الصحي والاجتماعي .

١٣ — الغاء الجيش القبلي وتوجيه الميزانيات المخصصة له لبناء وتطوير الريف اليمني .

١٤ — التوجه نحو مساواة المراة بالرجل في الحقوق الاقتصادية والسياسية ومنحها حق التعليم وحق رعاية الامومة والطفولة والتنظيم النقابي النسائي والسعي بجدية لمحو الامية المتفشية في صفوف المجتمع اليمني.

١٥ — انشاء بنك للتسليف الزراعي ومد الفلاحين الصغار بالبذور ووسائل وقاية المنتوجات الزراعية من الافات وتوفير وسائل الانتاج الزراعية الحديثة .

١٦ — استبعاد كل العناصر التي اثبتت خيانتها للوطن والشعب عن طريق ولااءاتها للرجعية والامبريالية .

١٧ — السعي الجاد والمستمر والصبور لتحقيق وحدة الارض اليمنية بالطرق السلمية والديمقراطية طبقا لاتفاقية القاهرة وبيان طرابلس ولقاء الجزائر .

ب — عربيا :

١ — انتهاج سياسة تعاون وتعاهد وتاييد لنضالات الشعوب العربية من اجل الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والسلم .

٢ — تعميق الصلات والعلاقات الثقافية والعسكرية والاقتصادية مع الدول العربية المتحررة .

٣ — تاييد ومساندة ودعم حركة التحرر الوطني العربية وعلى راسها المقاومة الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ارضه بنفسه .

٤ — دعم ومساندة الشعوب العربية المناضلة من اجل وحدة عربية ديمقراطية والوقوف مع كل مبادرة وخطوة تخطوها البلدان العربية المتحررة نحو الوحدة ولرص صفوفها ضد اعداء الشعوب العربية ومصالحها .

ج — عالميا :

١ — محاربة الاستعمار والاستعمار الجديد واتباع سياسة واضحة تجاه اعداء الشعوب العربية وعلى راسهم الاستعمار الامبركي وربيبته الصهيونية والخنجر الامامي للاحتكارات العالمية ((اسرائيل)) .

٢ — تاييد ودعم حركات التحرر الوطني في العالم والشعوب المناضلة من اجل الحرية والاستقلال الوطني والديمقراطية وانتقدم الاجتماعي والسلم .

٣ — ادانة سياسة ونظم التفرقة العنصرية بجميع مظاهرها .

٤ — تاييد مبدأ التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة وادانة الحروب العدوانية واحتلال اراضي الغير بالقوة مع التاييد المطلق لحق الشعوب في تقرير مصيرها وذلك من اجل ان يسود عالمنا سلم دائم عادل .

لبنان

أوسع التحركات الشعبية تمهيداً لاضراب ٦ شباط

يشهد لبنان في هذه الايام تحركات شعبية واسعة في بيروت وفي مختلف المناطق اللبنانية تمهيدا للاضراب العمالي العام في ٦ شباط القادم ،وتاتي هذه التحركات بمثابة تاكيد للاضراب العمالي العام امام محاولات السلطة والقيادات اليمينية في الاتجاه العام لالغائه.

● في صيدا ..

وعلى طريق التحضير للاضراب العام يوم ٦ شباط قامت تحركات عمالية وجماهيرية عديدة . فقد دعت معظم النقابات في اتحاد نقابات الجنوب عمالها الى اجتماعات عامة نوقش فيها الاضراب وكيفية تنفيذه ومشاركة الجماهير بالتحرك . ودعت نقابة عمال آليكانيك والحدادة الى جمعية عمومية يوم الاربعاء ٣٠ وكانت نقابة عمال النجارة تعقد اجتماعات دورية لعمالها وخاصة عمال الباشرة في شركتي صفا والزعتري وكذلك نقابة عمال الافران عقدت اجتماعات دورية لعمال كل فرن شرح فيها اسباب الغلاء وطرق مكافحته كما سارت مساء الاربعاء ٣٠-١-٧٤ تظاهرة عمالية انطلقت من دار الاتحاد وجابت شوارع صيدا هاتفة ضد الدولة وضد اليمين النقابي معاهدة على تنفيذ الاضراب ولو رغما عن قيادة الاتحاد اليمينية .

كما وزع بيان باسم اتحاد نقابات عمال مستخدمي صيدا والجنوب وبيان باسم القطاع الغذائي الذي يضم نقابة عمال الافران ونقابة عمال المخابز ونقابة مستخدمي نقابة عمال القصابين ونقابة مستخدمي التجارة ، كما وزع بيان باسم القطاع المهني الذي يضم نقابة عمال الميكانيك والحدادة ونقابة عمال النجارة ونقابة عمال الخياطة . كما سيعقد في دار الاتحاد بصيدا يوم الاحد في ٣-٢-٧٤ مؤتمر وطني للجنوب تدعى اليه كل الهيئات والاحزاب والنقابات والاندية الثقافية والشخصيات الوطنية والروابط الطلابية وممثلي كافة الفئات الشعبية لتاييد تحركات الاتحاد ومواقفه ولتاكيد الاضراب العام يوم ٦ شباط .. كما رفعت في شوارع صيدا بافطات تندد بالغلاء وسياسة الدولة تجاهه وستستمر التحركات عن طريق التدوات والمظاهرات في الشوارع على طريق الاضراب العام .

● في صور ..

عقدت عدة اجتماعات لمختلف القطاعات الشعبية من عمال الاقران — باتعي الخضر — القصابين — الحلاقين — النجارين ، شرح خلالها مشكلة الغلاء وموقف الحركة الديمقراطية منها . ورفعت في شوارع المدينة بافطات ، وعقدت عدة سهرات وتدوات في قرى قضاء الزهراني وقضاء صور وتركز الحديث في التدوات على اهمية المطلبين الاساسيين : تحديد الاسعار ، واستيراد الدولة للمواد الغذائية الاساسية وخاصة ان سكان هذه القرى لا يستفيدون من زيادات الاجور ورفع الحد الادنى . اما بالنسبة لمزارعي التبغ فهم ايطالبون بزيادة اسعار التبغ كجدول لزيادة الاجور .

كذلك اقيمت في بنت جبيل سهرات عديدة كما سيقام مهرجان في ٦ شباط في بنت جبيل .

النشيباح والفبيري

بمبادرة من منظمة العمل الشيوعي في منطقة النشياح — الفبيري تمت دعوة الاهالي في احياء المنطقة لسهرات وتدوات شعبية حضرها عدد كبير من العمال والمستخدمين وشباب الاحياء والطلاب .

وفي اليومين اتقادمين وتمهيدا للاضراب العام في ٦ شباط ستعقد عدة سهرات وتدوات في بقية احياء المنطقة .

وقد اكد المشتركون في التدوات والسهرات التي عقدت ضرورة مشاركة اوسع الفئات الكادحة في انجاح الاضراب العام وللوقوف بحزم تجاه محاولات القيادة اليمينية في الاتحاد العمالي العام .. كما طرحت في هذه الاجتماعات الشعبية اسباب الغلاء واشكاله ، كما طرحت المطالب بما يخص معركة الغلاء في الظرف الراهن وربطت بالمطالب الشعبية الاخرى وضرورة استمرار النضال لان الحصول على مكاسب لا يتم بمعركة واحدة .

وبالاضافة الى الاجتماعات والسهرات والتدوات الشعبية فقد اقيمت عدة مهرجانات ، ويوم الاحد الماضي اقيم مهرجان شعبي في برج البراجنة اعقبته مسيرة شعبية ..

● نماذج من الفصائص والمنشورات التي وزعت باسم الاحزاب وانقوى الوطنية والتقدمية:

وقد امتلات احياء المدن في بيروت وصيدا بفصاصات ومنشورات ضمنت شعارات ومطالب تؤكد على تنفيذ الاضراب العام .

وفيما يلي ما تضمنته هذه المنشورات :

□ مكافحة الغلاء بتحديد الاسعار وليس بالاعتماد على ضمير الاحتكار .

□ تطالب بالغاء المادة ٥٠ التسريح الكيفي .

□ تطالب بشمول العمال الزراعيين بقوانين العمل والضمان الاجتماعي والصحي فورا .

□ ليكن تنفيذنا الاضراب في ٦ شباط طريق الكفاح ضد الغلاء والاحتكار .

□ لا للقرارات السطحية ولنواطئ الدولة مع التجار .

□ نعم للحلول الجذرية بتخفيض الاسعار وتجميدها .

□ لا للزيادة التي لا يستفيد منها كل العمال .

□ نعم للسلم المتحرك للاجور لنامين العيش الكريم .

□ لا لقانون الايجارات المشوه .

□ نعم لمشاريع الاسكان الشعبي.

□ لا للقيادات النقابية اليمينية المتخاذلة .

□ نعم لبناء الحركة النقابية التقدمية الموحدة .

□ لا لاكاذيب الاعلام الرسمي واذاعته وجرائده ومستحريه .

□ نعم للاضراب العام ولضرب الاحتكار .

مظاهرة نسائية حاشدة ضد الغلاء والاحتكار

بدعوة من عدد من التنظيمات والهيئات النسائية ، سارت اكثر من الف امراة في مظاهرة حاشدة ضد الغلاء والاحتكار . انطلقت التظاهرة من ساحة الرياض واتجهت نحو البرلمان حيث تقدم وفد نسائي بعريضة الى رئيس واعضاء المجلس النيابي تحتج على الغلاء والاحتكار وتدعو الى تنفيذ المطالب الشعبية في مجالات الاجور والضمانات الاجتماعية وخفض الاسعار والسكن والتعليم وغيرها .

وخلال التظاهرة ، حاولت بعض سيدات المجتمع ، من عضوات لجنة حقوق المراة ، منع المتظاهرات من الهتاف بحجة ان هذا لا يليق بالمراة تصرف غريب من نساء يدعين الدفاع عن حقوق المراة والعمل من اجل تحقيق مساواتها بالرجل ؟!

اذا كان لا يعيب الرجال ان يتظاهروا ويرفعوا اصواتهم عاليا ضد تدهور مستواهم المعيشي وتسلط الاحتكار فلا يعيب النساء اللواتي يتحملن اعباء الغلاء يوميا ان يصرخن عاليا لا للاحتكار ، لا للغلاء ، نريد حياة تليق ببشر . اما الافكار الرجعية المعششة في بعض رؤوس سيدات المجتمع العاملات في الحقل النسائي ، فانها بالتاكيد من عوامل تخلف الحركة النسائية عامة واضعاف مساهمة النساء النضالية .

ومهما يكن من امر ، فقد هتفت المتظاهرات ضد الغلاء وضد الاحتكار والحكام الذي يحمونه . وشارك في الهتاف والتصفيق الوف المواطنين الذي واكبوا المسيرة مؤيدين ومشجعين ::

بعد تسلم "المجهولين" قيادة الاتحاد :

سيكتشف الطلاب مرة هم المدافعون عن مصالحهم ومرة هم العاملون على تقويض مكتسباتهم

خلال الاسبوع المنصرم تتالت جلسات المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية وانتهى يوم الجمعة بانتخاب لجنة تنفيذية جديدة من الحلف الثلاثي اليميني (اي قوى الشعب العامل ، حركة الوعي بشقيها) وبرئاسة الطالب الياس صفير (من القوة الجامعية) . وقد ولدت اللجنة الجديدة بعد مخاض عسير لم يلغ التشطيب المتبادل بين اطراف الحلف فتراوحت نسبة الاصوات بين ٨٩ صوتا و ٩٥ صوتا ، وتجلى الحذر الذي يحكم علاقة هذه الاطراف ببعضها في « المفاتيح » الانتخابية التي استخدمت لهذا الغرض . وكانوا قبل يوم قد عطلوا النصاب نتيجة اختلافهم على المغانم والتدخلات الرسمية ، هذا وقد نالت القوى الديمقراطية ٥٤ صوتا وتغيب اربعة من اعضائها عن الجلسة .

وقد عقب نصير الاسعد ، باسم لجان العمل الطلابي على نتائج الانتخابات بالتصريح التالي :

« ان على لجنة « المجهولين » للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية ان تبدا فورا بوضع الخطة العملية للتحرك الطلابي من اجل صيانة المكتسبات الديمقراطية للحركة الطلابية وانتزاع المزيد منها عن طريق نضال حازم في وجه الدولة وسياستها في هذا المجال ، واننا نرقب هذا غير متفائلين بامكانيات هذه القيادة الجديدة التي تتخرها الحزازات الشخصية والتسابق على كسب رضى السلطان . وانه على القوى الديمقراطية ان تعد نفسها لمعارضة حازمة للمواجهة الانحرافات ضمن القيادة الجديدة . واخيرا نرجو الا يمارس الرئيس الجديد « الفن » كثيرا في معرض قيادته للاتحاد (نسبة الى كون الرئيس من معهد الفنون الجميلة) »

وكانت جلسات المؤتمر السابقة قد خصصت لمناقشة تقارير اللجنة التنفيذية السابقة حيث تبارى ممثلو الحلف الثلاثي على مهاجمة القيادة المتقدمة والدفاع عن التحالف « المقدس » فيما بينهم وقد انفضح كل التحالف فيما بينهم عندما رد عليهم ممثلو الاطراف التقدمية مستعيدين تاريخ اليمين الطلابي نفسه في قيادة الحركة الطلابية قبل عامين وسلوكه اللاديمقراطي في المعارضة ، وكما اتضح ان تحالفهم هش لا يقدم الا على العداء لتقوى التقدمية ، وقد وضعت الساحة نقتها فيه وذلك عندما ظهر للعلن ان خلافهم على توزيع المقاعد بعد ان ملاوا الدنيا ضجيجا حول البرامج والممارسات الديمقراطية !

هذا وعقدت لجان العمل الطلابي مؤتمرا صحفيا تحدث فيه ناطق باسمها عن المرحلة الراهنة في تطور الحركة الطلابية وفضح تناقضات الحلف اليميني الرجعي ودافع عن المكتسبات الطلابية في ظل قيادة القوى التقدمية ودعا الى الارتقاء بالعلاقة فيما بين القوى الديمقراطية الى مستوى جبهوي لمواجهة المهام الحالية والمحاولات اليمينية لجر الحركة الطلابية الى الوراء وتسليمها للسلطة .

ان السنة الحالية سوف تكون مجالا للتثبت عبر الممارسة .. فمن هي القيادة الممثلة بصدق لمصالح الحركة الطلابية ومن هم العاملون على تقويض مكتسباتها .

الكلمة الاخيرة

لازال الاضراب العمالي والشعبي الشامل الاسلوب الوحيد لانتزاع مطالب الحركة الشعبية !

تحت الضغط الشعبي العارم والتهديد بتنفيذ الاضراب العمالي العام في ٦ شباط ، وفي محاولة منها لتحييد بعض القطاعات الشعبية ابان احتدام صراعها مع الاقطاب الموارنة المتصارعين على معركة الرئاسة الاولى ، اضطرت السلطة للتعامل مع المطالب الشعبية بشيء من الجدية .

بعد اقرار زيادة ١٠ بالمئة على الاجور ورفع الحد الادنى الى ٢٧٥ ليرة ، استحصل وفد الاتحاد العمالي العام على وعد برفع التعويض العائلي من ٦٠ الى ٧٥ ليرة . كما اضطر المجلس النيابي الى التصويت على بعض التعديلات لقانون الايجارات باتجاه رفع مواصفات البناء الفخم . ويدور الحديث حول امكان خفض الايجارات بنسبة ١٥ بالمئة .

ان هذه التنازلات الجزئية التي فرضت على السلطة ، على اهميتها النسبية ، لا زالت تتهرب من معالجة القضية المركزية التي يدور حولها ارتفاع الاسعار وانخفاض مستوى معيشة اللبنانيين : تجميد الاسعار والعمل على خفضها بواسطة استيراد الدولة وتوزيعها لعدد من المواد الغذائية الاساسية والادوية .

بعدما غابت مشاريع المحاكم الاستثنائية ، صدر قرار عن مجلس الوزراء يقضي بانشاء « مجلس وطني للاسعار » . ان هذه الهيئة تبقى هيكلا خاويا وشكليا طالما ان وظيفته محض استشارية ، وطالما انه يبقى محروما من صلاحية تحديد الاسعار . هذا بالاضافة الى التحفظات الكبيرة تجاه طريقة تشكيله . اذ ان ممثلي الدولة وارباب العمل والخبراء الذين يأتمرون باوامر الدولة او ارباب العمل يشكلون الاكثرية الساحقة بين اعضائه .

من جهة ثانية ، فان منع اعادة التصدير من السوق الحرة ، الالسلع التي حدد التجار بلاد مقصدها سلفا — اجراء لا يقنع من حيث تأثيره على خفض الاسعار . والقصد من اتخاذه ليس واضحا ، اذا استثنينا الفرض الاحصائي المحض — وضع جردة بالسلع المتوافرة في السوق الحرة !

واول ما يجب لفت النظر اليه هنا هو ان قرار منع اعادة التصدير من مرفأ بيروت ترافق مع صدور قرار عن وزير الزراعة — صبري حماده — يقضي باطلاق حرية تصدير البيض اللبناني خلال شهر شباط . وكانت الدولة قد طبلت وزمرت طويلا لاهمية قرار منع تصدير البيض في تخفيض سعر هذه السلعة الحيوية .

ثم ان الضجة التي اثارتها الاوساط التجارية تجاه قرار منع التصدير يبدو انها قد فعلت فعلها . ذلك ان اوساط الحكومة تتداول وعدا تقدم به رئيس الحكومة للتجار بالغاء هذا القرار خلال ايام ، بعد الانتهاء من احصاء السلع في المنطقة الحرة .

اما ردود فعل الاحرار والكتلة الوطنية تجاه هذا الاجراء ، فانها تقدم دليلا اضافيا على مدى ابتعاد هذه الاطراف عن قضايا الجماهير ومدى افلاسها المتزايد في ان تقدم بديلا للفريق الحاكم حاليا . اعتبر الاب الدويهي ان الاجراء يفتح ابواب الاشتراكية في لبنان ؟ اما ريمون اده — الحريص كل الحرص على السيادة اللبنانية وعلى انطباق القوانين اللبنانية على الارض اللبنانية — فانه يرى بكل بساطة ان السوق الحرة في مرفأ بيروت ليست تابعة للبنان ولا يجوز للدولة اللبنانية اصدار التشريعات بالنسبة اليها !!

الى الذين يتخوفون من ان تساهم النضالات الجماهيرية في تعزيز مواقع هذا الفريق من الطبقة الحاكمة والاقطاع السياسي ، نقدم هذه «العينات» الجديدة عن مدى عمق التضارب بين برامج القوى الديمقراطية واساليب نضالها، وبين مواقع الاقطاب المرشحين للرئاسة العتيدة !

يبقى قرار رصد الاموال لاستيراد الدولة لبعض السلع والمواد الغذائية ان هذا القرار يصطدم بما اصطدم سواه من قرارات على هذا الصعيد. خلال الاسبوعين الماضيين ، تدفقت وفود التجار والمستوردين على الحكومة معلنة رفضها لهذا الاجراء . ومهما يكن من امر النتيجة التي ستنتهي اليها السلطة ، تبقى المسألة المركزية فيما يلي : اما ان يكون قرار شراء الدولة لبعض السلع والمواد الغذائية مقدمة لانشاء قطاع عام في التجارة الخارجية ، يدخل في منافسة القطاع الخاص من موقع قوة وبدعم جدي ضد التخريب الذي سيلجأ اليه التجار ، واما ان تكون الاموال المخصصة لشراء السلع على يد الدولة مهددة بالابتلاع من قبل التجار والوسطاء .

اضافة الى ذلك كله ، هناك قضايا تشكل معالجتها جزءا رئيسيا من معالجة ارتفاع اكلاف المعيشة . ان النجاح في انتزاع خفض الايجارات وفرض القيود على مواصفات البناء الفخم مكسب هام بيد الحركة الشعبية . لكنه يفقد اهميته اذا لم يترافق مع فرض تخصيص بعض اموال الضمان للاسكان الشعبي .

ثم ان اغفال الدولة اغفالا شبه تام لمطلب حصر استيراد الدواء بصندوق الضمان يبين الى اي مدى نجح كبار مستوردي الادوية في فرض شروطهم وفي تطويق نتائج الحملة الشعبية العارمة لخفض اسعار الادوية وحصر استيرادها بصندوق الضمان .

كذلك ، فان اغفال ارتفاع اكلاف النقل والتعليم وسواهما يجعل من المكاسب الجزئية معرضة للابتلاع امام مشاريع ارتفاع الاسعار في مجمل نواحي الحياة . وهذه قضايا بالغة الاهمية لجميع الذين لا يتعاطون العمل المأجور ، والذين يشكل خفض الاسعار والحد من موجة الغلاء الشاملة الوسيلة الوحيدة لمنع تدهور مستواهم المعيشي .

واخيرا ، فان تهديدات ارباب العمل وقبولهم على مضض زيادة الاجور ورفع الحد الادنى ، كلها تنبيء بما تنتظره الطبقة العاملة من مصاعب في الاشهر القادمة . ان موجة الغلاء المرتقبة سوف تبتلع الزيادة في الاجور . وبحجة هذه الزيادة ، سوف يعمد التجار الى رفع الاسعار بالتأكيد . من هنا اهمية النضال من اجل فرض السلم المتحرك للاجور . هذا اذا افترضنا ان زيادات الاجور ستدفع اصلا . ذلك ان كل المؤشرات تشير الى ان ارباب العمل سيعمدون الى المزيد من الصرف الكيفي والى التعنت بشأن دفع الزودات . في اكثر من مجال ، بدأ ارباب العمل يصرفون العمال جماعيا (وابرز هذه الفروع صناعة البلاستيك). ثم ان كل تجارب زودات الاجور الماضية تعلم الطبقة العاملة انها ستضطر الى خوض نضالات عنيفة لنيل هذه الزودات . وبدون فرض تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل — باتجاه تقييد حق الصرف الكيفي الى ابعد حد — سيبقى هذا السلاح مسلطا على رقاب الطبقة العاملة لمنعها من الافادة من الزدوات الرسمية .

خلال الاسابيع الاخيرة ، عبرت شتى التحركات الجماهيرية عن مدى عمق التذمر الشعبي وحدة الاصرار على تنفيذ الاضراب العمالي العام ، وتحويله الى اضراب شعبي شامل الى حد تنفيذ كل المطالب ، ووضع حد فعلي وملموس لتدهور مستوى معيشة اوسع الجماهير العاملة في هذا البلد .

● لا زالت قطاعات عمالية عديدة مصممة على الاضراب . عمال ومستخدمو الفنادق والمطاعم سوف ينفذون اضرابهم في الخامس من شباط ، ومعهم قسم كبير من سائقي ومالكي السيارات العمومية ، الرافضين لضغوط ازلام السلطة في نقاباتهم الوهمية . اتحاد قطاعات الطباعة يجدد الدعوة للاضراب العام في ٦ شباط . ويحذو حذوه اتحاد عمال الجنوب .

● قطاعات واسعة من الحركة الطلابية تتحرك وتتأهب لتنسيق مواقفها من اجل اقفال المدارس والجامعات والمشاركة في الاضراب .

● قام العمال ، من اقصى البلد الى اقصاه ، بحملة من التحركات تمهيدا ليوم السادس من شباط . تظاهرات عمالية في صيدا . عشرات الندوات والسهرات تدعو اليها « اللجان العمالية » ويلبي الدعوات المئات من العمال الذين يتسابقون على فتح بيوتهم لمزيد من الندوات . التظاهرة النسائية العارمة يوم الجمعة الماضي .

● سعة الاقبال الجماهيري على كافة نشاطات اليسار والاحزاب التقدمية والوطنية من سهرات وندوات ومهرجانات ومظاهرات .

.. كل هذه الظواهر ، والعديد العديد غيرها ، تؤكد سعة التذمر الشعبي وتطالب بتنفيذ الاضراب . لا بل ان قطاعات واسعة من الجماهير الكادحة باتت تعبر عن مقاومتها المتزايدة لاستمرار تسلط اليمين النقابي على الحركة النقابية لاخضاع العمال لمصالح ارباب العمل والسلطة .

في مقابل هذا الجو ، يمعن اليمين النقابي في تمييع المطالب العمالية وحرمان الطبقة العاملة من فرصة المشاركة الفعالة في تقرير مصير مطالبها واشكال تحركها . لا بل انه يرفض اي شكل من اشكال التعبئة العمالية ولو لدعمه في مفاوضاته مع ارباب العمل والدولة ، ولو للرد على تهويلات كبار التجار والصناعيين وتهديداتهم بـ « اللجوء الى السلبية » و « اعلان الاضراب » . ان هذه المواقف تشكل ادانة اضافية لهذه الطغمة المتحكمة بمصير العمال اللاجمه لنضالاتها لصالح ما يرشح اليها من فضلات على موائد ارباب العمل والسلطة . ان مزيدا من العمال يدركون مدى عمق الصلة بين منع تدهور اوضاعهم المعيشية وبين الاطاحة باليمين النقابي واحداث تحولات جذرية في تركيب الحركة النقابية يحولها الى سلاح فعال بيد الطبقة العاملة واداة لتعزيز نضالاتها وتنمية مكاسبها .

ان مجرد اقتراب موعد الاضراب العام فرض انتزاع عدد من المكاسب الجزئية ، حتى في ظل « تمثيل » اليمين النقابي للطبقة العاملة ، بكل ما فيه من تواطؤ مع ارباب العمل والسلطة !

ان تثبيت هذه المكاسب وفرض تطبيقها ، وفرض التنازل بالنسبة للمطالب الحيوية والاساسية التي يلفها التجاهل والصمت ، لا يكون الا بتنفيذ اضراب ٦ شباط وتحويله الى اضراب شعبي شامل !

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

بيروت ١١/٤/١٩٧٤ - العدد ٦٥٧ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل.

في هذا العدد :

- مناقشة : الجبهة الشعبية إلى أين وماذا تريد ؟..
- التمرد الأخير في الجيش الأردني أو عندما ينقلب السحر على الساحر .
- بعد اعتراف قابوس وشاه ايران بالغزو الايراني : الثورة في ظفار اقوى من أي وقت مضى ! .
- لبنان : تحقيق عن الصيادين ومزارعي الشمندر .

خلافات الاجنحة في النظام المصري والحل الاميركي

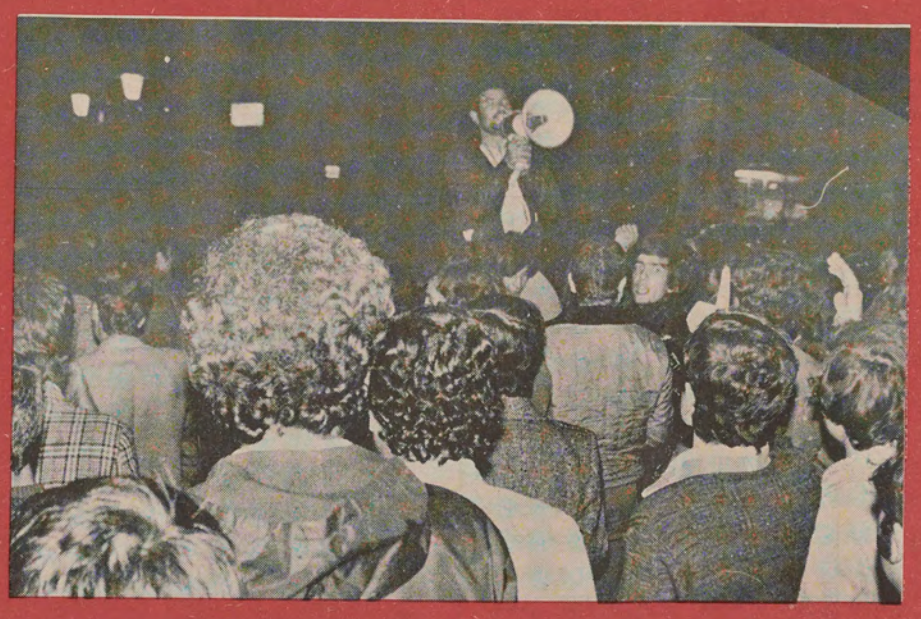

دروس ومهام من معارك ٦ شباط

بريد الأسبوع

المنظمات والاتحادات الفلسطينية في معسكر برج البراجنة تنفي أكاذيب "الهدف".

لقد نشرت مجلة « الهدف » في عددها الصادر يوم السبت ٢-٢-١٩٧٤ خبرا مفاده ان عضوية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قد علقت في اللجنة الشعبية ، اننا نعلن استغرابنا لهذا الاسلوب المتبع تجاه فصيل وطني اساسي في ثورتنا المسلحة ، ونؤكد ان هذا الخبر عار من الصحة ، حيث ان اللجنة الشعبية لم تتخذ اي قرار بهذا المضمون وما زالت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تمارس مهماتها بشكل وحدوي وفعال داخل اطار « اللجنة الشعبية لمعسكر برج البراجنة »

١ ــ قوات التحرير الشعبية
٢ــ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)
٣ ــ طلائع حرب التحرير الشعبية ــ قوات الصاعقة ــ
٤ ــ اتحاد عمال فلسطين ــ رابطة برج البراجنة .
٥ ــ اتحاد المرأة الفلسطينية ــ رابطة برج البراجنة .

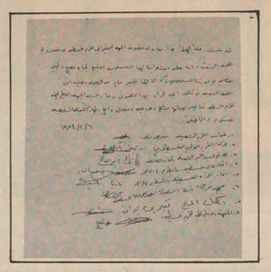

٦ ــ محمد نمر حماد ــ لجنة شعبية ــ احد اعضاء المستقلين .
٧ ــ الكفاح المسلح لمعسكر برج البراجنة.
٨ ــ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين .
صورة عن البيان الذي وقعته المنظمات والاتحادات في معسكر برج البراجنة .

.. من منظمة المقاومين الثوريّين اليمنيين

اصدرت منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين الجمهورية العربية اليمنية في منتصف يناير ١٩٧٤ البيان التالي : ــ

ان منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين التي تخوض الكفاح المسلح كاقوى شكل من اشكال النضال التطبقي الثوري ، قد تعمق ايمانها بأن ضرب النظام الرجعي وحسم التناقضات الاجتماعية الحادة لصالح عموم الشعب الكادح لا يمكن ان يكتب لهما النجاح بدون الاعتماد الراسخ على العنف الثوري المنظم وكافة الاشكال النضالية .

كما ان منظمتنا التي عبرت وتعبر في كل مواقفها النضالية والسياسة عن مصالح العمال والفلاحين وكل الفئات الكادحة في مجتمعنا تؤكد بأن تحقيق هذه المصالح يكمن في اسقاط سلطة الاقطاع الرجعي واقامة سلطة العمال والفلاحين (الديمقراطية الشعبية) التي من خلالها تمتلك جماهير الشعب سلاحها العظيم والفعال في بناء مجتمعها الانساني الجديد الخالي من كل علاقات انظلم والتبعية والاستغلال .

يا جماهير الثورة اليمنية ،

واذا كانت حركة التحرر العربي تمر اليوم في مرحلة بالغة الخطورة والتعقيد ، من جراء المؤامرات الرجعية والاستعمارية المستهدفة اجهاض حركة اثورة الفلسطينية وضرب ثورة عمان والخليج العربي ، فان منطقتنا اليمنية هي ايضا تشهد اليوم مخططا تآمريا بدأت بنسج خيوطه طغمة الاقطاع الحاكمة في صنعاء بمساعدة خبراء اجانب ، بهدف تحسين وجه النظام البشع وامتصاص نقمة الشعب الكادح وتمييع وابتلاع نضالاته الثورية التي تعد اليوم اهم عقبةتعيق هذه الطغمة من الحاق نفسها بصورة مباشرة وعلنية بركب المخططات الاستعمارية الرجعية .

ان هذا المخطط التآمري لا يعيد الى ذهن منظمتنا وشعبنا مجازر اندونيسيا والسودان وتشيلي فحسب بل ويعيد وبشكل اساسي الى ذهنيهما احداث مارس ٦٨ م. ومجزرة اغسطس الوحشية من نفس العام التي ذبح ولا يزال يذبح من نتيجتها مئات من خيرة ابناء شعبنا ومناضلينا ، وعليه فان منظمتنا التي تدرك جيدا الاخطار التي قد تترتب على نجاح هذا المخطط ، اذ تعلن للملأ وقوفها المبدئي والصلب في وجه هذا المخطط فانها تهيب بجماهير الشعب ومناضلي بلادنا الشرفاء الوقوف صفا واحدا في النضال من اجل احباط كافة مخططات قوى الاستعمار والرجعية مهما كانت الوانها .

كما اشارت المنظمة الى انها في شهري نوفمبر وديسمبر من العام الماضي قد قامت بعمل عسكري واسع النطاق استهدفت به زعزعة كيان سلطة الاقطاع وتصفية بعض جذورها .

بيان الاتحاد الوطني لطلبة البحرين حول مصير المواطن البحراني مراد عبد الوهاب

منذ عام والمواطن البحراني مراد عبد الوهاب مجهول المصير ، والسلطات الرجعية في البحرين متجاهلة أبسط الحقوق الانسانية . لقد قامت السلطات الرجعية منذ عام بحملة اعتقالات واسعة في صفوف جماهيرنا البطلة وزجت بالعديد من المواطنين في سجونها تحت ابشع انواع التعذيب دون تقديمهم للمحاكمة .

ففي ١٩ فبراير ١٩٧٣ قام «القسم الخاص» باعتقال المواطن البحراني مراد عبد الوهاب، ومنذ اعتقاله حتى الآن ترفض السلطات الرجعية في البحرين ان تبوح بشيء عن مصير هذا المواطن بالرغم من المطالبة المستمرة من قبل ذويه . لقد رفضت سلطات البحرين على لسان وزرائها في المجلس الوطني ان تجيب عن مصير هذا المواطن ...

ان هذه الممارسات من السلطات الرجعية توضح مدى زيف ادعاءاتها واغراقها في مخططاتها الاجرامية الرامية الى ابقاء السيطرة على جماهيرنا وقمعها بكل الاساليب الارهابية .

ان قضية المواطن مراد عبد الوهاب هي قضية كل المواطنين الشرفاء المطالبين بحقوقهم .. المطالبين بالحياة الحرة الكريمة لشعبنا البطل .

اننا نطالب المجلس الوطني في البحرين بمطالبة السلطات القمعية باطلاق سراح المواطن مراد عبد الوهاب .

اننا نحمل السلطة في البحرين كامل المسؤولية بما يصيب هذا المواطن ونطالبها باطلاق سراحه فورا .

اننا ندعو كافة المنظمات ونجان حقوق الانسان الوقوف الى جانب قضايانا العادلة ومطالبة السلطات باطلاق سراح المواطن مراد عبد الوهاب .

المجلس الادارى
للاتحاد الوطني لطلبة البحرين

لجان عالمية تدين الغزو الايراني

عقدت عدة منظمات ثورية اجتماعا في كوبنهاجن بالدانمارك واصدرت بيانا حول الغزو الايراني ، نقتطف منه ما يلي :

انا المجتمعون في مؤتمر المنظمات المعادية للامبريالية في اوربا الغربية والمنعقد فيكوبنهاجن منفقون بالحاجة الى تقوية التعاون بين المنظمات المعادية للامبريالية في اوربا الغربية على اساس مبادىء انتضامن الاممي .

اننا نستنكر الغزو الايراني ضد الشعب العماني ، ونستنكر الاعتداءات الايرانية والسعودية ضد الحركة الثورية في الجزيرة وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

اننا نعلن عن دعمنا المطلق للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي من اجل تحرير الشعب المضطهد في عمان والخليج العربي .

الموقعون :

ــ لجنة الهند الصينية (الدانمارك)
ــ لجنة فلسطين (الدانمارك)
ــ العصبة المعادية للامبريالية ــ (كولون ــ المانيا الغربية) .
ــ لجنة فيتنام الوطنية (بون ــ المانيا الغربية)
ــ الجبهة الشعبية للنضال (السويد)
ــ لجنة فيتنام (السويد)
ــ لجنة الخليج (الدانمارك) .

المحركة الثورية الديمقراطية لتحرير عربستان

في غمرة الصراعات التي تتطلع بها جماهير شعبنا العربي في عربستان مع شعوب ايران من اكراد ، فرس ، اتراك وبلوش نمت وترعرعت وحدة القوى الطليعية الخيرة بعد خوز حازم لكل المتلاعبين والانتهازيين ، وبعد تساقط طبيعي لكل الانهزاميين والوصوليين والتحريفيين ــ فبرزت الحركة الثورية الديمقراطية لتشكل التجسيد العملي لارادة الجماهير العربية في الحرية والحياة الكريمة ، ولتكن الركيزة الصادقة لشعب المنطقة في المساهمة بحركة التحرر الوطني لشعوب ايران كافة ، لاجل الاهداف المشتركة في اسقاط الحكومة البهلوية العميلة ، واقامة صرح الجمهورية الديمقراطية الشعبية لتي تعتبرخير ضمان لنيل كامل الحقوق القومية والوطنية لشعبنا العربي في عربستان ، ولسائر الشعوب الاخرى في ايـــران .

ان السنين الماضية برهنت بشكل قاطع على ان تباعد الحركة الثورية للشعوب في ايـران ووجود الحساسيات التي خلقتها الزمـر الشوفينية الانعزالية ، وعدم الالتزام بالطرح الثوري والعلمي لحل المسالة القومية ،عوامل ساعدت السلطة البهلوية العميلة في توجيه اقوى الضربات لعموم الحركة التحررية فـي ايران ، وسببت انتكاسات وانعطافات سلبية خطيرة في مسيرة نضال الشعوب في ايران .

واننا نرى هنا ان لا سبيل لتحقيق النـصر الا بازالة كل تلك المسببات ، ووضع الامور في نصابها الصحيح ، بتحالف مصيري بين الحركات الثورية لشعوب القوميات في ايران من فرس، اكراد ، اتراك ، بلوش وعرب .. والسيـر بخطى أكيدة في طريق الاتحاد ، الطريق الوحيد الذي يؤدي الى احراز النصر الاكيد . وفي ذات الوقت فانه تحالف اولي ونواة لتحالف اوسع مع الحركات والقوى الثورية التقدمية في عموم المنطقة ، ومع حركة التحرر الوطني في العالم وقوى المعسكر الاشتراكي .

ان حكومة الشاه وسائر الحكومات الرجعية الاخرى تلتقي مصالحها مع مصالح الامبريالية وهي لذلك مرتبطة بمصير واحد ، وتمثل جبهة واحدة .. وان نضالنا ضد اي حكومة من تلك الحكومات انما هو بالحقيقةنضال ضدالامبريالية العالمية .. واننا اذ ندرك ذلك فلا يجـب ان ننثني عن مواصلة المسيرة النضالية باتجاه نيل كامل حقوقنا المشروعة ، بل يجب ان يكون ذلك عاملا هاما لتوكيد التزامنا التام بخـط الجبهة الثورية التقدمية للاحزاب والحركـات والقوى المناهضة للامبريالية وحلفائها .

و (الحركة الثورية الديمقراطية لتحـرير عربستان) تؤكد بانها ــ في نضالها ــ جزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني فـي العالم ، تكافح ضد الامبريالية وحلفائها ، تستخدم كل اشكال النضال الموضوعية ، متحالفة منضامنة مع المعسكر الاشتراكي وسائر الشعوب المكافحة، مؤمنة بالفكر الاشتراكي العلمي التقدمي القادر بجدارة على حل كل مشكلات العصر باتجـاه عالم حر سعيد ومستقبل مشرق مضمون للاجيال القادمة ، وسلام عادل دائم ، وحضارة بشرية متقدمة ... وبالايمان والوحـدة والعمل ، بتحقق الظفر ، وتنتصر ارادة الشعوب .

المجد والخلود لشهداء الحرية ،
النصر لوحدة القوى الثورية التقدمية .
الخزي والعار والاندحار للامبريالية وحلفائها

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار الفتح العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب ــ منطقة العاملية ــ محلة راس النبع ــ بناية فؤاد درويش هاتف ٢٤٧٥٥٢ ــ ص. ب. ٨٥٧ بيروت ــ لبنان

موضوع الغلاف

خلافات الأجنحة في النظام المصري والحلّ الأميركي

ــ لم يسقط هيكل لأنه ضدّ الحل الأميركي .. إنما سقط ضحيّة أوهامه عن "حل أميركي متوازن".

منذ وفاة عبد الناصر بدأ النظام الناصري يعاني تفككا في تحالفه الطبقي الحاكم .. وكان عبد الناصر يحاول بعد هزيمة حزيران ان يمسك بنظامه ويشده خوفا من الشرخ الذي اصابه من جراء الهزيمة ، لذلك ضحى بصديق عمره المشير عامر وشلته من كبار الضباط المسؤولين عن الهزيمة العسكرية مباشرة ، وحاول أن يعيد بناء الجيش النظامي من جديد في ظل توازن سياسي داخلي وخارجي . كان **الحل الاميركي** مطروحا بعد الهزيمة مباشرة ، وكان بطله آنذاك **زكريا محي الدين ،** وكان اليمين المصري الذي يخرج من صلب النظام الناصري نفسه ومن قيادة الضباط الاحرار نفسها ــ وهو الذي كان يرفض التأميم والقطاع العام والعلاقة مع المعسكر الاشتراكي ، وبطالب بحرية الراسمال الخاص ، وحرية الراسمال الاجنبي كان هذا اليمين المصري يطالب بعد الهزيمة بمصالحة اميركا وتليبية شروطها واقامة نظام ترضى عنه . ويطمئن اليه الراسمال الاجنبي . وكان اليمين المصري يقول انذاك ان طريق الحل لازمة الاحتلال الاسرائيلي هو في يد الاميركيين .. فاذا تغيرت السياسة المصرية الداخلية والخارجية تغيرت السياسة الاميركية ، وتدخلت الولايات المتحدة وضغطت على اسرائيل بالانسحاب ! وكان هذا طريق الاستسلام الكامل .. **طريق الحل الاميركي الكامل .**

ولكن زكريا محي الدين سقط امام انتفاضة الجماهير المصرية في ٩و١٠ يونيو ١٩٦٧ التي تمسكت بعبد الناصر لانها لم تجد غيره وسط النظام القائم كي يقف في وجه الحل الاميركي الاستسلامي .

واستمر عبد الناصر محاولا ان يحافظ على استمرار نظامه ، ولم يكن امامه انذاك الا ان يحافظ عليه من الضغوط ، وان يمسكه ويشده ويجمع قواه الطبقية واجنحته المختلفة بتوازن حتى تمر مرحلة «ازالة اثار العدوان» .

وكان الحل السلمي الناصري محاولة للخروج من هزيمة حزيران بتسوية متوازنة، وكان عبد الناصر يحاول ان يضغط بالعلاقة مع الاتحاد السوفياتي على اميركا ، وان يبقي الباب مفتوحا معها ولو بالموارية على حد تعبير هيكل انذاك .. كان يريد حلا متوازنا يدفع به «نصف ثمن» للاميركيين ويقبل ببعض شروطهم ، واهمها ان يتخلى عن حركة التحرر الوطني العربية وان يقبع داخل مصر، وان يسمح للرأسمال الاميركي بالاستثمار، وان يعيد له بعض النفوذ الثقافي والاقتصادي العلني .

منذ دعوة تحييد اميركا ...

كان هيكل انذاك نافذة عبد الناصر نحو اميركا ..

وكان هيكل يعرف دوره هذا بالضبط ، دور منظر الناصرية اليميني المنور والعصري والذكي .

وبومها بدأ تنظير هيكل عن تحييد اميركا وعدم مناطحة الثور الاميركي ، مؤكدا ان الحل السلمي لا بد ان يكون بالتفاهم مع الاميركيين !

وكان عبد الناصر راضيا بالطبع عن تنظير هيكل وعن الدعوة الى تحييد اميركا ، لانه كان يبحث عن نافذة للحوار معها .. وكان هيكل يلعب هذا الدور ببراعة اليمين الذكي !.. كما كان مطلوبا انذاك تسفيه الدعوة للحرب الشعبية «والحرب على مثال فيتنام» أمام صعود جديد للحركة الوطنية والشعبية بعد الهزيمة بدأت ترفع فيه شعارات وطنية منصفية ضد الامبريالية الاميركية ونطالب بالتعبئة وبحمل السلاح وبحرب شعبية ضد القوات الاسرائيلية .

وبدأ هيكل ينظر للحل السلمي ولتحييد اميركا ضد كل هذه الدعوات الوطنية عن الحرب الشعبية ومناطحة اميركا ، وكان رده ان ظروف مصر تختلف عن ظروف فيتنام فضلا عن البيئة الجغرافية اذ ان الصحراء .. صحراء سيناء غير صالحة لحرب العصابات !.. كما انه ليس هناك وراء مصر «صين شعبية ولا اتحاد سوفياتي» ، لذلك فانه من العبث مناطحة اميركا ، ولا بد ان يجري تحييدها ..

وهكذا كان هيكل أول داعية للحل الاميركي في عهد عبد الناصر . وقد أثارت هذه الدعوة في حينها ، استياء جماهيريا ووطنيا عارما داخل مصر ، وخارجها على الصعيد العربي ، كما أثارت خلافات بين اجنحة الحكم . فقد كان الجناح الناصري المستقيم الذي يعبر عن فئات بورجوازية في القطاع العام وضباط الجيش يتمسك بالعلاقة مع الاتحاد السوفياتي . ويعتبر ان فتح الباب للاميركيين سيؤدي الى ضرب القطاع العام ، والى ضرب النظام الناصري من الداخل .

وبدأ الصراع بين هيكل وما يمثله من فئات تكنوقراطية بمينية تريد الانفتاح على الاميركيين وبين مجموعة علي صبري والاتحاد الاشتراكي .

وقد حافظ عبد الناصر على التوازن بين الجناحين ، وكان قادرا على الامساك بزمام الموقف .. حتى قبوله بمشروع روجرز .. وكان قبول عبد الناصر بهذا المشروع بعد «حرب الاستنزاف» وبعد تكثيف الوجود العسكري السوفياتي في مصر بالخبراء والمستشارين محاولة لتجربة حل سلمي متوازن مع اميركا !..

وبعد وفاة عبد الناصر انفجر الخلاف بين اجنحة الحكم بعد ان اتفقت مؤقتا على تسليم السادات الرئاسة خوفا من مضاعفات الصراع، فسحب اليمين المصري ترشيح زكريا محي الدين كرمز للحل الاميركي، وسحب الناصريون «الارثوذكس» ترشيح احدهم ، وكان عهد «السادات» بالنسبة للجميع هدنة مؤقتة بانتظار التطورات والاحداث .

ولكن تحالف السادات وهيكل استطاع ان يطيح بمجموعة علي صبري ، وان يمهد الوضع الداخلي في النظام لتقبل الحوار مع اميركا بدون اية معارضة يصعب الامساك بها بعد ان فقد امكانية التوازن داخل النظام بعد رحيل عبد الناصر .

التمهيد للحل الاميركي ..

وبدأ التمهيد للحل الاميركي شيئا فشيئا .. وبدأت دعوات هيكل وتمهيداته للتقليل من « الوجود السوفياتي » العسكري في مصر . فقد كان اليمين المصري التكنوقراطي (الذي يمثله هيكل وعزيز صدقي ومحمود فوزي وسيد مرعي) يرى ان هذا الوجود السوفياتي هو العائق امام الحوار مع اميركا ، وامام امكانية تحييدها !

وهكذا بدأ هيكل يمهد بالتحالف هذه المرة مع الفريق صادق قائد الجيش انذاك . لطرد الخبراء والمستشارين السوفيات . كثمن لابد من دفعه للتفاهم مع اميركا .

واخذ السادات زمام المبادرة مستجيبا لضغوط كبار ضباط الجيش وعلى راسهم الفريق صادق وللضغوط العربية وخاصة ضغوط الملك فيصل الذي وعده بحل اميركي سريع اذا تم طرد الخبراء السوفيات ثم ضغوط العقيد القذافي المعروفة .

وكان قرار السادات « المفاجيء » بطرد الخبراء السوفيات .. وحاول هيكل بعد ذلك ، وبعد ان مهد لهذا القرار ، ان يعيد الامور الى توازنها، فلا يفقد النظام العلاقة مع الاتحاد السوفياتي نهائيا بل يتأمن

استمرارها ضمن حدود تسمح بالتفاهم مع الاميركيين .. وبدا هيكل يلمح بأنه كان معترضا على توقيت وشكل قرارات طرد الخبراء والمستشارين السوفيات ، ثم اصبح داعية لتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفياتي !

حل متوازن !

كان التكنوقراط والبورجوازيون « العصريون » الذين ينطق هيكل باسمهم ، يريدون **حلا متوازنا** يضمن استمرار العلاقة مع الاتحاد السوفياتي ويفتح الباب للتفاهم مع الاميركيين بنفس الوقت .. ومعنى ذلك على الصعيد الاقتصادي الحفاظ على القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص بتوازن معه ، الانفتاح على الرأسمال الاجنبي وحرية الاستثمارات ضمن حدود .. كانوا يتصورون حلا متوازنا على كل صعيد ، علاقة مع اميركا بحدود ، وعلاقة مع المعسكر الاشتراكي بحدود ، وقطاع عام وقطاع خاص ، ورؤوس اموال اجنبية وقروض ومساعدات من المعسكر الاشتراكي بكل شيء متوازن ! وكان هيكل **منظر هذا التوازن الاول !..** فهو يحلم بمجتمع مفتوح متوازن على طريقة **« مجتمع الاهرام »** ، فالافكار والقوى تتعايش جميعا ضمن مظلة النظام ، وضمن توازن متناسق . الليبراليون الى جانب الرجعيين ، واليساريون والوطنيون الى جانب اليمين ، الكل يعبر عن رأيه بحدود شرعية النظام ، ولكل تيار منبره الخاص وحقه في التعبير شرط الا يجنح ، والا يقوى باكثر من حجمه ، والا يتعدى حدوده ضمن شرعية النظام وتحت مظلته ، وكان « اليسار » في ظل هذا المجتمع المتوازن يعني القبول بالنظام القائم وبعدها يحق له ان يقول «كل شيء» وان يعبر عن افكاره « بحرية » !

هكذا كانت « اهرام ـ هيكل » طموحا يمينيا عصريا لمجتمع بورجوازي مفتوح ، حاول النظام الناصري أن يمثله دون نجاح .

الخلافات بعد طرد الخبراء السوفيات

ولكن بعد طرد الخبراء السوفيات بدأ السادات يخطو في تحالفاته الداخلية والخارجية بما ينسجم مع الحل الاميركي ، انتعشت الرجعية والملاك الكبار و «الاخوان المسلمون» وبدأ ثقل القوى الاكثر تخلفا في النظام الناصري يزداد داعية السادات ومعتبرة اياه رجلها الاول ، وبدأ الخلاف يحتدم بين القوى الاجتماعية والسياسية التي تريد تصفية النظام الناصري نهائيا والعودة الى طريق الرأسمال الخاص وحرية الاستثمارات الاجنبية والى الاعتماد على اميركا بالدرجة الاولى ، وبين التكنوقراطيين اليمينيين الذين يريدون التوازن في كل شيء .. وبدا هيكل الناطق باسمهم يعبر عن مواقفهم المتعارضة مع السلوك السياسي الفعلي للنظام كما يقوده السادات . **وبدا الخلاف يظهر علنا بين دولة « الاهرام » ، ودولة النظام الساداتي .**

وجاءت حرب اكتوبر ونتائجها لتزيد من حدة الخلاف ، فقد اعتبر السادات ان «نتائج حرب اكتوبر العسكرية» ليست اكثر من طريق لحل بواسطة اميركا وبالاعتماد عليها ، وانه يمكن بعد ذلك ان يبدأ عهد ايجابي جديد مع السياسة الاميركية ، تتدفق فيه الرساميل الاميركية على مصر .

وكان « فك الارتباط » العسكري بمثابة فك ارتباط مع النظام الناصري نهائيا على طريق اقامة وضع داخلي تحت المظلة الاميركية السياسية والاقتصادية .

(اي العودة الى الحل الاميركي الذي طرحه زكريا محي الدين عقب الهزيمة مباشرة .. نظام ترضى عنه الامبريالية الاميركية ، ويطمئن له الراسمال الاميركي) .

وعندما نجح كيسنجر في وضع اتفاق فك الارتباط العسكري نجح ـ ايضا ـ في فتح الباب على مصراعيه للرأسمال الاميركي .

وهكذا لم ينتظر روكفلر المليونير الاميركي ورئيس مجلس ادارة بنك تشيز منهاتن الاميركي الذي يشرف على الاحتكارات البترولية في الشرق الاوسط ويملك الكثير من اسهمها ، لم ينتظر (كيسنجر الراسمال الاميركي) كثيرا اذ سرعان ما جاء بعد (فك الارتباط) ليقابل السادات وليتفق معه على فتح فرع للبنك الاميركي في مصر ، ويعرض عليه استثمارات هامة وقروضا لفتح القناة !

بدا الحل الاميركي بكل ثماره ونتائجه الاقتصادية والسياسية .

أما التكنوقراطيون ومنظرهم هيكل ، فكانوا يتصورون أنه بالامكان بعد « حرب اكتوبر » تحقيق حل متوازن ، وانه يمكن ان يلعب النظام بكل اوراق الضغط الجديدة العسكرية والسياسية على الاميركيين ، كانوا يتصورون حلا اميركيا متوازنا لا يفقد النظام غطاءه الوطني ولا يجعله أسير « القوة الاميركية » .. كان هيكل الداعية الاول لتحييد أميركا والتفاهم معها يعترض على هذا الاستخذاء والتسول الذي أبداه الحكم المصري تجاه الاميركيين ويطلب بحفظ ماء وجه النظام الوطني ، وذلك باستمرار العلاقة المتوازنة مع الجميع ، وتحرير سيناء بقوة الاوراق الضاغطة السياسية والعسكرية التي يملكها النظام بعد حرب اكتوبر بدلا من الاعتماد على الحل الاميركي وحده !

ولكن « الحل الهيكلي الاميركي المتوازن » لم يكن مقبولا من الامبريالية الاميركية نفسها ، فهي تريد نظاما مصريا تحت مظلتها وتابعا لها . وهذا هو شرطها الاساسي الذي لم يتغير منذ محاولة احتواء النظام الناصري عام ١٩٥٤ والتي رفضها عبد الناصر انذاك في اطار مرحلة صعود الحركة الوطنية بقيادة البورجوازية الجديدة ..

ولم تكن اوهام هيكل عن التوازن بقادرة على ايجاد حل اميركي في هذا السياق في زمن انحطاط البورجوازية المصرية الجديدة واستعدادها لبيع « الوطنية » بالرأسمال الاميركي الذي تعتبره منقذها من مأزقها وأزمتها ..

وهكذا باع النظام المصري وطنية حرب اكتوبر المحدودة بالحل الاميركي .. ووجد هيكل انه أول من دفع ثمن اوهامه عن التوازن ، وعن حل اميركي متوازن ، فالطريق الى ذلك مسدود ، ولم يسقط هيكل شهيد مقاومة الحل الاميركي انما سقط ضحية اوهامه وتصوراته ، فالحل الاميركي ياكل ابناءه ايضا !

رغم قرار تعليق الاضراب العمالي العام ، الذي فرضته القيادة النقابية اليمينية على الطبقة العاملة ، عبرت عشرات الالوف من جماهير العمال والفلاحين والكسبة والحرفيين والطلاب ، في المدينة والريف ، عن نقمتها العارمة ضد الغلاء وسلطة الاحتكار ، وعن تصميمها على متابعة النضال الى حين انتزاع كل مطالبها الملحة ، وعن ادانتها الصريحة لمزوري ارادتها ولاجهي نضالاتها .

لقد نجحت السلطة ، عبر التنازلات الجزئية والدور المهين لليمين النقابي ، في تأجيل اضراب ٦ شباط . لكنها واجهت « ٦ شباط بالتقسيط » ، على حد تعبير جريدة « النهار » . والاقساط الباقية على الطريق ..

ومن الضروري التوقف امام بعض الدلالات الهامة لما حملته احداث الاسبوع الماضي الزاخرة والمتفجرة اهمية خاصة اذا ادركنا ان حتى التنازلات الجزئية التي قدمتها الدولة لاتزال كلها معلقة. زودات الاجور ورفع الحد الادنى تفتح معركة عمالية واسعة لاجبار ارباب العمل على تنفيذ القرار الحكومي بهذا الصدد . فقد علمتنا تجارب الزودات الماضية كم هي مريرة النضالات المطلوبة لفرض تنفيذ مثل هذه القرارات واجبار الدولة وارباب العمل على التنفيذ بقوانينها نفسها . كذلك ، فالوعود الكثيرة بصدد التعويض العائلي، وتعديل المادة ٤٠ من قانون الضمان حول تعويض ايام المرض ، ومشروع ضم العمال الزراعيين والسائقين للضمان الاجتماعي والاسواق الشعبية، وسلفة التعاونيات وغيرها وغيرها تبقى مهددة بالتبخر ما لم تقم نضالات محددة لـ « التذكير » بها وفرض تنفيذها . وهنا لا بد من ابراز معركة الايجارات المفتوحة منذ اسبوع حيث يناقش المجلس النيابي مشروع الدولة الذي يكرس مصالح كبار الملاكين العقاريين والذي تبذل مساع عديدة لتمريره بسرعة بادنى قدر من التعديلات . كما وان كافة الاجراءات المتعلقة بشراء الدولة للمواد الغذائية تتطلب مواجهتها بأكبر قدر من الحذر والتعبئة . لقد انتهى قرار تصريح المواطنين عما يملكونه من مواد غذائية الى لا نتيجة ، عندما قاطعه المعنيون فعلا بالامر : كبار التجار والمستوردين ، وقرار مصادرة المواد الغذائية في «السوق الحرة» كان كما توقعناه ـ مشروعا لاجراء جردة بهذه السلع . واذا كان مجلس الوزراء قد قرر شراء هذه المواد وبيعها بسعر الكلفة ، فان المسالة الكبيرة التي يثيرها هذا القرار هي : على اي اساس ستشتري الدولة سلع التجار ؟ وهل ان هذا القرار مقدمة لبناء قطاع عام في التجارة الخارجية يدخل كمنافس جديد للتجار والمستوردين ويحمي نفسه من تخريبهم ام انه مجرد مشروع «اعاشية» جديد ؟ على حل هذه المسالة وتحديد المهام الملحة بالدقة المطلوبة.

أولا :

ان انتقال الدولة من الاعتماد على القمع كوسيلة وحيدة لمجابهة مطالب الشعب الى سياسة التمييع والتسويف وتقديم التنازلات الجزئية ، يستوجب التنبه الى عدد من النقاط الهامة .

□ **ان كسر سياسة القمع المطلق قد تم على يد تضافر النضالات الوطنية والطبقية على امتداد العام الماضي ، الامر الذي ادى الى سقوط صائب سلام والى دحر محاولة تصفية المقاومة الفلسطينية في ايار الماضي .**

□ **ان السمة البارزة لسياسة التمييع والتاجيل تقوم على تقديم التنازلات امام احتدام الضغط الشعبي ، ثم العمل على استرداد هذه التنازلات وتطويقها وافراغها من محتواها بعد عودة «الهدوء» الى الوضع للرد على هذا الاسلوب الذي بات تقليديا في التعاطي مع التهديدات بالاضراب العام ، ينبغي مواصلة المعركة ضد الغلاء والاحتكار وتصعيدها باستمرار . وتكتسب هذه النقطة**

البقية على الصفحة "١٥"

دروس ومهام من معارك ٦ شباط

تحقيق

صيادو السمك في لبنان

قصة الفقر والعمل المرهق و"الشركة التي تبتلع البحر"

لم يكن صيادو الاسماك على هامش ما يجري من تحركات ضد الاحتكار والغلاء . منذ مدة والتململ يسود اوساطهم . يعانون من مزاحمة السمك المستورد . الفقر . انعدام الضمانات . جشع التجار والربا . وكان كل هذه الويلات لم تكن كافية . فقد تأسست شركة استثمارية كبيرة « برونين » تهدد في آن معا بضرب موارد رزقهم وريطهم بعلاقات الاستغلال الرأسمالية الكبيرة، اي مضاعفة اشكال الاستغلال التي يعانون منها .

الربا واستثمار التجار والمنافسة وانعدام الضمانات ..

يبلغ عدد الصيادين في لبنان ٧٠٠٠ صيادا يملكون ٧٥٠ زورقا من زوارق الصيد البدائية، والتي تتحدد قدرتها على الاختراق والابتعاد في مياه الشاطىء بما لا يتعدى الكيلو ومترات . وقد ادت الوسائل البدائية وسيطرة الطبقة الكومبرادورية التجارية على مجمل الاقتصاد اللبناني الذي يحقق ارباحا اكثر دون مقابل في التكاليف ، الى ازدياد الاستيراد دون الاتجاه نحو التصنيع حتى الجزئي ، وقد ادى هذا الى اتجاه الاستهلاك المحلي نحو الاسماك المبردة المستوردة والتي بلغت في عام ١٩٧٢ ٢٣٠٠٠ طن ، في الجانب المقابل تبع هذا التصاعد في الاستيراد انخفاض مضطرد في كمية الانتاج بسبب نقص المعدات وخضوع الصايدين للربا الذي يمارسه تجار الزوارق والشباك .

تلتقي الظروف الاجتماعية القاسية مع واقع العمل القاسي لكي تلقي على الصياد ظلالا خاصة من مرارة الواقع الاسود الذي يعاني منه ، فالى جانب وضعه المعيشي المتدني ، يجب على الصياد ان يعمل في اقسى الظروف، فعليه ان يعمل في الليل متحملا البرد والزمهرير ، اذ انه يخرج الى العمل مع انبهاء النهار لكي يمارس عمله ولا يعود الا قبيل طلوع الشمس بقليل ، في هذا الوقت الذي يتجاوز الـ ١٢ ساعة يوميا في عمل مجهد هناك امور لابد من اضافتها لانها تلقي ضوءا على واقع الصياد . وهي :

١ ـ انعدام وسائل تصريف الصيد واماكن البيع في الاسواق اللبنانية ويرى الصيادون ان الحل يكون باقتتاح تعاونيات تتولى تسويق الانتاج المحلي وتقوم بتسليم ثمنه للصياد على ان تحصل على نسبة معينة من الارباح ، وبذلك تتخلص هؤلاء من الوسطاء الذين يفرضون سعرا منخفضا من ناحية على الصياد ومرتفعا على المستهلك .

٢ ـ الديون التي تثقل كواهلهم ، خاصة بعد الارتفاع الجنوني الذي طرأ على اسعار الشباك فقد ارتفع سعر المتر من ٨ ليرات ليصل الى ٤٥ ليرة ، ثم باتي ثمن القارب الذي يسطر على تجارته عدد من الوكلاء وثمنه يصل الى ٩٠٠٠ ليرة مع المحرك . وامام هذا الارتفاع يضطر الصيادون لشراء عدتهم دينا من التجار الذين يقومون باجبار الصياد على دفع زيادة في الاسعار تصل الى ٥٠ من السعر الاجمالي كفوائد للاموال .

٣ ـ كثرة المخلفات في البحر وخاصة الزبالة ، اذ ان اكثر البلديات ترمي بنفاياتها على الشواطىء القريبة التي هي المجال الطبيعي لعمليات الصيد ، وهذه تؤدي الى القضاء على انواع كثيرة من الاسماك .

٤ ـ ترمي السفن عوادمها ضمن المياه الاقليمية وتؤدي هذه الى هجرة انواع من الاسماك من المياه اللبنانية ، كما ان مياه المصانع والدباغات الملونة تساهم بدورها في هذا المجال .

٥ ـ ضرورة مساعدة وتشجيع الحكومة للصيادين ماديا واعلاميا باعتبارهم من القطاعات المنتجة خاصة ازاء النقص في كميات اللحوم التي يواجهها لبنان .

٦ ـ الحد من الاستيراد وخاصة عن فصل الصيف اذ ان الانتاج المحلي يرتفع الى ٥ اضعاف هذا عدا عن قابليته للتلف .

مع الصيادين

الصياد في لبنان شحاد دون ان يلجأ الى السؤال ، لطلب المساعدة ، يحصل على الضروريات ، وهذا ما يجعله يبتعد عن الاعمال الغير شريفة . نحن لا نحصل الا على الضروريات التي تحفظ بقاءنا ، بينما يظل اولادنا يعيدون عن صفوف الدراسة ، معرضين في الشوارع لشتى انواع الامراض ، لعجزنا عن شراء الادوية ، او دفع ثمن الطبابة . هذا حالنا مع الدولة ، من سنعين لا يحصلون على شيء بينما الذين يمارسون الاعمال الغير مشروعة التي تقوم على هدم الشعب وسرقة امواله ونجوعه ، هؤلاء يكسبون كل شيء ليس لانهم يتمتعون بحماية الدولة بل هم رجالها وحمايتها في وجه اي مطلب من المطالب الشعبية . هذا ما قاله الصياد عبد الكردي وسألته وماذا عن المشروع الذي تضيق علينكم ؟

اجاب في الحقيقة ان الحكومة لا تقدم لنا اي مساعدة وجاء مشروعها الاخير تعبيرا سافرا عن عرضيتها بحالنا ، فهي قررت الخلاص منا وبشكل كامل ، ماذا سنعمل ؟ هل سنتدبر امرنا بالاعمال التي نضمن حياتنا ام سنتركنا ننضم الى سوق البطالة ، ان القرار الذي اتخذته الحكومة يؤدي بشكل كامل الى تصفية الصيد .

● لكن الحكومة قالت انها ستصدر مشروعا لتعزيز وضعكم ؟

ـ هل نعتقد ان الحكومة ستفعل ذلك وهل هذه اول مرة تعد بها الحكومة ، لنعتقد انها ستنفذ ان سياسة التسويف والانتظار حتى تخف حدة الجو هو ما تقصده الحكومة ايس الا . في هذه الاثناء وصل بو اسعد رئيس نقابة صيادي الاسماك وبادر الى القول :

مشاكلنا نحن كثيرة ، خاصة واننا لانتمتع باي تشجيع او حماية او مساعدة ، وبا لديها تكتفي بالموقف السلبي بل ان قراراتها غالبا ما تلحق بنا اضرارا جمة وتخضع مصالحنا لمصالح كبار التجار التي تعارض مع مصالحنا ، بل ان هناك اشياء لا تصدق، ففي عام ١٩٦٧ وردت من احدى الدول الاشتراكية مساعدات للصيادين وبدل ان تقوم ادارة الصيد في وزارة الزراعة بتسليم الكمية الموجودة على الصيادين ، رفضت ذلك وسلمتنا اياها باسعار مشابهة لاسعار السوق مع العلم بانها مساعدة دون مقابل .

واضاف يقول :

ان المشروع الجديد الذي ابتدعته الدولة في الترخيص لشركة برونين بنيت ان الخطة ليست وليدة اليوم بل هي قديمة قدم الصيد نفسه ، هناك نضيق علينا ، مرفأ الصيد الذي يقرب من المرفأ اصدرت قرارا بضمه لعمليات توسيع المرفأ ، وطلب منا المتعهد ان نخليه ، الا اننا رفضنا الا بعد ان يتأمن لنا المكان ، ورد علينا قائلا انه لا يستطيع ايقاف العمل من اجل مجموعة من الالواح الخشبية تطفو على سطح الماء وعليها بعض الافراد .

وتابع قائلا :

ان عمل الصياد هو صراع مستمر بيننا وبين الامواج ، الاخطار كبيرة ، وبالمقابل لا يوجد اي نوع من الضمانات ، يوجد صيادون تجاوزوا السبعين عاما ومع ذلك فهم مجبرون على العمل لتامين لقمة العيش ، والسنون تثقل كاهلنا ، بعض الصيادين تصل ديونهم الى ١٠٠٠٠ ليرة ، وهذا ما يجعلهم تحت رحمة التجار الذين يستغلون الانتاج باسعار رمزية بينما يبيعونه باسعار جنونية .

واختتم قائلا :

ان عملنا صعب ولكن شيخوخنا اصعب وبفضل «سهر» و «الرعاية» المسؤولين سنقود سياستهم الى انقراض هذه المهنة ، لكننا لن نسمح لها بذلك الا بعد ان نتحول الى مجموعة من الاتسلاء ، سندافع عن بقائنا في وجه الاحتكار والجشع التجاري ، وسنقاوم بمختلف الاشكال .

اما الشاب طوني نقال : ان الصياد يموت دون ان يشعر به احد ، والسبب في ذلك يعود الى حرية الاستيراد التي تؤدي الى مناقستنا دون ان نتمكن نحن من التطور ولو بنسبة قليلة ، لاننا لا نملك الامكانيات الكافية، والكثير من الصيادين يفكرون بترك العمل ، لكن ضيق مجال العمل يدفعنا الى المقاومة والدفاع عن وجودنا .

... واهمال الدولة

وامام تردي وضع الصيادين وبداية التذمر، اضطرت وزارة الزراعة الى التفكير ببعض المشاريع لتطوير الصيد البحري ، ضمن مشروع سمي « بالمشروع الازرق » . لكن هذه المشاريع لم تخرج الى حيز التنفيذ وظلت حبيسة الادراج وابرز هذه المشاريع هي :

في ١٠ حزيران ١٩٦٨ ، اقر مجلس الوزراء مشروعا وضعته دائرة الاسماك في وزارة الزراعة لتنظيم وانماء الصيد البحري في لبنان وقد سمي هذا المشروع بالمشروع الخمسي وقد نص المشروع على ما يلي :

ا ــ تغيير وسائل الصيد الحالية باستخدام وسائل حديثة على ان تلائم النعوم في الماء ، والظروف المناخية المتقلبة .

ب ــ استعمال وسائل صيد حديثة ، خاصة في مجال الشباك التي تتمتع بفاعلية اكثر من الحالية .

ج ــ تدريب الصيادين على استعمال المعدات الحديثة والمراكب المجهزة .

د ــ السعي الدائم لتخفيض تكاليف معدات الصيد .

هـ ــ تحسين وسائل التصريف واماكن البيع وتحرير الصيادين من المولدين والمحتكرين

و ــ تقديم سلف نقدية للصيادين من وزارة الزراعة .

وفي ٩ ــ ٤ ــ ١٩٧١ نقلت وزارة الخارجية من المستشار الثقافي في القاهرة الدكتور مصطفى الرافعي كتابا تضمن قرار الجامعة العربية بانشاء شركة عربية لمصايد الاسماك برأسمال قدره ١٠ ملايين جنيه استرليني ، تقوم كل من الجزائر وتونس والمغرب والسعودية بتمويله وتجهيزه . على ان يكون مركز الشركة لبنان وسواحله . وقد ارسلت وزارة الخارجية نسخة من الكتاب الى كل من وزارة الزراعة ومجلس النواب لمناقشته وابداء الراي فيه.

الا ان هذا المشروع لم يحظ بالموافقة ورفض على اعتبار ان يكون تطوير صيد الاسماك في لبنان برؤوس اموال لبنانية لا اجنبية !!

اما المشروع الخمسي علم يكن اسعد حظا من سابقه . ودفن قبل ان يولد !

الشركة التي « تبلع البحر »

في اواخر عام ١٩٧١ صدر مرسوم بتاسيس شركة « بروبين » برأسمال قدره ٣٠ مليون ليرة . المساهمون بمثلون رؤوس اموال لبنانية وعربية واجنبية « فرنسية ، امريكية ، بريطانية ، كندية » . من الخليج : الشيخ احمد بن مبارك ال ثاني والشيخ جابر حمود الصباح . وال خليفة من البحرين . ومن لبنان علي الجمال « بنك الجمال » وامين غور « مستورد مواد غذائية » . اغراض الشركة الصيد وتعليب السردين والطون واستثمار مسحوق السمك « للعلف » وانشاء مراكب صيد وتربية الاسماك على انواعها . مدة الامتياز ٩٩ سنة وبحق للشركة بموجبه الصيد على بعد كيلومترين من الشاطىء بواسطة مراكب صيد حديثة .

اول خطر تمثله هذه الشركة هو السيطرة على مناطق الصيد الرئيسة واقصاء الصيادين عنها . السمك الرخيص ــ كالطون والسردين ــ هو وحده الذي يحصل عليه الصياد على مسافة ٢ كيلو متر حتى الشاطىء حيث «يجرف» جرفا عن وجه الماء . فيجمع عدة مراكب صيد لهذا الغرض، ويسمى هذا المجمع «الجاروفة». اما الاسماك الطازجة التجارية التي تستهلكها المطاعم ، فلا يجري صيدها الا في عرض البحر على مسافة تزيد عن عشرة كيلو مترات .

حمزه زيني يشد الشباك من البحر في ميناء طرابلس . وهو عائد من ليلة عمل مرهقة وطويلة وباردة على ظهر زورقه الصغير . هل تظن ان الشركة سوف تضر بالصياد الصغير؟

« اكيد . الشركة تملك جراثيمها الكبيرة ونحن لنا شباكنا الرقيقة في الماء . ستقطع شباكنا . ونحن لا نستطيع استبدالها كل يوم ، لانها غالية . وهذا ليس الضرر الوحيد . بعد ذلك ، سنعجز عن منافسة الشركة التي ستسيطر على البحر كلنا وتقطع السمك عن مناطق صيدنا » .

سيطرة تجارية ونمو الاحتكار

على الرغم من الادعاءات الصناعية للشركة، فان دورها الرئيسي سيكون دور التاجر الكبير الذي يبني موقعا احتكاريا على ظهر جهد وعرق صغار الصيادين . فخلال مرحلة التنفذ الاولى ، ستنتج الشركة الى انتاج السمك وتسويقه عن طريق تشغيل ثلاثة سفن وشراء محاصيل الصيادين . وهذا ما نبينه مصادر الشركة نفسها . فعلاوة عن حرمان الصيادين مناطق الصيد ، ومنافستهم عليها بواسطة احدث المراكب والالات ، تسعى الشركة الى اجبار اكبر عدد من الصيادين على بيعها المحصول وتتحول بذلك الى احتكار لتسويق السمك والتحكم باسعاره .

الشركة تدعي ان انتاجها الكبير وامكانياتها الواسعة ستؤدي الى انخفاض سعر السمك في السوق . برد الصيادون « لا ابدا . العكس هو الذي سيحصل . الشركة ستحكم بسعر السوق . ونحن سنضطر لبيع انتاجنا للشركة».

في احد مقاهي المنا جلست مع ثلاثة صيادين . صياد كهل ــ يشير ابوسي (صار لي ٣٠ او ٤٠ سنة بالبحر . الشركة الجديدة ستقضي على حياة الالوف . كل صياد عنده ١٠ او ١٢ ولد في البيت . لا يجوز ان نموت نحن من اجل ان يملي عشرة اشخاص جيوبهم ويبلعوا البحر » . يبلعوا البحر . هذه الكلمة نتردد على كل لسان من اقصى الشمال لاقصى الجنوب .

اسعار السمك سترتفع . لان الشركة مثل كل شركة ستحتكر وتتحكم بالسوق . »

الشاب سمير دقناش يكمل حديث زميله الكهل :

« هذا المشروع سيحتكر السمك مثل النجار يحتكرون اللحوم والارز وغيرها من المواد الغذائية » .

ما الحل ؟ يجيب سالم دقناش ، عضو نقابة صيادي الاسماك في الشمال : «شركة بروبين ستكون قبل كل شيء شركة تجارية . ولن تقدم مساهمة كبيرة للصناعة في البلد . وهي تقول انها ستترك مجالا للصيادين على مدى كيلو مترين ونحن نصيد على مدى عشرة اميال احيانا .

المطلوب تامين الشباك وعدة الصيد لنا عن طريق التعاونيات بسعر الكلفة . والمطلوب ضرب السماسرة الذين يرفعون الاسعار في محلات السمك . وانشاء اسواق شعبية تشرف عليها البلدية والنقابة لبيع السمك » .

مثل مزارعي الشمندر والتبغ ،بدا الصيادون ينخرطون في علاقات تبعية مباشرة لشركة احتكارية . ان اشكال المقاومة ضد هذه الهيمنة المستجدة لرأس المال الكبير والنضالات من اجل كافة مطالب الصيادين بات بمقدورها الارتكاز الآن على قاعدة مادية امتن واصلب : الانتقال من حالة البعثرة للصيادين ، الى حالة التوحد المتزايد ضد رب عمل احتكاري واحد : شركة « بروتيين » والدولة التي تحميه .

مزارعو الشمندر في البقاع

الدولة مع أصحاب المعمل والنواب لا ثقة بهم والأضراب هو الوسيلة الوحيدة لانتزاع الحقوق

الاسبوع الماضي كانت منطقة البقاع الاوسط مسرحا لتحرك قام به مزارعو الشمندر ومعهم اصحاب التراكتورات فقطعوا الطريق العام منددين باصحاب معمل السكر الذين يمارسون عليهم النهب والاستغلال وبالدولة التي تحميهم رافعين سلسلة من المطالب اهمها :

١ ــ انشاء معمل جديد لتصنيع الشمندر
٢ ــ وضع حد اعلى للتجريم بالنسبة للمواسم القادمة لا يزيد عن ١٠ بالمئة
٣ ــ اعادة النظر باتفاقية التصنيع المعقودة مع المعمل بحيث يعود الدخل والمحلاس على الاقل لصالح المزارعين
٤ ــ رفع سعر الشمندر وتامين الاسمدة للمزارعين .

الاضراب افضل وسيلة لنيل الحقوق

مراسل «الحرية» في البقاع توجه الى بر الياس التي كانت محور التحرك وعقد لقاء مع عدد من المزارعين حدثوه فيه عن تحركهم الاخير وعن واقع زراعتهم ومطالبهم وعن دور التعاونية التي من المفترض ان تدافع عن حقوقهم .

ابو سليم عبد الغني احد المزارعين في القرية بدأ الحديث فقال : « الاسبوع الماضي قمنا بالاضراب قطعنا الطريق لمدة ساعة ولكن ان شاء الله سوف نكون هناك تحركات وقطع طريق لساعات حتى تتحقق المطالب العادلة ، لقد لجانا الى هذا العمل بعد ان ادركنا ان ليس هناك طريقا اخر ، فالاضراب هو افضل وسيلة لنيل الحق في هذه البلاد الغالية » . وقال اخرون : نحن لم نقطع الاتصالات بالدولة ولكن الحقيقة هي انه اذا كان ٩٩ بالمئة من الحق للمزارع وا بالمئة لصاحب المعمل ، فان صاحب المعمل هو الذي يربح الدعوى المقاولة ، ولكنا نسعى الان للتصدي لصاحب المعمل .

وقال مزارع اخر : في السابق كان صاحب المعمل يعتبر انه بزغ لسانه اذا قال مرحبا لاحد المزارعين . ولكنه الان اخذ يدخل الى كل بيع لتفريق المزارعين عن بعضهم ، ولكن في الحقيقة النقية عارمة ولن يصل الى مناه وسنبقى متحدين وسنصعد التحركات حتى يصل كل انسان لحقه .

المعمل قطع السلفات عن المزارعين واسعار الاسمدة والبذار ارتفعت

ويعطي احد المزارعين صورة عن واقع زراعة الشمندر فيقول : يحتاج الدونم الى ٣٠٠ كلغ من السماد سعر الكلغ ٤٠ قرشا بعد ان كان ٢٢ قرشا ، ضمان الدونم ٩٠ ليرة وري ٣٠ ليرة ، اجرة نقل الطن ١٠ ليرات الى المعمل ، سعر القلع للدونم ٣٥ ليرة بعد ان كان ١٨ ليرة . في البدء كان المعمل يدفع سلفة للمزارعين قدرها ٢٠ ليرة على الدونم ويبيع البذار بـ ٢٢٥ ق. الكلغ الواحد على ان يكون دينا للموسم . اما اليوم : السلفة انقطعت وسعر كلغ البذار اشبح ٥ ليرات ونقدي . وكلفة الدونم ٣ كلغ بذار . انتاج الدونم ٦ طن ، نباع بسعر ٦ قروش للكلغ . لكن الشمندر يبقى مريضا على الطريق مدة اربعة اشهر ينقص ٣٠ بالمئة من وزنه ، وياخذ المعمل ٣٠ ــ ٤٠ بالمئة نسبة اجرام بعد ان كان في السابق بين ١٠ ــ ١٥ بالمئة .

اما عن مطالب مزارعي الشمندر فلخصها بعض المزارعين بما يلي :

١ ــ تخفيف الاجرام .
٢ ــ زيادة سعر الشمندر الى ٨ ــ ١٠ قروش .
٣ ــ قسم من النقل هو حق مكتسب للفلاحين .
٤ ــ انشاء معمل ثان للسكر .
٥ ــ استلام الشمندر في مدة محددة وقريبة من وقت القلع .
٦ ــ تخفيض اسعار الاسمدة .
٧ ــ عدم اللعب بالقبان ووضع ارقابة عليه .

نعم لتعاونية صغار المزارعين لا لتعاونية كبار المزارعين وأصحاب المعمل

اما عن دور التعاونية فيقول المزارعون : « ان التعاونية ليست تعاونية مزارعي الشمندر بل تعاونية كبار المزارعين وصاحب المعمل . كانت وعودها صافية ولما تملكت من نفسها اخذت تتبع الاساليب لضرب المزارع الصغير ورميه في الهوة . نحن نؤمن بالتعاونية اذا كانت تعمل لصالح الفلاح اما اذا كانت تعاونية مصاصي دماء الفلاحين والعمال فنحن نرفضها ونسعى لازالتها . وقد آمنا لجانا شعبية منفصلة عن التعاونية لتحصل من المزارعين . كان سعر الشمندر حسب الاتفاق ٦ قروش ولكن التعاونية بالاتفاق مع صاحب المعمل تدفع هذا العام ٤٫٥ قروش ثمن الكلغ ، بالاضافة الى ان هناك مساهمة من فلاحي الشمندر لبناء المعمل الثاني عن كل طن ليرتين . على اساس اذا ترك المزارع هذا المعمل يعاد اليه المال المساهم فيه ، ولكن التعاونية رفضت اعطاء المزارعين اي شيء . كانت اسعار الاسمدة مقبولة نسبيا بين ١٨ ــ ٢٢ قرشا للكلغ ولكنه ارتفع الى ٤٠ قرشا . والمعلوم ان التعاونية هي التي تبيع الاسمدة للمزارعين .

وختم المزارعون حديثهم بسلسلة التساؤلات لنواب المنطقة على اهمالهم مطالبهم ، وان المزارع الصغير ملوش لقمة ، وان الضربة تقع دائما على العمال والفلاحين الصغار ، وان اصحاب المعمل خربولنا بيتنا الله يخرب بيتهم .

الجبهة الشعبية إلى أين .. وماذا تريد ؟

الجبهة تدير ظهرها لجماهير الضفة الغربية والقطاع تحت يافطة " الولاء للتحرير الكامل"

جماهير المقاومة والحريصون على العلاقات الوطنية بين فصائلها يتساءلون بحسرة وهموم عن الاسباب والدوافع الحقيقية الكامنة وراء الحملة التي تديرها قيادة « الجبهة الشعبية » في جريدة « الهدف » وغيرها من المنابر والاوساط ضد السياسة الوطنية العامة للجبهة الديمقراطية الشعبية . وقد بدأت هذه التساؤلات تأخذ طابع الاستنكار والاستهجان لهذه الحملة لعدة اسباب . ابرزها . ان هذه الحملة في قيمتها السياسية ، وهذا واضح للجميع . تمثل انحرافا عن الخط الوطني السليم في العلاقات بين فصائل الثورة الفلسطينية . فقيادة الجبهة الشعبية لا ترى لها الان مهمة تفوق في اهميتها مهمة ادارة هذه الحملة . انها تختلق تناقضا الابرز في هذه المرحلة مع الجبهة الديمقراطية . اما التناقض الرئيسي مع العدو الاسرائيلي والتناقض السياسي الاساسي مع نظام الملك حسين . فلا يرقى في اهميته عند قيادة الجبهة الشعبية الى درجة التناقض الذي تختلقه مع الجبهة الديمقراطية .

وقد انطرنا على قيادة الجبهة الشعبية بعض الوقت لنعود عن هذا الانحراف ولنصحح افكارها وممارساتها الخاطئة في هذا الصدد. غير ان هذه القيادة تتجاهل ذلك ، حربا على تقاليد موروثة لتاريخ انتهازي عريق في اصالته ، الامر الذي يدفعنا ، ومن موقع الحرص على علاقة افضل مع قاعدتها ، الى التصدي لسياسة هذه القيادة . وليست هذه هي المرة الاولى ، وبالتاكيد لن تكون الاخيرة، التي نضطر فيها الى مناقشة ونقد الافكار و «البرامج» والممارسات الخاطئة في سياسة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وللتوضيح فقط ، فانه لا يساورنا اي قلق او تحسب على شيء امام هذه الضرورة ، التي اصبحت في عداد مهماتنا الفرعية ، هذا على الرغم من الثمن الباهظ والمكلف احيانا ، سواء في مقياس الزمن ، ام الجهد ، لمثل هذه المهمة . وللامانة الفصائلية والتاريخية من ناحية ، وحتى تكون كوادر الجبهة الشعبية وجماهير الحركة الوطنية الفلسطينية على معرفة بالحقيقة الخالية من التجني من ناحية اخرى ، نورد في عداد هذا المدخل الضروري بعضا من خلافاتنا مع قيادة الجبهة الشعبية ، ففي ذلك مزيد من التوضيح لقيمة الجهد الذي نبذله دون تردد لتصحيح الافكار والممارسات الخاطئة لهذا الفصيل الوطني :

تذكر جماهير المقاومة بشكل عام وكوادر الجبهة الشعبية بشكل خاص حجم وماهية الخلاف الذي امتد ثلاث سنوات بيننا وبين قيادة الجبهة الشعبية حول الوحدة الوطنية. عندئذ استقلال الجبهة الديمقراطية وانحاز اليسار الفلسطيني والاردني اليها اعلنا ومارسنا سياسة وطنية وحدوية تقوم على المشاركة في كافة الهيئات والمؤسسات والاطارات الوطنية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية . شاركنا كجبهة ديمقراطية منذ التاسيس بقيادة الكفاح المسلح انذاك وبمنظمة التحرير الفلسطينية وباللجنة التنفيذية وكافة اشكال العمل الوحدوي . وناضلنا بثبات في سبيل اقامة قواعد عسكرية موحدة مع اكثر من فصيل وفي سبيل وحدة الميليشيا الشعبية كذلك . هذا بوضع كلمات كان خط الجبهة الديمقراطية .

ولكن ماذا كان خط قيادة الجبهة الشعبية ؟. على العكس من هذا الخط مارست قيادة الشعبية مزيدا من الايغال في المواقف الانتهازية المتطرفة . وكانت هذه القيادة مزيدا من التهم الباطلة والملفقة لسياستنا الصائبة . مزيدا من التهم لنا بالانحراف والتخلي عن برنامج العمل الساري لصالح البرنامج السياسي لمنظمة التحرير . كما كانت تقول الشعبية . **ولكن ايضا ، الى اين انتهى موقف قيادة الجبهة الشعبية ؟.** بعد ثلاث سنوات من الصراع ومن الممارسات الخاطئة ، غادرت الجبهة الشعبية مواقعها ، وجاءت مطواعة للمشاركة في منظمة التحرير الفلسطينية . وهكذا وبعد ثلاث سنوات من اللفظية الثورية . وهي صفة مميزة لكافة القيادات الانتهازية ، لحست الجبهة الشعبية اطنان الجمل الرنانة الفارغة من كل مضمون ثوري وحدوي . وجاءت فعلا مطواعة للمشاركة في منظمة التحرير الفلسطينية . واصبحت قيادة الجبهة الشعبية . هكذا يظهر على الاقل ، من اشد المتحمسين للبرنامج السياسي لمنظمة التحرير .

في العدد القادم

تعتذر «الحرية» من قرائها لتأجيل الحلقة الاخيرة من سلسلة المقالات عن « النظام الهاشمي ومسالة تمثيل الشعب الفلسطيني » الى العدد القادم ..

قد يقول البعض : ذلك شيء طبيعي ، فقد ادخلت تعديلات على هذا البرنامج ، دعا قيادة الجبهة الشعبية الى مراجعة موقفها . مثل هذا القول سهل وممكن ، ولكنه ليس اكثر من لغو فارغ ، فالثوريون حقا ، لا ينتظرون حتى تتغير البرامج لتبرير الالتحاق بالاطارات الوطنية الوحدوية ، بل هم دائما في طليعة المناضلين من اجل التغيير من الداخل والخارج ، خاصة في حالة كهذه . مثل هذا التبرير لا ينطوي الا على موقف من يملك استعدادا ادبيا لسماع التبريرات الجوفاء . ونستطيع ان نقول بثقة مطلقة ان ليس هو البرنامج السياسي الذي حجب عن قيادة الجبهة الشعبية المشاركة في منظمة التحرير الفلسطينية والاطارات الوحدوية المنبثقة عنها ، ولم تكن هي ايضا العلاقات بين الفصائل المؤتلفة ، بل سياسة خاطئة جذرها الاساسي انتهازية هذه القيادة البرجوازية الصغيرة المتفسخة طبقيا .

ولكن دعونا نصدق الاقاويل ، ثم نتساءل: لماذا ادارت قيادة الجبهة الشعبية ظهرها كاملا للبرنامج السياسي والبرنامج التنظيمي لتوحيد فصائل المقاومة ، اللذين طرحا على المؤتمر الشعبي والمجلس الفلسطيني العاشر في نيسان ١٩٧٢ ؟. كان البرنامج السياسي، وهو الذي تتمسك به قيادة الشعبية الان بكل ما اوتيت من قوة ، خطوة متقدمة قياسا بالبرامج السابقة له وكان الجهد الاساسي في صياغته للجبهة الديمقراطية ، كان البرنامج التنظيمي يمثل ارقى ما طرح وما يمكن ان يطرح في المستقبل ايضا من برامج تنظيمية لتوحيد فصائل المقاومة وقد تقدمت به الجبهة الديمقراطية ووافقت عليه جميع فصائل المقاومة المشاركة باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير . قيادة الجبهة الشعبية صارعت بعناد لا يصدق ضد البرنامجين انذاك ، وكتبت جريدة «الهدف» الناطقة الرسمية بلسان هذه القيادة ان رفض البرنامجين اشار اليهما ناتج عن ان « اكثر اطراف المقاومة يمينية تقبل بها » . (١) مسكينة حقا هي « اكثر الاطراف يمينية في المقاومة ». واكثر مسكينة هي تلك القيادة الانتهازية، التي لا تثبت على موقف ، ورغم ذلك تبرر كل موقف . البعض يستطيع ان يقبل بتبريراتها ، اما نحن فنقول : ليصدق هذه القيادة من يشاء ، نحن لا نصدقها . نحن نقول : رغم كل سياساتها في هذا المجال، والتي خضنا ضدها صراعا عنيدا وكلفنا ثمنا وجهدا ، فان مجيئها مطواعة الى منظمة

التحرير ، وتخليها عن « سياسة المقعد الخالي » ، حسب المصطلح البرجوازي ، الذي نأمل من قيادة الشعبية تفهمه ، كان يمثل انتصارا لخط الثوريين حقا واليساريين عملا في التحالفات .

كما تذكر جماهير المقاومة بشكل عام وكوادر الجبهة الشعبية بشكل خاص حجم وماهية الخلاف بيننا وعلى امتداد اكثر من ثلاث سنوات حول اعتماد خطف الطائرات كمنهج في العمل السياسي والنضال العسكري المعادي للامبريالية . لقد خضنا معركة تصحيح اسلوب عمل ، بل منهج عمل خاطىء اعتمدته قيادة الجبهة الشعبية واولجته على طريقتها الخاصة كشكل من اشكال « محاربة الامبريالية في كل مكان » . وفي الوقت الذي كانت فيه حرارة وسخونة الصراع في الاردن مع نظام الملك حسين تقترب بشكل متسارع من درجة الغليان ، كانت قيادة الجبهة الشعبية تحارب « الامبريالية في كل مكان » وهمومها واهتماماتها مشدودة الى طائرة تقلع من هذا المطار واخرى تحط في ذاك المطار . كانت الحركة الوطنية المدججة بالسلاح تستعد لمواجهة العدوانية المتصاعدة للنظام في عمان ، وبدلا من المساهمة الجدية من قبل قيادة الجبهة الشعبية بما يجري وشد اهتمامات الجماهير الى ما يجري على ساحة الصدام ، فانها اصرت على ضرورة المساهمة في صرف انظار الجماهير وتوجيهها نحو طائرات في الجو واخرى على الارض . كل ذلك كان يتم تحت عنوان كبير اسمته هذه القيادة البرجوازية الصغيرة المتفسخة طبقيا « محاربة الامبريالية في كل مكان » . ان احدا لم يكن باستطاعته اقناع قيادة الشعبية بأن محاربة الامبريالية تعني محاربة سيادة رأس المال خارج حدوده الوطنية ومحاربة شبكة مصالحها وعلاقاتها القهرية ، وبأن هذه الطائرات لا علاقة لها بجوهر الموضوع . هكذا كان خط قيادة الشعبية ، الذي عارضناه بحزم . والان وبعد صراع ايديولوجي مرير ما هو موقف قيادة الشعبية من ذلك ؟ نستطيع ان نقول أن قيادة الجبهة الشعبية قد اعلنت عن افلاس سياستها هذه وعن « تخليها » عن منهج العمل هذا ، الذي الحق بقضيتنا الوطنية العادلة اضرارا عديدة . ان قيادة الشعبية حاولت اخراج افلاسها في هذا المجال ، كما لو ان هذا « التراجع » قد جاء اكراما للاصدقاء في البلدان الاشتراكية كما يقول الامين العام للجبهة الشعبية (٢). ايضا هنا ، ليصدق قيادة الشعبية من يشاء ، اما نحن ، فلن نصدق هذه القيادة ، بل نقول ، ان هذا « التراجع » يمثل انتصارا لخط الثوريين حقا واليساريين حقا كذلك .

كذلك تذكر جماهير المقاومة بشكل عام وكوادر الجبهة الشعبية بشكل خاص حجم وماهية الخلاف بيننا حول طموحات الجبهة الديمقراطية الشعبية المقدمة للمجلس الوطني الفلسطيني التاسع المنعقد في تموز ١٩٧١ . انذاك كان النظام الهاشمي يصفي اخر معاقل المقاومة الباسلة في الاحراش ، وكانت جماهير الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج تطالب المقاومة ببرنامج للنضال يحبط الاهداف الحقيقية الكامنة وراء الحملة العسكرية الهاشمية انذاك ، طرحنا على المقاومة وناضلنا في صفوفها من اجل اعتماد برنامج نضال عملي ملموس يأخذ على عاتقه مهمات تنظيم حرب المناهضة ضد الاحتلال وتنظيم وتصليب الموقف الجماهيري الفلسطيني الرافض لنظام الملك حسين ومشاريعه ، وناضلنا كذلك لتبني سياسة النضال من اجل « تجديد وحدة الشعبين والضفتين على اساس وطني ديمقراطي » . ووقفت قيادة الشعبية مع غيرها انذاك لتعارض هذا الخط . وبرزت معارضتها لخطنا الثوري من جديد بطريقة ادهشت الجميع فعلا ، حتى كدنا نتساءل ، هل وصل الامر بهذه القيادة الى درجة يصعب فيها عليها التمييز بين النظام الهاشمي الرجعي ونقيضه الوطني الديمقراطي .

قيادة الشعبية هي نفسها التي روجت قبل حرب اكتوبر بقليل لخرافات بعض القوى الهامشية ، التي اعلنت دون وجل ، « ان تجديد وحدة الشعبين والضفتين في ظل نظام حكم وطني ديمقراطي ليس غير مشروع الملك حسين بدون الملك !!» رغم وجود هذا الهدف النضالي في صلب البرنامج السياسي لمنظمة التحرير . وفعلا اخذت هذه القيادة تفتح صفحات مجلتها المركزية لبرقيات مجموعات مضللة من الطلبة ، لا تعرف ماذا تقول . فتحت عنوان : « طلبة فلسطين يرفضون اطروحات اعادة وحدة الضفتين » ، سجلت «الهدف» الناطقة بلسان الجبهة الشعبية رفضها لما « يطرح حاليا في بورصة التسويات السلمية والتي تمثل اخرها باسم تجديد وحدة الضفتين على أسس وطنية ديمقراطية » (٣)

كل ذلك كان يتم على يد هذه القيادة ، التي تدعي الان ، وبعد جهد متواصل ، موافقتها وتبنيها للبرنامج السياسي لمنظمة التحرير ، الذي يتحدث عن هذه المسألة بنفس الحرفية التي تحدثنا فيها في برنامجنا الذي طرحناه على المجلس الوطني الفلسطيني التاسع ١٩٧١ . كان خط قيادة الشعبية في هذه المسألة بالتحديد يتنقل بين المعارضة والموافقة والمعارضة والموافقة اخيرا ، على ما يبدو . حقا ان سياسة الانتهازيين هي عدم الثبات على الدوام . ان قيادة الشعبية تدعي الان انها توافق وتتبنى البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية . البسطاء وحدهم يستطيعون القول ، حسنا، ذلك خطوة الى الامام ، اما نحن فنقول : ليصدق قيادة الشعبية من يشاء ، نحن لا نصدقها ، ولسنا على استعداد لمعاملتها على طريقة : « يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره » .

هذه هي بعض القضايا الاساسية، التي اختلفنا حولها مع قيادة الشعبية . وفي كل قضية منها كنا نخوض نضالا سياسيا وايديولوجيا لتصحيح افكار و « برامج »

دار ابن خلدون
تقدم للقارئ
مكتبة كاملة
٢٥ كتابا
٥٠ ليرة لبنانية فقط

أين تغيرت سياسة الجبهة ؟.. وهل عندها فعلاً برنامج نضالي مرحلي ؟ وهل هي حقاً مع سلطة وطنية فلسطينية ؟

وممارسات هذه القيادة ، وفي كل قضية كانت قيادة الشعبية تفاجىء الجميع بمغادرة كاملة او جزئية لمواقفها ، وفي معظم الاحيان بعد فوات الاوان . ان سياسة عدم الثبات ، سياسة المزايدة اولا والالتحاق فيما بعد ، اصبحت منهج عمل لدى هذه القيادة ، ومن الصعب ان تتخلى عنها بسهولة . وقد يتهمنا البعض هنا بالتجني ، وقد يقول البعض الاخر اننا نضع انفسنا في موقع القائد المعلم . حسنا ، ليس أمرا يحتاج الى مناقشة ان يكون الثوريون دائما في الطليعة وان يلعبوا دورا قائدا ومعلما . ذلك اولا ، وثانيا لسنا فعلا بحاجة الى التجني على هذه القيادة، ولاثبات ذلك بالامثلة الحية ، التي لا زالت طرية في اذهان الجماهير ، فلنتدخل مباشرة في القضايا التي نختلف فيها مع قيادة الجبهة الشعبية ، ولندقق بين خط هذه القيادة قبل الحرب واثناءها وبعد الحرب كذلك ، ولنصدر احكامنا بعد ذلك بصرامة .

لنأخذ في البداية تلك الحكمة ، التي يبدي السيد هاشم علي محسن « ابو عدنان » في سلسلة مقالاته التي اخذت تنشرها «الهدف» طوال الاسابيع الماضية ، شغفا كبيرا نحوها ، والتي تقول : « ان الذي لا يرى من الغربال يكون اعمى » . ولنرفع هذه الحكمة الى مرتبة القانون العام ، الذي نحتكم اليه ...

أكروباتيك قيادة الجبهة الشعبية

★ في الدورة الرابعة للجنة المركزية الحالية للجبهة الديمقراطية اكدت الجبهة الديمقراطية وطورت ما كانت قد طرحته على المجلس الوطني الفلسطيني التاسع تحت عنوان : « المهمات المرحلية الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية » . وعبرت «الحرية» في مجموعة مقالات ، ابرزها تلك التي وقعها مكتبنا السياسي باسم « يساري فلسطيني». وقد انطلقت اطروحاتنا تلك من الاسس التالية :

● ان تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني مهمة تاريخية مقدسة يتطلب انجازها تغيير حاسم في ميزان القوى على الصعيد المحلي والعربي والدولي لصالح قوى الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية ، كما هي بحاجة الى تراكم انتصارات جزئية وانتصارات استراتيجية توصلنا الى الهدف النهائي ، وهو تحرير فلسطين بكاملها من السيطرة والغزو الصهيوني .

● ومن اجل تحقيق تراكم في الانتصارات الجزئية وتلك الاستراتيجية ، فلا بد لحركة المقاومة الفلسطينية من تحديد برنامج عملي للنضال الوطني تتلمس فيه الجماهير مصالحها المباشرة والتاريخية ، اي مصالحها المادية الطبقية والوطنية المباشرة وترى فيها الحلقة الخاصة ، التي يجب التمسك بها من اجل التحضير للامساك بالحلقات الباقية .

وفي هذه المسألة كان منهجنا النضالي ولا يزال ، يعتمد على نهج المعلم العظيم فلاديمير لينين ويسترشد به . ذلك المنهج يقول ايها السادة في قيادة الجبهة الشعبية : « لا يكفي المرء ان يكون ثوريا نصيرا للاشتراكية ، او شيوعيا بوجه عام ، انما ينبغي ان يعرف كيف يجد في كل فترة خاصة الحلقة الخاصة بها ، والتي يجب عليه التمسك بها بكل قواه من اجل مسك السلسلة كلها وتحضير الانتقال الى الحلقة التالية تحضيرا متينا» (٤)

كما كان منهجنا ولا يزال يعتمد على [illegible] والاستفادة من الحقائق العامة للتجارب الثورية الناجحة ، المختلفة بالتاكيد وبالكامل عن تجارب قيادة الشعبية . فمن اجل ان يصوغ حزب ثوري برنامج عمل نضالي للجماهير ، لا يمكنه ان يدير ظهره لهذه الجماهير ومشاكلها . ان سياسة ادارة الظهر لقضايا الجماهير ومصالحها الطبقية والوطنية المباشرة منها والتاريخية ليست في قيمتها النظرية اكثر من صفر وهي في قيمتها العملية ايضا لا تصلح لشيء . اجل ، من اجل صياغة موقف سياسي او مواقف سياسية في برنامج عمل للنضال ينبغي على الثوريين حقا الاتصال بالجماهير ، تنظيم حملات استقصاء في اوساطها ، دراسة اوضاعها وتساؤلاتها جيدا واعادتها اليها مجابا عليها في برامج عمل تعالج وتضمن المصالح المباشرة ، الراهنة والتاريخية لهذه الجماهير ومن اجل صياغة برنامج عمل للنضال الناجح ، يكون على الثوريين ، ان يحسبوا حسابا دقيقا موازين القوى المحلية والدولية ، لا للتأقلم معها ، بل من اجل التأثير فيها والاستفادة منها .

هاتان قاعدتان لكل عمل نضالي مبرمج. تجاهلهما ، القفز عنهما ، يقود الى كوارث حتمية . وهنا نقول للسادة في قيادة الجبهة الشعبية انه ليس صحيحا على الاطلاق ان نفقد ونتجاهل الحلقات الوسيطة لانها تعبر عن حاجات ومصالح حركة وطنية « عفوية » ، كما يدعي الامين العام للجبهة الشعبية (٥) . وليس صحيحا على الاطلاق ايضا ان ندير ظهرنا للجماهير ونفصل برامج عمل لها على مقاسات بعض المثقفين الهامشيين . واسمحوا لنا الان ايها الاصدقاء اللطفاء ، ان نوضح لكم ، كيف يصوغ الثوريون برامج عملهم ، برامج نضالات الجماهير :

سياستنا ، في هذه المرحلة ، كما حددتها الدورة الرابعة للجنتنا المركزية الحالية ، تقوم على فهم علمي ودقيق :

اولا — للهدف النهائي وشروط انتصاراته وللهدف المرحلي وشروط انتصاراته

وتقوم — ثانيا — على فهم علمي ودقيق للفروقات الديمغرافية « الجغرافية — البشرية » بين الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وبين الاحتلال الذي تم لاراض فلسطينية اخرى عام ١٩٦٧ .

ثالثا — لعلاقة هذه الفروقات بقانون « السمكة والبحر » الذي نعتقد انكم لا تجهلونه .

رابعا — لسياسة التخريب والالحاق الاقتصادي والثقافي التي يمارسها الغزاة والمعتدون الاسرائيليون في الضفة الغربية والقطاع .

وخامسا — لعلاقة هذه السياسة بالمصالح المادية ، الطبقية ، الوطنية والروحية واثار ذلك على تجذير وتصليب الموقف الجماهيري المناهض للاحتلال .

وسادسا — لسياسة النظام المعادي للشعب والوطن في عمان ومشاريعه ومحاولات حضوره السياسي ، والتنظيمي ، والمادي القائمة على اغتصاب حق شعب المناطق الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ في الارادة الوطنية المستقلة وفي حق تقرير المصير .

سادسا — لقد حددنا الصيغ والاساليب العملية لانجاز هذا البرنامج ، استنادا الى دعم قوى محلية وعربية ودولية تساعد على تنظيم النهوض الوطني العام وعلى احداث خلل واسع في موازين القوى التي كانت قائمة انذاك .

نقول ايها السادة في قيادة الشعبية ، اننا وبناء على هذا الفهم ، اجزنا لانفسنا، وبمعرفتكم وليس من خلف ظهوركم بالتاكيد، اعتماد مهمات ومنهج للنضال يخلص وينقذ شعبنا في الضفة والقطاع من سياسة الاقتلاع والتبديد القومي الاسرائيلي وسياسة مصادرة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، التي سار عليها نظام الملك حسين . وعندما بدأنا نمارس ونطبق سياسة مهمات ومنهج النضال المرحلي المعروف لكم جيدا ، كنا نعرف ان كابوس الاحتلال اصبح بالنسبة لشعبنا في الضفة والقطاع لا يطاق . هنا ما العمل ، ايها السادة في قيادة الجبهة الشعبية . هل نقول لشعبنا « كل شيء او لا شيء » . بالنسبة لنا كثوريين وكماديين ديالكتيكيين ، مع الاعتذار للسيد هاشم علي محسن ، المدعو ابو عدنان ، كان علينا ان ندعو لتحرير الضفة الغربية والقطاع ، لانتحريرهما هو الحلقة الخاصة ، التي تمكننا من الامساك ببقية الحلقات والتحضير للانتقال الى المرحلة التالية ، حيث يوفر انجاز هذه المهمة الاساس لانتزاع حقوق شعبنا بكاملها في المراحل اللاحقة وبما يضمن عودة كل شعبنا الى وطنه وتقرير مصيره على كامل ارض هذا الوطن . من هنا وضعنا لشعبنا برنامجا للنضال عنوانه : لنناضل معا من اجل دحر الاحتلال .

موقف الشعبية من دحر الاحتلال

ولكن ماذا كان موقف قيادة الشعبية ، قيادة الشعبية ادارت ظهرها لجماهير الضفة الغربية وقطاع غزة ، تحت يافطة « الولاء للتحرير الكامل » ! وروجت قيادة الشعبية لمواقف خاطئة ، لا تغدو علاقتها بمعترك الحياة السياسية الفعلية اكثر من مجرد تصورات ذهنية خالية من المعرفة الميدانية . « ان الذي يحرر الضفة وقطاع غزة لايستطيع ان يتوقف عند حدود ١٩٦٧ » . هكذا بهذه الحتمية المطلقة وضع السادة في قيادة الشعبية برنامج تصوراتهم الذهنية والعسكرية المحضة لمعارك التحرير وتجاهلوا تجارب ثورية سياساتها ليست اقل من وقائع مادية عنيدة. كنا نقول للسادة في قيادة الجبهة الشعبية : انظروا الى فيتنام الجنوبية ، اربعة اخماسها محرر وسايغون حوصرت مرات عديدة ولكنها لم تسقط بعد ، ثم انظروا الى كمبوديا ، ثلاثة ارباعها محرر وفنوم بنه حوصرت عدة مرات ومع ذلك لم تسقط بعد . ثم ان تل ابيب ولاكثر من سبب ليست سايغون وليست فنوم بنه كذلك . كل الحجج المنطقية والديالكتيكية قدمناها لقيادة الشعبية على امكانية وضرورة دحر الاحتلال من الضفة الغربية وقطاع غزة ، دون ان يعني ذلك بالضرورة سقوط اسرائيل دفعة واحدة . فماذا كان رد قيادة الشعبية ؟

اولا :

كان رد الفعل بادىء ذي بدء ، الجبهة الديمقراطية تخلت عن هدف التحرير الكامل لانها تعتمد برنامج عمل نضالي مرحلي . وشنت قيادة الشعبية حملة واسعة ضد « دعاة المرحلية » . اكثر من ذلك ، فقد ازداد عداء قيادة الجبهة الشعبية « لدعاة المرحلية ولانتزاع هذه الرقع الجغرافية المهمة بالضفة والقطاع » لان تحرير هذه الرقع — كما سموها — سيكون على حساب العملية الثورية !! (٦) وسناتي على ذلك في الحلقة القادمة بالتفصيل .

ثانيا :

اعتبرت قيادة الجبهة الشعبية ان «برنامج النضال من اجل دحر الاحتلال » يقود الى الدولة الفلسطينية ، اي الى السلطة الوطنية الفلسطينية . ووقفت قيادة الجبهة الشعبية بعناد تخطىء اقامة اية سلطة وطنية في الضفة الغربية والقطاع ، حتى في حالة انحسار الاحتلال . وماذا يعني هذا الموقف عمليا ايها السادة ، انها دعوة لعودة الملك حسين والالحاق الهاشمي كما كانت الامور قبل عام ١٩٦٧ .

ثالثا :

خرجت قيادة الشعبية عن المألوف في العلاقات الوطنية بين فصائل حركة تحرر وطني ، واخذت بنهج يذكرنا بسياسة الكاديت الروس وغيرهم في فترة تحضير البلاشفة لمرحلة الانتقال الثالثة في الثورة الروسية . في روسيا تكالبت قوى الكاديت وغيرها ضد حزب البلاشفة وقائده فلاديمير لينين واخذت تروج لاشاعات تقول : « كان يتولى قيادة البلاشفة ضباط الماني ونمساويون » (٧) وكانت الثورة المضادة في روسيا تخاطب الجماهير الملتفة حول البلاشفة وحزب لينين بنفس الطريقة ، من حيث المضمون ، التي يخاطب بها السادة في قيادة الجبهة الشعبية الجماهير الملتفة حول برنامج الجبهة الديمقراطية . « لينين ارسل به من المانيا في عربة قطار مختومة بالرصاص ، وانه يقبض الاموال من الالمان » (٨) وكان الشعب ايها السادة في قيادة الجبهة الشعبية يجيب : « هذا ما لا اعرفه ، ولكن يبدو ان لينين يقول ما انا راغب في سماعه ، والشعب البسيط كله يتكلم هكذا . فالواقع ان ثمة طبقتين ، البرجوازية والبروليتاريا » ، وكان الشعب يردد ايضا بثبات : « طبقتان فقط ، ومن ليس مع احداهما ، فهذا يعني انه مع الاخرى » (٩) . وهذه هي الصورة ايها السادة عند شعبنا ، ثمة خطان فقط ، ومن ليس مع احدهما ، فهذا يعني انه مع الاخر. ان الذي لا يقف بحزم الى جانب «برنامج النضال من اجل دحر الاحتلال » يكون عمليا، ورغم اطنان الشعارات الثورية الفارغة ، مع بقاء الاحتلال ، او في افضل الاحوال مع الحاق شعبنا مجددا بالنظام الهاشمي .

هذه كانت سياسة قيادة الجبهة الشعبية وردود فعلها قبل حرب اكتوبر . وقد قلنا في البداية وبرهنا كذلك على ان الصفة المميزة لسياسة جميع الانتهازيين هي على الدوام عدم الثبات . وقلنا ايضا « ان الذي لا يرى من الغربال يكون اعمى » . الان ، هل تغيرت مواقف الجبهة الشعبية السابقة لحرب اكتوبر ؟ نقول بثقة ، نعم تغيرت جزئيا وستتغير على الدوام وهذه شواهدنا على ذلك :

أين تغيرت سياسة الشعبية

● قبل الحرب شنت قيادة الشعبية حربها على « المرحلية ودعاة المرحلية » . بعد الحرب نسجل الاستشهادات التالية لقيادة الشعبية كما وردت على صفحات «الهدف» وغيرها من الصحف والمجلات :

يقول الدكتور جورج حبش : « اذا كنا نحن بصدد حديث نظري حول العمل الثوري بشكل عام فكلنا نعرف بطبيعة الحال ، على ضوء التجارب الثورية الكبرى ان موضوع المرحلية موضوع وارد وموضوع عملي وموضوع مشروع ... لكن كما يقول لينين، ان هذا الموضوع لا يؤخذ بشكل مجرد ، هناك فارق بين مساومة ومساومة وبالتالي كل موضوع يجب ان يؤخذ وبشكل ملموس ، وبالتالي هنا الاجابة النظرية شيء ، والاجابة النظرية في حيز التطبيقشيء اخر » (١٠) . ليسمح لنا د. جورج حبش ان نقدم تهانينا على هذا التطور ، وهذا الاقرار بأن « المرحلية » موضوع وارد وموضوع عملي وموضوع مشروع . ويسمح لنا ايضا ان نضيف موافقين « ان هذا الموضوع لا يؤخذ بشكل مجرد ، وهناك فارق بين مساومة ومساومة وبالتالي كل موضوع يجب ان يؤخذ وبشكل ملموس » . ذلك امر لا يقوله لينين فقط ، بل وايضا « الحاج ابو فلان » ، اليس كذلك . وما دام الامر « بالتالي » اي بالتسلسل المنطقي ، فان ما جاء حول «الاجابة النظرية شيء ، والاجابة النظرية في حيز التطبيق شيء اخر » ليس اكثر من لغط لا معنى له ، اذ ان « برنامج النضال المرحلي لدحر الاحتلال الاسرائيلي » ليس مسألة مجردة ، الا اذا كان الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع مسألة مجردة قائمة فقط في اذهان بعض من لهم علاقة بعالمنا . ورغم ان د. جورج حبش قد وافق في النهاية على ان حاجة الثورة الفلسطينية لبرنامج مرحلي لا تقل اهمية عن البرامج المرحلية لتجارب ثورية كبرى في العالم كثورة اكتوبر وثورة الصين والثورة الفيتنامية ، الا انه يتابع للتخلص من الورطة ويقول : « ابدا لا يجوز ان يحاكم هذا الموضوع من خلال ان نأخذ هذه القوانين وهي ان المرحلية تجوز والمساومة تجوز ونطبقها على الواقع الذي نحن بصدده في فترة محددة بشكل ملموس» (١١) .

هنا ايضا ، ليسمح لنا الدكتور جورج حبش بزيادة الباع « المساومة تجوز » ولنبقى قليلا امام موضوع المرحلية ، فقد طرحنا برنامج النضال المرحلي قبل اكتوبر وقبل ان نعرف ويعرف معنا د. حبش بالمسألة التي تثير قلقه ، اي مؤتمر جنيف . وكنا نؤكد ان هذا البرنامج ، هو برنامج نضال عنيد لسنوات لن تكون قليلة ، وبانه كفيل بدحر الاحتلال دون قيد او شرط . وامام هذا هل يفسر لنا د. جورج حبش وقيادة الشعبية ، لماذا كل تلك الحملة على « دعاة المرحلية » ولماذا « تخوينهم » ما دمتم انذاك لم تكونوا قد حسمتم موقفكم من هذه المسألة . الا تستحق هذه المسألة جوابا ايها السادة في قيادة الشعبية .

وليس هذا هو الاستشهاد الوحيد حول تبدل موقف قيادة الشعبية من مسألة « المرحلية » فقد انعمت « الهدف » في اعدادها الاخيرة على الرأي العام الفلسطيني والعربي بتراجعات عدة . فهي تارة تطالب « قادة المقاومة الفلسطينية بوضع برنامج مرحلي خارج اطار التسوية الدولية » وتشفق على «المرحلية» ، التي اصبحت كما تقول قيادة الشعبية في مجلتها المركزية « كلمة الموسم ، تستعمل شمالا ويمينا » (١٢) ، وتارة اخرى تضع هي « برنامجا مرحليا » من خمس نقاط ، ولا يفوتها ان تنشر في نفس العدد من مجلتها المركزية « تنديدا » من منظمة الطلبة العرب في احدى جامعات الولايات المتحدة بما اسمته « دعاة المرحلية». يا للانتهازية حقا ، التي لا تثبت على موقف محدد واضح .

وقبل الحرب ايضا شنت قيادة الجبهة الشعبية حربا لا هوادة فيها ضد البرنامج الذي يعد الشعب بالسلطة الوطنية على ارضه بعد دحر الاحتلال . واستفاضت قيادة الشعبية في التنظير لاطروحاتها العدمية حول عدم امكانية اقامة اية سلطة وطنية للفلسطينيين الا بعد التحرير الكامل . وبعد الحرب ، « وسبحان من يغير الاحوال » ، تغيرت مواقف هذه القيادة جزئيا . نعم « سبحان من يغير الاحوال » اليس كذلك ايها السادة ؟ في اطروحاتكم قبل حرب تشرين ، كنتم ترددون بطريقة هستيرية : « ان تحديد السيد حواتمة لطبيعة الصراع ، هو الذي ادى به الى الوقوع في اخطاء وتناقضات قادته الى الحديث عن دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين » (١٣) . وجاء دوركم بعد الحرب لتحديد طبيعة الصراع وانتهيتم الى التمنيات في ندوة جامعة بيروت العربية : « انني اقول — الحديث للدكتور جورج حبش — حبذا لو كان الامر كذلك . يا ليت ان ميزان القوى في هذه الفترة ، ميزان القوى الفلسطيني والعربي والدولي يسمح لنا فعلا أن نصل الى هذا الموضوع » (١٤). اي الى سلطة وطنية في الضفة الغربيةوقطاع غزة . ليس هذا كل شيء ، فالبرنامج المرحلي الذي تدعو له قيادة الجبهة الشعبية اليوم ، ومن الممكن الا يكون الامر كذلك ايضا ، يطالبنا في خطوته الثانية : « دراسة الاهداف المرحلية التي تريد الثورة تحقيقها ضمن الظروف الذاتية والموضوعية التي يعيشها شعبنا وثورتنا » ، ويبشرنا ان « اقامة السلطة الوطنية على اي جزء من ارضفلسطين ليس انحرافا » (١٥) . اكثر من ذلك أيضا [illegible] تتواضع قيادة الشعبية في دورها الحقيقي ، تعلن هذه القيادة بعد حرب اكتوبر : « لسنا ضد (فظيع ورهيب !) اقامة سلطة ثورية على أرض فلسطين (وغريب كذلك) او جزء منها حرر بقوة السلاح » (١٦). قيادة الشعبية اذن ليست ضد اقامة سلطة ثورية على أرض فلسطين. سنأتي على ذلك فيما بعد ونقول لكم مع ماذا انتم حقا !!

بعد هذه التوضيحات نطرح على قيادة الشعبية بعض الاسئلة : لماذا اذن كل تلك الحملة على شعار « دحر الاحتلال وتقرير المصير »قبل حرب اكتوبر ؟لماذا كل تلك الاتهامات الباطلة والبالغة الفظاظة ؟ ثم لماذا انتم الان ، وكما تدعون في مجلة « الهدف » مع سلطة وطنية على جزء منأرض فلسطين حرر بقوة السلاح ، بينما كنتم قبل بضعة اسابيع ضد ما كنا ندعو للوصول اليه بقوة السلاح كذلك ؟ لماذا عارضتم حقا دعوتنا للعمل من اجل سلطة وطنية بعد دحر الاحتلال، وهي عملية اكد الرفيق الامين العام للجبهة الديمقراطية انها طويلة وشاقة وتحتاج الى تضحيات جسيمة من اجل احداث اختلال في موازين القوى محليا وعربيا ودوليا ؟ لماذا انتم الان حقا في موقع مختلف عن موقفكم قبل حرب اكتوبر ؟

ايها السيد ابو عدنان ، لقد اتفقنا « ان الذي لا يرى من الغربال يكون اعمى » . يا لجميع الانتهازيين ، الذين لا يثبتون على موقف محدد واضح . واخيرا ، هل لكم فعلا برنامج عمل نضالي مرحلي ، بل هل لكم برنامج على الاطلاق ؟ ثم ، هل انتم حقا مع سلطة وطنية فلسطينية ؟ سنرى ايها السادة فيما بعد .

مصيبتكم كبيرة ، بحجم الافكار والممارسات الخاطئة ، ايها السادة في قيادة الجبهة الشعبية . انها عدم الثبات على موقف ، كما هو حال جميع الانتهازيين . وسوف نرى فيما بعد وعندما ناتي على خطاب د. جورج حبش ومساهماته في ندوة شؤون فلسطينية وعلى مسلسل هاشم علي محسن ، (ابو عدنان) في مجلة الهدف ، سنوضح لكم كما يقول لينين : « انكم تتعلمون عن ظهر قلب وتحفظون شعارات الثورة اكثر بكثير مما تتأملون فيها » ، وكما يقول لينين ايضا « سأشرح لكم ايها الاصدقاء اللطاف ، لماذا حلت بكم هذه المصيبة » !

سامي شاهين

في الحلقة القادمة
كيف تفهم الجبهة الشعبية البرنامج المرحلي

١ — الهدف ٨ — ٤ — ١٩٧٢

٢ — الهدف ٨ اذار ١٩٧٢ . ان هؤلاء السادة معتادون على الابتزاز : ففي حالة خطف الطائرات يمارسون الابتزاز الفعلي ضد شركاتها .. وعند « تخليهم » عن ذلك، يحاولون ابتزاز البلدان الاشتراكية نفسها !!

٣ — الهدف : ١٥ — ٩ — ١٩٧٣

٤ — لينين : المختارات٣ ، ص ١٤١

٥ — الهدف ١٥ — ١ — ١٩٧٤

٦ — الهدف ، ١ — ٩ — ١٩٧٣

٧ — جون ريد — عشرة ايام هزت العالم، ص ١٨٢ — ١٨٣

٨ — المصدر السابق ، ص ٢٥٨ — ٢٥٩

٩ — المصدر السابق ص ٢٥٩

١٠ — شؤون فلسطينية ، العدد ٣٠ ص ١٩

١١ — شؤون فلسطينية ، العدد ٣٠ ، ص ١٩

١٢ — الهدف ١٦ — ١ — ١٩٧٤

١٣ — الهدف ١—٩—١٩٧٣

١٤ — الهدف ٢٢—١٢—١٩٧٣

١٥ — الهدف ١٩—١—١٩٧٤

١٦ — الهدف ١٣—١١—١٩٧٣

مصر

«فك الارتباط» بحركة التحرّر وأحكام القيود على الشعب

باسم الشرعية وسيادة القانون تمتلئ السجون بالمناضلين والانفتاح الديموقراطي» يقتصر على عملاء الاميركيين !..

بقلم طه شاكر

● ما زالت السلطة في مصر تعيش على رصيد حرب تشرين اول . وهو رصيد لا غضل لها فيه على الاطلاق ، اذ ان ما تحقق من انجازات وما احرز من انتصارات يرجع الى بسالة المقاتل العربي واستعداده بلا حدود واستشهاد عشرات الالاف من ابنائنا . ورغم ان القيادة المصرية باهدافها المحدودة ونخاذلها ولهفتها على « الحل الاميركي » وانهاء مشكلة النزاع العربي — الاسرائيلي بأي ثمن ، بعد ان اصبحت خطرا يهدد النظام برمته ، اجهضت المعركة وكانت سببا مباشرا في الهزائم الدرتية في المراحل الاخيرة من القتال ، فانها عملت على تحويل بحار الدماء وارواح الشهداء الى رصيد لها تستثمره وتستغله من اجل فرض الاستسلام وتقديم تنازلات وتراجعات عجزت عن تمريرها من قبل .

والثمن الذي تدفعه البرجوازية المصرية يمتد الى كل المكاسب والانجازات التي تحققت للشعب في مصر خلال سنوات طويلة من المعاناة والنضال الوطني التحرري ولزع البلاد مرة اخرى في طريق التبعية والسيطرة الاميركية ، فالصفقة هي اميركية — مصرية قبل ان تكون مصرية — اسرائيلية تتضمن تخلي مصر عن دورها في حركة التحرر العربي والعالمي ، والردة داخليا في مجال السيادة والاستقلال السياسي والاقتصادي ، وعودة السيطرة كاملة الى رأس المال الخاص وفتح الاسواق لرؤوس الاموال الغربية .

ونحن نواجه اليوم بحملة اعلامية مكثفة عن « تغير الموقف الاميركي » ونشهد حماس الولايات المتحدة « لحل المشكلة » وقناعة وزير الخارجية الاميركي بامكانية النجاح في مهمته . والجهود التي تبذل للتوصل الى تسوية . **ولكن الذي تغير حقا ليس الموقف الاميركي ، وانما الموقف المصري ،** فالتسوية ، حتى وان كانت منفردة جزئية — ترتبط اولا واخيرا بطبيعة النظام ومحتواه الاجتماعي . ومن هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين مساعي « الحل الاميركي » وبين التغييرات التي تطرأ على السياسة الخارجية والداخلية ، في اطار مفهوم راسخ لدى السلطة المصرية بتهيئة المناخ المناسب « للحل » . وتوفير كل شواهد « حسن النية » و«الاعتدال» وضمانات « للمصالح الاميركية في المنطقة » التي تتجاوز الوعود والتعهدات الى تغييرات واقعية وملموسة في البنية السياسية والاقتصادية . والاجتماعية ، ونبذ الناصرية كخط وطني .

لذلك شهدنا اجراءات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية سبق وتعقب مبادرة نوفمبر ١٩٧١ . أما الاقتراب الاتاي من «الحل اميركي» عن طريق وساطة المملكة السعودية فقد صحبه عدة اجراءات اخرى كان في مقدمتها طرد المستشارين السوفيت وتأزيم العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، وكذلك مرحلة ما بعد الحرب الاخيرة، فقد تميزت بعديد من القرارات والمواقف من ابرزها اعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بعد أيام من اعلان السادات « بأننا نحارب اميركا » وانها « تقاتل الولايات المتحدة » ، كما لم تمس الاتفاقات الموقع مع شركات النفط الاميركية واتفاقية بناء خط انابيب السويس — الاسكندرية بل ان مجلة اكتوبر كتبت تقول ان « معظم شركات النفط والفنادق الاميركية في القاهرة ظلوا يعملون في مشاريع خاصة بالتنقيب عن البترول والسياحة، حتى خلال الحرب الاخيرة» (٢١—١١) . وتدفق رجال الاعمال على القاهرة ووافق بنك الاستيراد والتصدير الاميركي على منح مصر « قرضا يمتد يصل الى ١٠٠ مليون دولار » وقام داغير روثنثر — رئيس بنك نشيس مانهاتن الاميركي — بزيارة مصر ووعد بتقديم قرض يبلغ ٨٠ مليون دولار وفتح فرع للبنك بالمنطقة الحرة واشتراكه في تمويل المشروعات البترولية المصرية وزيادة التعاون الاقتصادي والتسهيلات المصرفية .. الخ .

وتبلغ سياسة « الانفتاح » مداها حتى على النطاق العسكري ، اذ « وصل الى القاهرة وفد يضم ٢٢ من اعضاء الكونجرس الاميركي المنتمين الى لجنة القوات المسلحة برئاسة صموئيل سفرانتون وزارت جبهة القتال ! » (الاهرام ٢٢ —١١) ، وكانت هذه اللجنة قد زارت الجبهة نفسها من الجانب الاسرائيلي قبل ذلك بأيام .

وفي نفس الوقت يطرح في مصر — مع الميزانية التي قدمها الدكتور حجازي باسم لجنة الموازنة — مشروع قانون — اقرته اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب — ببيع ٤٩٪ من ممتلكات القطاع العام لرأس المال الخاص العربي والمصري وفتح بورصة الاوراق المالية من جديد .

وهذه بعض نماذج محدودة — على سبيل المثال لا الحصر — لنرابط السياسة الداخلية بالمواقف العربية والدولية ، وعلاقة فك الارتباط والتدخل الاميركي والتسوية بطبيعة النظام السياسي الاجتماعي في مصر ، لانها تتضمن اساسا « فك الارتباط » بالسياسة الوطنية التحررية والاستقلال الاقتصادي .

في هذا الاطار ايضا — وهو ما يعنينا في هذا المقال — جاءت قرارات الافراج الاخيرة عن مصطفى امين والعفو عن بعض القادة العسكريين والسياسيين الذين صدرت ضدهم احكام لاسباب متباينة وعودة اقطاب الرجعية والتآمر امثال مصطفى المراغي وزير الداخلية في عهد الملك وسعيد رمضان الزعيم الاخواني .. وغيرهم . ويجري هذا « الانفتاح الجديد » في نفس الوقت الذي تتم فيه اعتقالات للقوى الوطنية ويبتذل القانون وينتهك بكل صوره لاستمرار اعتقال القادة الثوريين . فقبل قرار العفو بأيام اصدرت محكمة الحراسة قرارا بشأن استمرار حبس المناضلين نبيل الهلالي ومحمد علي عامر واديب ديمتري وغيرهم لفترة ستة اشهر اخرى قابلة للتجديد، ومازال التحقيق في عدة قضايا اخرى للمعتقلين مثل سمير العربي ورفاقه من عمال المصانع الحربية وابراهيم فتحي والشقيقان كلفت وزملائهم بالاسكندرية

والتبريرات التي قدمت عن قرارات العفو كانت متناقضة ، تكشف عن مدى استخفاف السلطة بالرأي العام وتجاهلها لمشاعر الجماهير .

— فيما يتعلق بمصطفى امين قيل « كان الذين يراجعون السادات بأمر مصطفى يلقون جوابا خلاصته ان مصطفى برىء بالفعل وان امر الافراج عنه رهن بالظروف المناسبة » (النهار ٢٨—١) . فاذا كان برينا حقا ، هل كان من العدالة ان يترك في السجن طوال هذه الفترة ، منذ تولي السادات « المقتنع ببراءته » . ثم الا تعني عبارة « الظروف المناسبة » الاشارة الى العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية.

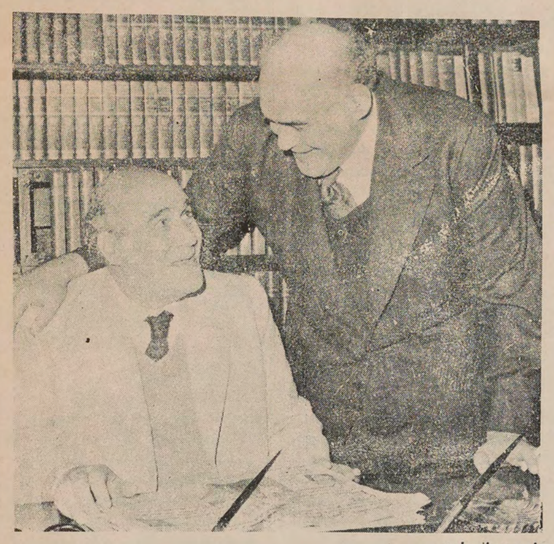

علي ومصطفى امين

— اذا كانت التهمة بالجاسوسية ملفقة زائفة ، فما معنى اطلاق سراح صلاح نصر مدير المخابرات المصرية الذي جمع الادلة ضده ، وكيف يعقل في نفس الوقت عن الظالم والمظلوم معا ؟

— انعفو عن قادة سلاح الطيران الذين ادينوا بسبب تقصيرهم واهمالهم المزري خلال حرب ١٩٦٧ ودورهم في الهزيمة ، رغم ان الاحكام المخففة التي صدرت ضدهم في فبراير ١٩٦٨ تسببت في تفجير حركة شعبية واسعة بدأت من المصانع الحربية في حلوان وامتدت الى الطلبة ، مما ادى الى اعادة محاكمتهم رضوخا للارادة الشعبية .

هذا بالاضافة الى الاستقبال الحافل لعلي امين زيارته — بمغزاها الهام — لدار الاهرام ثم دار اخبار اليوم التي كانا يملكانها قبل تأميمها عام ١٩٥٩ ، والابلغ دلالة فتح الصفحة الاولى من الاخبار لكلمات كل من مصطفى امين وعلي امين التي تتضمن هجوما على الناصرية .

وهكذا فالعفو واعادة الاعتبار من نصيب هؤلاء ، بينما يتسع نطاق الاجراءات المضادة للقوى الوطنية والمتوقع ان تزداد حدة مع تصاعد المعارضة للاتجاهات الاستسلامية التي تجسدت بدايتها في اتفاقية «فصل القوات» .

وتخرج الرجعية من جرابها كل القوانين والتشريعات المضادة لابسط قواعد الحرية والمتعارضة مع أولويات الحقوق الديمقراطية والتي صاغتها لتطويق وضرب القوى الثورية .. قانون « الوحدة الوطنية » ! وقانون « حماية المال العام » ؛ الاول موجه **ضد القوى الوطنية والثاني لحماية القطاع الخاص من تحركات الطبقة العاملة ومطالبها ، بدعوى حماية المشروعات الخاصة التي « تشارك في انجاز مهام الخطة القومية العامة »**

ومن الملاحظ ان القوانين والتشريعات التي تصدر — بنفس اسلوب الردة على مختلف الجبهات الاخرى — تصدر باسم الاشتراكية والحريات والوحدة الوطنية وحماية المكاسب الشعبية .. الخ من اللافتات البراقة المضللة، الامر الذي برعت فيه البرجوازية المصرية ، وهناك ايضا تعدد « الجرائم » المعاقب عليها بحكم هذه القوانين ، من الانخلاس الى الاضراب ومن الاتجار بالمخدرات حتى جرائم النشر . واضفاء الشرعية على الاعتقال وانتهاك كل الحريات ، « وتحليل » المحرمات باسم سيادة القانون .

ومن هذه التشريعات — على سبيل المثال — القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ (صدر يوم ١٠ يونيو ١٩٧١ ، على اثر الانقلاب اليميني للسادات في ١٤ مايو) . وبمقتضى هذا القانون صدر اخيرا حكم باستمرار « التحفظ على » — لااالحبس — المناضلين الوطنيين نبيل الهلالي ومحمد علي عامر واديب ديمتري ورفاقهم ، الذين بدأ اعتقال اولهم — نبيل الهلالي — في ٢٨ ديسمبر ١٩٧٢ في الحملة المرجعة ضد الطلبة وبعض المثقفين، وعندما عجزت السلطة عن تقديمه للمحاكمة لعدم توفر اي ادلة ضده اعيد اعتقاله بعد اسبوعين من الافراج عنه، على اساس قانون الحراسة المشار اليه ، وبعد ان وجه الرئيس السادات نقدا لرجال القضاء بسبب الافراج عنه ، وتعجب ، كيف ان رئيس الجمهورية يعجز عن اعتقال من يرى اعتقاله ! وطالب اعضاء مجلس الشعب بسد هذه « الثغرات » في القانون .

ما هي حقيقة قانون الحراسات هذا ؟

لقد صدر تحت اسم « تنظيم الحراسة وتأمين سلامة الشعب »

— يجيز « فرض الحراسة على اموال الشخص كلها او بعضها لدرء خطره على المجتمع اذا توفرت دلائل جدية على انه اتى افعالا من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج او الداخل او بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي او بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال او افساد الحياة السياسية في البلاد او تعريض الوحدة الوطنية للخطر » !

وهكذا فان كل الجرائم ترتكب باسم الاشتركية والمكاسب الاشتراكية والوحدة الوطنية ، فكم افواه الوطنيين ويلقى باخلص المناضلين الاشتراكيين في غياهب السجون تحت هذه اللافتات البراقة . ان هذا القانون ينطبق اول ما ينطبق على القيادة السياسية للنظام التي تغتصب كل المكاسب الوطنية «والاجتماعية» التي حققت للشعب مثل الغاء نص حق العمال في التمثيل بنسبة ٥٠٪ على الاقل في مجالس ادارة المؤسسات وتصفية انظام العام .. الخ من اجراءات .

— تذرع الجرائم المعاقب عليها بالدستر على طبيعة الهدف من القانون اذ ينضمن «استغلال المنصب او الوظيفة او الصفة النيابية او الصفة الشعبية او النفوذ او استخدام الغش او التواطؤ او الرشوة في تنفيذ عقود المقاولات او التوريدات او الاشغال العامة .. الخ ، تهريب المخدرات او الاتجار فيها ، الاتجار في الممنوعات او في السوق السوداء او التلاعب بقوت الشعب او بالادوية ، الاستيلاء بغير وجه حق على الاموال العامة او الخاصة المملوكة للدولة الاشخاص الاعتبارية .. الخ ولا يوجد حاليا سجين واحد (او شخص محتفظ عليه طبقا لنص القانون) من مرتكبي الجرائم المنصوص عليها — ربما لان المجتمع خال من الفساد !! — ، فقط هؤلاء :

نبيل الهلالي : المحامي المتخصص في الدفاع عن القضايا العمالية والحريات ، المناضل الذي قضى نحو عشر سنوات من حياته في السجون شارك في الحركة الوطنية والاشتراكية منذ نهاية الاربعينات ، عضو مجلس ادارة نقابة المحامين والمؤتمر الاتهوي للاتحاد الاشتراكي الكاتب والمفكر الذي كرس كل حياته في خدمة الوطن والاشتراكية .

محمد علي عامر : مناضل عمالي في الخامسة والستين من عمره ، بدأ حياته صبيا في مصنع للنسيج بالمطرية عام ١٩١٩ عندما كان في الثامنة من عمره ، ولعب دورا بارزا في النضال العمالي والاشتراكي وقضى ما يزيد على ١٥ عاما في السجون . ومن مؤسسي حركة السلام في مصر .

اديب ديمتري : الكاتب والمفكر الماركسي والخبير في مشاكل التعليم .

وجميعهم اعضاء في مجلس السلام .

وغيرهم .... هؤلاء هم الذين ينطبق عليهم قانون « الحراسة وتأمين سلامة الشعب »

— والمادة الثامنة من القانون تنص على انه « للمدعي العام ان يأمر بالتحفظ في مكان امين على الاشخاص المشار اليهم في المادة الثانية من هذا القانون. ويتعين عليه في هذه الحالة عرض الامر على المحكمة المشار اليها في المادة العاشرة من هذا القانون خلال ستين يوما من عرض الامر عليها .... وعلى المحكمة .. ان تصدر قرارها اما بالغاء الامر او بالاستمرار في تنفيذه لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدور الامر

وللمدعي العام قبل نهاية هذه المدة ان يطلب الى المحكمة ذاتها استمرار تنفيذ الامر مددا اخرى لا يجاوز مجموعها خمس سنوات .. »

« ويجوز لمن صدر عليه الامر ان يتظلم منه او من اجراءات تنفيذه اذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره ولم يفرج عنه .. »

اي ان حق الاعتقال لمدة خمس سنوات دون حاجة الى ادلة او اثباتات ضد « المتهم » ، اذ تكفي الشبهات .. « دلائل جدية » وحدها.

والنظام يفاخر بانه لا يوجد معتقل واحد !

والسلطة تدعي التزامها « بالشرعية » و « سيادة القانون » !

وكم من الجرائم ترتكب باسم الشرعية وسيادة القانون ! فالمؤسسات التشريعية على استعداد لاجازة واقرار كل ما ينتهك الحريات وينتصب الحقوق الاولية للانسان . والسلطة التنفيذية كفيلة بتطبيق القوانين بالصورة التي تضمن لها الانفراد بالحكم وتصفية المعارضة .

— ثم .. ان « الاحكام الصادرة من المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٠ من هذا القانون نهائية ، ولا يقبل الطعن فيها باي طريق من طرق الطعن » .. وكل ما هناك انه يجوز لمن فرضت الحراسة على امواله ... ان يتظلم من هذا الحكم .. او تفصل المحكمة النظلم اما برفضه واما برفضه واستمرار الحراسة واما برفع الحراسة عن كل او بعض المال المفروضة عليه .. » ويلاحظ ان معظم مواد القانون تركز على الحراسة على الاموال .

ومما يذكر ان المدعي العام « الاشتراكي » ووزير العدل ونقيب المحامين كلهم يؤكدون في تصريحاتهم لزملاء نبيل الهلالي واغراد عائلته بانه لا توجد اية ادلة قانونية ضده ، لكن المدعي العام صرح بان « مشكلة نبيل ليست في اي مضبوطات او ادلة ضده وانما ما هو موجود .. هنا » ويشير الى راسه ! اي افكاره !

وعليه فاذا كانت محاكمته وادانته مستحيلة فانه طبقا لقانون « الحراسة » وفي ظل « الشرعية » و « سيادة القانون » يمكن الالقاء به في السجن واستمرار اعتقاله مدة خمس سنوات عقابا .. على افكاره !

ان الترابط الذي نشهده فيما تتخذه القوى الرجعية من اجراءات سياسية واقتصادية واجتماعية والعلاقة الوثيقة بين السياسة الارهابية والتضييق الى اقصى حد على الحريات السيبة وبين تمرير الحلول الاستسلامية ، يجعلنا نوقع مزيدا من هذه الاجراءات على المدى القريب ، اذ تواجه السلطة المصرية بمعارضة واستنكار متزايد لسياستها فتبرز حاجتها الى تصعيد عمليات القمع البوليسي لتهيئة الجو المناسب للحل الاميركي بكامله . ومن هنا تبدو اهمية تضافر القوى الديمقراطية والوطنية العربية في التنديد بهذه الاجراءات والاحتجاج على القوانين والممارسات المناهضة للحريات واستنكار الانتهاكات المستمرة لابسط قواعد الديمقراطية ، لان ذلك يكفل في الان نفسه تضييق فرص الاستسلام وعرقلة الجهود لتصفية القضية الوطنية العربية .

صدر حديثاً
عن دار ابن خلدون
بيروت — تلفاكس: ٢٥٣٠٨٩ ص.ب: ٩٣٠٨
الجيش والحركة الوطنية
مصر، فيتنام، اندونيسيا، الباكستان، اليابان، الصين، الكونغو ...
تأليف:
مجموعة من الباحثين بإشراف
الدكتور انور عبد الملك

التمرد الأخير في الجيش الاردني .. عندما ينقلب السحر على الساحر

●● جنود الجيش الاردني يقومون بتظاهرات مسلحة في مدينة الزرقاء أمام اعين المئات والاف الذين تجمعوا في الشوارع .. وينجرأ الجنود بتحريض ومساندة من ضباطهم على رفع شعارات معادية للحكومة وقيادة الجيش وتقديم مطالب باتفانها . هذا الحدث المذاعت .. لم يكن مفاجئا لالاف المشاهدين على جنبات الشوارع وحدهم ، بقدر ما كان يثير دهشة السلطة الحاكمة ويعزى الكثير من حسابانها ورهاناتها النقدية . لاول مرة يشهد الاردن في تاريخه تمردا عسكريا من هذا النمط ، يتظاهر فيه من يفترض طوال عشرات السنين على شهر سلاحهم عند أول مظاهرة يشهدونها ، وفي وجه اية مطالب مهما كان نوعها واية انتقادات مهما كانت محدودة ومرتبة ضد سياسة السلطة . واذا كانت هذه السلطة ستنظر دوما ان تهب عليها رياح معادية ، وتنفجر في وجهها أصوات النقمة والإحتجاج ، فان اخر ما كان يمكن أن تتوقعه، مبادرة اداة قمعها الفولاذية الى ذلك ، ابتدائا ببداية سرق هذه الاداة على نفسها وعقدانها شروط تماسكها . فاي مصير ينتظر حكومة عمان بعد هذا ؟!.

لقد اكدت المعلومات الخاصة والاخبار التي تتناولها وكالات الانباء خلال الاسبوع الماضي ان الاسباب المباشرة التي تكمن وراء هذا الانفجار والتمرد في صفوف اهم واخطر قطاعات الجيش الاردني واكثر الوبه تماسكا وولاء للعرش وهو اللواء «٤» ، لم تملاء اللواء ٦٠ ، واحدى كتائب الصاعقة .. ان هذه الاسباب المباشرة تتلخص بما يلي :

— ارتفاع نسبة تكاليف المعيشة في الاردن الى حد يجاوز أي ارتفاع شهده اي بلد من بلدان المنطقة ، وشمل هذا الارتفاع بشكل رئيسي المواد الغذائية الاساسية والملبوسات واجور المساكن . وقد اضطر هذا الوضع الحكومة الاردنية الى اصدار قرار برفع رواتب الموظفين بنسب متفاوتة تصل الى حد ١٠ بالمائة .. بينما رفضت اقتراحا برفع رواتب الجنود، بحت حجة أن هذه الرواتب قد تصاعدت بشكل مذهل وخاصة منذ ايلول ١٩٧٠ ، بل انها قد تضاعفت خلال السنوات الثلاث الاخيرة حتى وصل مرتب الجندي المبتدىء الاعزب الاساسي حوالي ٢٠ دينار ، يمكن ان نضاف اليه علاوات عائلية وعلاوات للمهمات مما قد يقفز به الى عدد اكبر من الحالات الى ما يوازي ٤٠ دينارا وربما اكثر من ذلك . وهذا الرقم يماثل راتب الموظف المتوسط في اجهزة الدولة ، ويفوق بكثير اجر اي عامل فني في منشآت الدولة او في القطاعات الصناعية . ومع هذا فقد امتصت موجة الغلاء الطاحن وارتفاع تكاليف المعيشة، هذا الارتفاع الخيالي في رواتب الجنود ، وادت الى بدء انتشار التذمر بين صفوفهم ، كما اخذوا في تحميل قيادة الجيش والحكومة مسؤولية وضعهم المتردي . ومن المعروف انه ليس بعيدا ذلك التاريخ الذي كانت فيه السلطة الاردنية تغدق على الجنود المساعدات والهبات المالية بدون حدود ، وخاصة في عهد حكومات القمع الاسود بعد ايلول ١٩٧٠ والتي كان ابرزها حكومة وصفي التل . وفي ذاكرة الجنود ، لازالت تتردد حملات التعبئة التي تشيد بهم وبالجيش بصفته الدرع الاول والاخير للنظام الهاشمي ، وبانهم الذين انقذوا النظام من « تخريب الفدائيين » ومحاولتهم للسيطرة على البلاد واحلال « الفلسطينيين مكان الاردنيين » وابعاد « وطن بديل للفلسطينيين » في الاردن على حساب الاردنيين! واللواء ٤٠ ، كان من بين ابرز القوات الاردنية التي خاضت اشرس المعارك قبل ايلول وبعده دفاعا عن السلطة وضد المقاومة ، مما دفع الملك حسين نفسه خلال معارك ايلول الى اطلاق اسم « لواء الله » !! على هذا اللواء، بصفته حاميا « لمقدسات النظام » ، وبذل اغزر الدماء دفاعا عن هذه المقدسات في وجه تأمر « الكفرة والملحدين » اي المقاومة الفلسطينية . لقد ربى جنود « لواء الله » طوال هذه السنوات ومعهم كل الجيش ، بانهم وحدهم ركيزة النظام واداة حمايته ، وهم وحدهم احق من غيرهم في ان يحظوا بخيرات هذا النظام وهباته .. ولا يستطيع احد ان ينازعهم في ذلك .. لان الذين انقذوا النظام في اخطر المراحل واشدها ، لهم كل الحق في ان يحصلوا على ثمرات هذا العمل، وان يحتفظوا على الدوام بوضع ممتاز ، بصفهم اداة الحماية الوحيدة للنظام وخاصة عندما لم يكن هناك من يقف دفاعا عنه . لم ترفض السلطة لهم طلبا خلال اعوام ازمتها الطاحنة واعوامهم الذهبية بالتالي، بل على العكس من ذلك ، كانت تغدق عليهم بدون حساب وتمنحهم كل الامتيازات المادية والمعنوية التي فاقت حدود امانيهم . ولهذا كان يمكن ادراك الدوافع الكامنة وراء مطلب الجنود خلال التمرد الحالي والذي نص على المطالبة باقالة الحكومة القائمة وتشكيل حكومة عسكرية !! وراء هذا المطلب تكمن الرغبة في العودة الى العهد الذهبي بعد ايلول ١٩٧٠ .. ولكن ليس هناك من قال للجنود بان مثل هذا الوضع قد ولى زمانه ، وان السلطة التي ذاقت كل الوان العزلة الخانقة الداخلية والخارجية بعد ايلول ، تحاول الان ان تفك عزلتها وخصوصا بين صفوف الفلسطينيين .. ففي هذا ضمانة بقائها واستمرارها لمدى طويل ..

ومقابل الانتكاسة التي اصابت جنود الجيش .. قررت الحكومة ان تحقق باكبار الضباط كل مطالبهم .. فخلال السنوات الماضية ، قدمت الحكومة وقيادة الجيش لكبار الضباط قروضا تصل الى حد مئات الالوف من الدنانير بالنسبة لبعضهم من اجل تأمين امتلاكهم لمنازل خاصة ،واستثمار هذه الاموال في المجال العقاري بشراء المنازل والمتاجرة بها . ورغم أن احدا من الضباط لم يسدد القروض الخاصة به خلال هذه السنوات ، فقد اصدرت الحكومة مؤخرا قرارا باعفائهم من هذه القروض تماما . وسرى تذمر بين صغار الضباط الذين حصلوا على حصة ضئيلة من هذه القروض، فاعلنت الحكومة فيما بعد عن اعفائهم ايضا . بينما في المقابل رفضت الحكومة تسديد قروض الجنود او رفع مرتباتهم .

لقد كان هذا يعني تجاوزا خطيرا للتقاليد القبلية والعشائرية في صفوف الجيش ، وزرعا لتناقضات من نمط جديد داخله .. ففي السابق كان التقليد السائد هو ان تحظى فئات البرجوازية البيروقراطية من بين صفوف كبار الضباط والتي حققت ثراءها الفاحش والمتزايد اعتمادا على استغلال جهاز الدولة ، وعلى كل اشكال الصفقات المشبوهة والرشوة والاختلاس ، كان التقليد هو حصول هذه الفئة على حصة الاسد دوما ، دون ان يعني هذا تجاهل « حقوق » ومطالب قاعدتها القبلية والعشائرية بين صفوف الجنود واشراكهذه القاعدة في اقتسام الغنائم . فالجنود في الاردن الذين ينتم تطويع معظمهم من بين صفوف العشائر ، يمثلون الجسر الذي يربط النظام بالفئات الاجتماعية التي تمثل قاعدته خارج الجيش وخاصة القبائل والعشائر البدوية. وبسبب خرق هذه « التقاليد » بفجاجة ، تصاعد التذمر في صفوف الجنود الذين يمثلون صوت ومطالب قاعدة اجتماعية اوسع ، الى حد الانفجار والتمرد المسلح .

— وتتداخل مع هذا الوضع عوامل اخرى .. فقد كان اللواء «٤» وكتيبة اخرى ملحقة به ، هي القوات التي ارسلها النظام الاردني الى سوريا من اجل التنصل من مسؤولية فتح الجبهة الاردنية . ومنذ عودة هذه القوات التي لم تشارك في القتال ، والتذمر يبدو على ضباطها وجنودها الذين بدأوا يطالبون بتزويدهم باسلحة شرقية وسوفياتية اسوة بالجيش السوري ، وبعد ان لمسوا فعالية هذه الاسلحة وخاصة الصواريخ المضادة للطائرات والدبابات . وحتى تمتص قيادة الجيش هذه النقمة ، سافر وفد يضم رئيس الاركان زيد بن شاكر ومعه العقيدان ماجد الحاج حسن وعواد الخالدي الى اميركا في محاولة للحصول على صواريخ هوك ، الا ان مهمة هذا الوفد باءت بالفشل . لقد ارتكب النظام غلطا فادحا .. فقد كان حريصا في الماضي على عزل جيشه عن اي احتكاك خارجي بالشعب او بقوات اخرى « عدا القوات السعودية » ، وعند اول احتكاك ، لمس جنود الجيش بانفسهم ان سلاحهم يصلح لاقتحام شوارع عمان ، الا انه يفتقد الى مقومات مواجهة العدو الصهيوني .

— وحاولت قيادة الجيش ونائب الملك في غيابه الامير حسن الوصول الى حل لانهاء التمرد ، فقاموا باعتقال بعض الجنود وبالتحقيق مع قائد اللواء « ٤٠ » العقيد خالد هجهوج وضباطه ، الا ان الوضع ازداد تفاقما . وعاد الملك حسين ، بعد ان «اعتذر» تنكسون عن استقباله ، ليصدر فور عودته قرارا غامضا عاما يفهم منه استعداده لتلبية مطالب الجنود . ويبقى السؤال منتصبا في وجه : هل تنتهي الازمة عند هذا الحد ؟! لقد فاخر الملك طوال سنوات بانضباط جيشه الاعمى وراء سياسة قيادته ، ولواءه المطلق الذي لا يرقى اليه شك للعرش . ورغم ان الملك قد حافظ الى حد كبير على التوازنات العشائرية داخل الجيش وبين كبار الضباط، الا ان الاحداث الاخيرة اربكت كل حساباته. فقد اثبت التمرد الاخير انه في الوقت الذي كانت فيه حسابات النظام تجري من اجل انقاذ مصيره سياسيا ، كانت حسابات جيشه في واد اخر ، فلم يكن مازق النظام السياسي الراهن في صراعه من أجل اقتناص تمثيل الشعب الفلسطيني هو الهم الاساسي الذي يشغل قواعده الاجتماعية القبلية والعشائرية. ويكتشف الملك كم هو وهمي ذلك الاعتقاد بان ولاء القاعدة القبلية يمكن ان يرقى الى حدود الولاء السياسي الكامل للنظام ، تلك القاعدة التي يدرك النظام نفسه ان ولاءها ينصب اولا واخيرا على مصالحها العشائرية الخاصة وبمقدار المكاسب التي تجنيها ، حتى لو كان سعيها من اجل الحصول على هذه المكاسب ياتي في اسوأ ظرف سياسي يمر به النظام . وقد اثبت التمرد الاخير كم يعني هذا النظام وسياسته ومصالحه العامة بالنسبة لمصالح كل فئة أو تجمع عشائري وقبلي في قاعدته. وبعكس وضع جيشه نفسه هذه الحالة ، فانضباطية هذا الجيش الذي اعتاد على تلبية مطالبه المتكررة والدائمة والمتصاعدة، تعتمد اساسا على الاستمرار في تلبيتها ، بغض النظر عن طبيعة الظروف السياسية العامةالتي يمر بها النظام والتي بينت الاحداث انها لا تهمهم في قليل أو كثير . وينقلب السحر على الساحر ، فان « حماة النظام » «ودرعه وسنده» ، الذين لم يتوقف النظام طوال سنوات عن دغدغة حسهم بالنفوق ، وغضلهم على النظام من خلال انقاذه بشكل متكرر ، لا تمنعهم ازمة النظام السياسية الراهنة الان من شهر هذا السلاح في وجه هذا النظام، عندما لا يحقق لهم — وهم درعه وسنده — كل مطالبهم المتكررة .

الامير حسن وضباط الجيش الكبار !

لا للغلاء ولتخاذل اليمين النقابي !

لم ينقطع النشاط الجماهيري لحظة واحدة احتجاجا على الغلاء والاحتكار وتمهيدا ليوم السادس من شباط . السهرات والندوات والمهرجانات والمسيرات والتظاهرات كانت تملأ البلاد من اقصاها الى اقصاها .

واصلت « اللجان العمالية » ندواتها وسهراتها وتحركاتها وضغطها من اجل تنفيذ الاضراب العام في موعده . يوم الاثنين في ٣ شباط ، تجمع عدد من عمال الاحذية والنجارة والميكانيك وشكلوا وفدا لزيارة الاتحاد العمالي العام خلال اجتماع مندوبيه . تكلم احد مناضلي « اللجان العمالية » امام مندوبي الاتحاد العام مطالبا بتنفيذ الاضراب ، معلنا رفض الطبقة العاملة لسياسة التسويف والتأجيل . وفيما كان عدد من المندوبين يتجاوب مع الوفد ويحاوره ، طالب غبريال خوري اعضاء الوفد بمغادرة القاعة ، مستخدما لغة فظة ووقحة ، وهدد باستخدام قوات الامن لاخراج الوفد بالقوة . بالفعل صار رئيس الاتحاد العمالي العام بحاجة الى رجال الدرك لحمايته من غضبة عمال لبنان !!

على صعيد الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ، قامت في الفيبري — الشياح يوم الاحد في ٣ شباط مسيرة شعبية خطب فيها النقابي عفيف جوني (الحزب التقدمي الاشتراكي) ونلاه الشاعر الشعبي سليم قزيحة ، فالقى قصيدة زجلية نحبي نضال شغيلة وفلاحي لبنان وتعدد مطالب الشعب وفي اليوم نفسه دعت الاحزاب في ساحل المتن الشمالي الى مهرجان شعبي في قاعة سينما اريزونا توالى على الكلام فيه ممثل عن اتحاد عمال فلسطين وعن الاتحاد الوطني لنقابات العمل . وقد تكلم محسن زين الدين باسم الاحزاب فانهم القيادة المبينية للاتحاد العمالي العام بانها « تلعب لعبة السلطة داخل الحركة النقابية » وتتخذ من تنازلات النسطة الجزئية ذريعة للدعوة الى تعليق الاضراب ، وأكد على اهمية وحدة الطبقة العاملة . وبعد عرض مطالب اهالي ساحل المتن الشمالي ، دعا محسن زين الدين الى تنفيذ اضراب ٦ شباط في موعده .

كذلك عرفت بيروت وبقية المدن والمناطق عدة اضرابات وتظاهرات طلابية احتجاجا على الغلاء والاحتكار ، وتضامنا مع الطبقة العاملة . ومنها المؤتمر الشعبي الذي اقيم في دار اتحاد نقابات الجنوب بعيدا يوم الاحد في ٣ شباط الذي حضرته هيئات نقابية وشعبية وطلابية عديدة اضافة لممثلي الاحزاب . واكد الجميع على اهمية تنفيذ الاضراب الشعبي الشامل .

مظاهرات واضرابات ومهرجانات للاحزاب في بيروت

وما ان اعلن الاتحاد العمالي العام قراره بتعليق الاضراب وتاجيله الى ٢ نيسان ، حتى بدأت ردود الفعل الجماهيرية . رفض حسب عبد الجواد ، باسم اتحاد نقابات الجنوب ، القرار ودعا الى تنفيذه في صيدا وباقي مدن وقرى الجنوب . وفي يوم الثلاثاء في الخامس من شباط ، انطلقت مظاهرة عمالية في صيدا هاتفة ضد الغلاء والاحتكار ومستنكرة موقف القيادة المبينية في الاتحاد العمالي العام .

وتظاهرت طرابلس مساء .. بعد ان اقيم اكثر من مهرجان وندوة ، منها الندوة الجماهيرية التي دعت اليها منظمة العمل الشيوعي . واثناء المظاهرة ، رمى احد عملاء السلطة الذي اندس بين المتظاهرين اصبع ديناميت على احد المتاجر المقفلة . على ان اكثرية المتظاهرين المساحقة رفضت الانجرار وراء استدراج عملاء السلطة ، كما رفضت الانسياق وراء العمل الطائش الذي اقدمت عليه بعض العناصر عندما هاجمت مقر « اتحاد الشمال في الشمال » ورشقته بالحجارة وحطمت بعض محتوياته . وقد اصدرت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في الشمال بيانا يستنكر هذا العمل الطائش .

في بيروت ، اقامت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية مهرجانا شعبيا حاشدا ، مساء الثلاثاء في ٥ شباط في سينما بيروت « المزرعة » حضره اكثر من الف مواطن وتناوب على الحديث فيه النائب الدكتور عبدالمجيد الرافعي (حزب البعث) الذي شدد على كون قانون الايجارات الذي يناقشه المجلس النيابي يقدم لكبار الملاكين والمضاربين العقاريين اكثر مما كانوا يتوقعون ؟ وانور المقدادي (الحزب التقدمي الاشتراكي) الذي دعا الى تصعيد النضال ضد الغلاء والاحتكار ورفيق سمعون (الحزب الشيوعي اللبناني) الذي قال ان المعركة ليست الاولى ولن تكون الاخيرة ما لم يحدث تغيير جذري لهذا النظام وحذر حسيب عبد الجواد (اتحاد نقابات الجنوب) من خطة الدولة الجديدة القائمة على استبدال القمع السافر بمحاولات التمييع والاستيعاب ، ودعا الاحزاب التقدمية لتكثيف نشاطها داخل الحركة النقابية . وبعد كلمة ابراهيم عيسى (منظمة حزب البعث) التي كشفت ابعاد سياسة الدولة في التجهيل والتجويع ، تحدث محسن ابراهيم باسم منظمة العمل الشيوعي . فقال ان اضطرار الدولة لمعالجة قضية الغلاء بعيدا عن الاستخفاف واضطرارها لتقديم بعض التنازلات الجزئية يعود بالدرجة الاولى الى ضغط اشكال المقاومة الجماهيرية واعمال الاحتجاج ومختلف التحركات الشعبية . وانهم القيادة المبينية في الاتحاد العمالي العام بانها كانت اصلا مهد لتعليق الاضراب « وتتاهب لتوظيف اية مكاسب اولية تحققت كوسيلة لتمييع النضال العمالي » . وختم الرفيق محسن ابراهيم كلمته بالتاكيد على أن التاجيل المتمادي للاضراب العام لن يصيب جماهير العمال باليأس . فالحملة الشعبية ضد الغلاء والاحتكار مستمرة . وهي لن تقتصر على ما سوف تشهده البلاد غدا (يوم ٦ شباط) من تحركات رغم قرار تعليق الاضراب ذلك ان الاضراب العمالي والشعبي الشامل لا زال الوسيلة الرئيسية لانتزاع المطالب وفرض التنازلات .

وبعد انتهاء المهرجان ، خرجت من سينما بيروت مسيرة شعبية اخترقت شوارع بيروت الغربية باتجاه البرلمان هاتفة بمطالب الشعب، منددة بتقاعس السلطة وتخاذل القيادة اليمينية في الاتحاد العمالي العام . وقد انضم الى المسيرة خلال سيرها وتوقفت طويلا عند الهاتفات حول ضرورة تنفيذ مشاريع الاسكان الشعبي وخفض الايجارات بنسبة ٢٥ بالمئة والغاء بدعة البناء الفخم . ولما وصلت المسيرة الى البرلمان ، كان النواب قد انهوا جلستهم وناقشوا مادة واحدة من قانون الايجارات فعبر النواب بذلك خير تعبير عن مبلغ اهتمامهم بقضايا الشعب ، وتفرقت المظاهرة حوالي الناسعة والنصف ليلا .

انتفاضة الجنوب

ورغم القرار الذي اعلنته قيادة الاتحاد العمالي العام بتعليق الاضراب ، فقد انفجرت الاضرابات والتظاهرات في مختلفانحاء لبنان. عبر عشرات الالاف ، بمختلف الاشكال ، عن اوسع النقمة والادانة لسلطة الغلاء والاحتكار كما تبين مدى عمق الهوة بين القيادة اليمينية في الاتحاد العمالي من جهة وبين الطبقة العاملة واوسع الجماهير اللبنانية من جهة ثانية .

عاش الجنوب حالة انفاض شاملة . وجاء قطع طريق بيروت — صيدا تعبيرا عن عمق القطيعة بين جنوب الحرمان والاهمال والجوع وبين « لبنانهم » — « لبنان » القلة من ٣المحتكرين والسماسرة والمنتفعين .

اقفلت صيدا منذ الصباح الباكر .واحتشدت مظاهرة شعبية عارمة ضمت حوالي عشرين الفا طافت شوارع المدينة هاتفة ضد سلطة الغلاء والمفاضح والانتفاع ومعلنة ادانتها للقيادات النقابية اليمينية ، وكانت عدة هيئات نقابية وحزبية وشعبية قد دعت للمظاهرة وشاركت فيها ومنها اتحاد نقابات الجنوب ونقابة عمال البساتنة الزراعيين ، والنقابات الحرفية ، والروابط الطلابية والاندية والجمعيات وسائقو الشاحنات ونقابة موظفي المصارف وعمال النابلاين ومدرسو ولقاء الاحزاب التقدمية والوطنية .

كذلك اقفلت صور وخرجت فيها تظاهرة شعبية من العمال والمزارعين والحرفيين والطلاب بثقت حوالي عشرة الاف متظاهر حتفوا صوتا واحدا ضد السلطة ورددوا مطالب الجماهير في الحد من الغلاء وضرب

الاحتكار .. ومظاهرات قرى عديدة في قضاء صور : البازورية ، حويا ، قانا ، العباسية ، والبرج الشمالي .

في بنت جبيل ، اصدرت الاحزاب والقوى الوطنية التقدمية بيانا مشتركا فضح جزئية المطالب التي استجابت لها قيادة الاتحاد العمالي لتأجيل الاضراب ودعت الاهالي الى تأييد الاضراب الشعبي . وقد اقفلت البلدة يوم ٦ شباط وخرجت مظاهرة من المدن وخيمة مواطن تتحدى الارهاب الاسعدي — الحكومي وقوانين الطوارىء المفروضة على اهالي جبل عامل .

في النبطية اقفلت المدينة بعد سلسلة ندوات وسهرات واجتماعات تمهيدا لتنفيذ الاضراب الشعبي . وخرج سبعة الاف مواطن الى الشارع ، وعرفت معظم قرى النبطية تحركات واسعة من تظاهر واضراب وقطع طرق ، وخاصة في الدوير والشرقية وانصار وكفرحيم وزوطر وكفر تبنيت وكفرمان .

غضبة جبل لبنان والبقاع

البقاع ، شرقه وغربه ، اعلن غضبه على سياسة التجويع والتشريد والاهمال والغلاء والاحتكار ، اضربت معظم المدارس في زحلة وبعلبك وشمسطار وتعلبايا وسعدنايل وقب الياس وعلي النهري وجب جنين . وقامت تجمعات ومظاهرات .

وشملت حركة الاضراب الطلابي والشعبي عدة قرى في جبل لبنان . في جبيل قامت تظاهرة ضمت اكثر من ٦٠٠ من الطلاب والاهالي ، في حمانا ، اضرب طلاب الثانوية الرسمية . وفي الشوف ، اضربت مدارس المختارة والخربة ومعدران وبعقلين وعالية والشويفات . وفي الجبة ، اضربت البلدة وتظاهر مئات الاهالي الذين طالبوا بانصاف المزارعين والعمال وتحقيق الضمان الصحي للعمال الزراعيين والفلاحين وضرب الاحتكار ومكافحة الغلاء .

في بيروت ، نفذ اضراب طلابي شمل معظم المدارس والجامعات تضامنا مع المطالب الشعبية ضد الغلاء والاحتكار . وقد حاولت الاحزاب اليمينية كسر الاضراب في الثانويات . واضح تحالف احزاب اليمين وادعياء الناصرية المسطر على اتحاد الجامعة اللبنانية نشاطه بالنعب عن اجتماع الروابط والاتحادات الطلابية الذي عقد لتنظيم الاضراب ومسيرات الاحتجاج . لكنه اضطر ، تحت ضغط الاستنكار الطلابي الواسع ، الى المشاركة الرمزية . وانطلقت مسيرة طلابية حاشدة ، شكل جمهور القوى الديمقراطية عمودها الفقري ، انتهت عند مقر الاتحاد العمالي العام خطب فيها حسن حبلا باسم الاتحادات الطلابية ، معلنا تصميم الطلاب على مواصلة النضال واستنكارهم لمساومات القيادات النقابية اليمينية التي نكلت عن سلاح الاضراب العام في مواجهة السلطة حامية الاحتكار .

عمال المكلس : لا لتخاذل القيادة النقابية اليمينية

وعبرت الطبقة العاملة في بيروت هي ايضا عن رفضها قرار الاتحاد العمالي العام .. نطق باسم عمال منطقة المكلس الصناعية الذين اضربوا صبيحة يوم السادس من شباط وقطعوا طرق بيروت — برمانا طوال ثلاث ساعات ، بمبادرة من « اللجان العمالية » تجمع اكثر من الف عامل وساروا في مسيرة على باقي مصانع المنطقة دعوا فيها زملاءهم لوقف العمل احتجاجا على الغلاء واستنكارا لدعي تمثيل الطبقة العاملة الذين تحولوا الى عامل لجم وتمييع لنضالاتها .

وليس ادل على اهمية تحرك عمال المكلس من نوع ردود الفعل التي اثارتها ، لقد لخص ربنه عجوري دلالتها في جريدة « الصفا » عندما قال « انها المرة الاولى التي لا تنقيد فيها القاعدة العمالية بقرارات اتخذت على اعلى مستويات القيادة النقابية ان هذا التحرك « غير الرسمي » لا يقتصر على دافعه المطلبي (غلاء المعيشة) وانما يضع موضع التساؤل القيادات السياسية في المجتمع ، والاهم من ذلك قياداته النقابية » .

وكان طبيعيا ان ترد هذه القيادات النقابية اليمينية بالهستيريا المفترضة بالذي بدأ يشعر ان الارض بدأت تميد تحت قدميه . وكان هذا محور التصريح الذي ادلى به غيربال خوري، هذا في حين تضامن مع اضراب عمال المكلس عدد من النقابيين والهيئات النقابية والسياسية المختلفة .

وواصل عما ل المكلس اضرابهم الاحتجاجي على الغلاء وعلى تخاذل اليمين النقابي يوم السابع من شباط حيث امتنعوا عن الدخول للعمل وقطعوا! طريق بيروت — برنامار مجددا .وقد عزل عمال المكلس قلة من العناصر الهامشية التي توافدت الى المنطقة بقصد زج العمال في اعمال يائسة وفي مشاريع « تصعيد » لا افق لها . طوال يومين ساجل مناضلو « اللجان العمالية » هذه العناصر امام مئات العمال وكشفوا غربتهم الكاملة عن منطلبات النضال العمالي ومشاريعها الافرادية اليائسة التي لا تنم الا عن انعدام الثقة بالعمل العمالي الجماهيري المنظم . وقد عاد عمال المكلس الى العمل ليمهدوا لمجابهة الهجوم المعاكس للدولة وارباب العمل ، ليواصلوا النضال من اجل مطالبهم ومطالب الطبقة العاملة اللبنانية واوسع الجماهير الشعبيةضد تحميل هذه الجماهير اعباء ازمات نظام النهب والسمسرة ... ومن اجل اختيار العمال لقيادة تمثل مصالحهم وتهتدي بها محل القيادة اليمينية التي تتحول اكثر فاكثر الى شرطة احتياطية لارباب العمل والدولة في صفوف الطبقة العاملة .

هكذا عبرت جماهير لبنان عن غضبتها ضد نظام السمسرة والنهب والانتفاع . ضد نظام تدهور مستوى معيشة الشعب والبطالة والهجرة والتشرد . وهكذا اعلنت عن ادانتها لليمين النقابي وتمردت على محاولاته لجم نضالاتها وتمييع تحركاتها . والمعركة مستمرة ...

لبنان

زيارة الشيخ بيار لمصر
"الكتائب" تقطف ثمار السياسة المصرية الجديدة

منذ اكثر من اسبوع والشيخ بيار الجميل في مصر على رأس وفد كتائبي لاجراء مباحثات رسمية هناك مع المسؤولين على مستوى الدولة والاتحاد الاشتراكي العربي . وبالفعل جرت مباحثات بين الامين الاول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي والوفد الكتائبي ومن المقرر ان يقابل الوفد أنريس السادات يوم السبت .

ولاول مرة منذ ٢٤ سنة يزور الشيخ بيار «المنصورة» مسقط رأسه . وراء هذا الانقطاع الطويل بين الشيخ بيار ومصر قطيعة سياسية بين مصر عبد الناصر التي قادت معركة التصدي للاستعمار الغربي والرجعية العربية تحت راية الوحدة والتحرر وبين الكتائب اللبنانية التي تمثل واحدة من القوى الرجعية الرئيسية في لبنان المرتبطة بالغرب المعادية للوحدة والداعية للتجزئة والفكر الانعزالي .

وكان الشيخ بيار قد سن هجوما عنيفا في مؤتمر الكتائب الاخير على القيادات السياسية العربية التي كانت تنادي بالوحدة والتحرر والتي بسبب دعواتها هذه اساءت للعرب جميعا على حد زعمه . وتحول الشيخ بيار هذه القيادات مسؤولية الحاق الهزائم بالشعوب العربية بسبب معاداتها للغرب .

والشيخ بيار الذي يزور مصر الان لم يغير رأيه في قضايا الامة العربية سواء ما يتعلق منها بما يسمى «الخطر العربي على لبنان» او بموقع لبنان اصلا ودوره في معركة الامة العربية في سبيل التحرر والوحدة .

يقول الشيخ بيار في لقائه مع الصحفيين المصريين : « ان اتفاق القاهرة قد ارغمنا عليه .. الدولة في لبنان نخلت عن مسؤولياتها على بعض المناطق لمجهولين .. خلافنا مع المزعنين الذين لا ينتمون للمقاومة والفلسطينيين بصلة .. وعن الميليشيا والسلاح الذي يبادي الكتائب يقول : حدثفوضى في لبنان وخرجت السلطة من يد السلطة لان الاخوان العرب فرضوا علينا هذا الشيء. »

والشيخ بيار يجزم انه ليس هناك من انفتاح كتائبي بل هناك تطورات في الجانب الاخر : « نحن لم نكن غير منفتحين بل انتم » .

ان مصر التي شكلت على امتداد العشرين سنة الماضية في ظل القيادة الناصرية صلة الوصل بين الشيخ بيار ومصر العربي ومغربه تندفع الان في ظل القيادة السياسية الجديدة بادارة كفيها للعالم العربي بصفة مكاسب النظام الناصري وفي طليعتها عروبة مصر . ان الجديد اذن الذي يفتح امام الكتائب طريق القاهرة هو «الانفتاح المصري» على الغرب ، والانكفاء الاقليمي لنظام الرئيس السادات . يقول الشيخ بيار : « ان اعظم ما فعله الرئيس السادات قضاؤه على الفوغائية التي كانت بيعدكم عنا » .. ثم ان نقف الشيخ بيار اليوم ليقول « انه مع الوحدة اذا ما تحققت بشكل طبيعي » في هذا الوقت الذي بانت فيه الدعوات الوحدوية على يد الانظمة العربية بعقد اي مضمون تقدمي معاد للاستعمار كتلك التي برفع لواءها المقدم القذافي في المهازل الوحدوية .

ان زيارة الشيخ بيار لمصر زيارة تصفية للحسابات القديمة . وان ما يسمى «الانفتاح الكتائبي» على العالم العربي هو في حقيقته تكيف مع الاوضاع السياسية والتطورات التي استجدت بعد حرب تشرين للاستفادة منها وتوظيفها لبنانيا .

فالحركة الوطنية في لبنان باتت مرشحة فعلا اكثر من اي وقت مضى للوقوف على النقيض التام للسياسة المصرية وبات الخلاف الحدد للنظام المصري تلك القوى الرجعية المرتبطة بالاستعمار بعد الانفتاح الجديد على الامبريالية وانهيار الحواجز بين معسكري السعودية ومصر .

ان الكتائب سارع لقطف ثمار هذا النهج المصري المناقض لحركة التحرر الوطني العربية لموظفه باقامة تحالف احزاب طائفية وقومية يمينية بشكل احباطي النظام في وجه تنامي الحركة الوطنية الديمقراطية واليسار في لبنان .

مع اقتناع معركة رئاسة الجمهورية بطبخ الكتائب الى الاستفادة من الوزن السياسي للنظام المصري ضمن حساباتها وبالطبع بسحد بطب الخاطر من دعاة انهاء الصراع مع الامبريالية وعلى رأسها امريكا .

لقد استطاعت الكتائب ان تنتزع من السيد عاصم قانصوه ادانة للحركة الشعبية التي انفجرت في طرابلس ضد الغلاء والاحتكار عندما شنت السلطة حملتها التأديبية ضد الحركة الوطنية واعتقلت ماروق المقدم ورفاقه . وتزعم الان حلف الاحزاب الرجعية على الصعيد الطلابي كما جرى في معركة انتخابات الجامعة اللبنانية (تحالف الوعي—الساداتيين) ضد القوى الديمقراطية لتعيد سحتر الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة لارادة السلطة ولتصفي مكاسب الحركة الطلابية التي حققتها بنضالها .

اخيرا ، ان بروز وجه التنازل والتمييع لا يجوز باي حال من الاحوال ان ينسي استمرار نهج القمع والانفراد في السلطة والانكال المتزايد على المؤسسة غير المدنية . ان احداث طرابلس في اواخر العام الماضي ، واستمرار الملاحقات ضد المناضلين في شتى انحاء البلاد ، واستمرار سياسة معاداة كافة الحريات النقابية والفردية والشعبية .. كلها ادلة اضافية على

المقاومة

من "مطار الثورة" إلى سنغافورة والكويت
لعبة خطف الأبصار والسياسة الانشقاقية

تحت شعار « محاربة الامبريالية في كل مكان » ، والتضامن « الاممي » ، جرى خوض جولة جديدة من اعمال الابتزاز ، بعد مسرحية مأساوية امتدت اكثر من اسبوع من سنغافورة الى الكويت ، ثم دخلت البايان في نهاية المطاف ، حتى يصبح تلابتزاز مضمونا ونتائج ملموسة .

ومرة اخرى ، يلتقي « دعاة الارهاب الفردي » مع زمر من المعتوهين والمختلين عقليا من دعاة تشكيل « جيش احمر لتحرير العالم كله » ، في محاولة للفت الانظار مجددا وبعد غياب طويل نحو سياسهم المهافتة ومنهجهم الفكري الاخذ في الاندحار .

الا ان المسالة هذه المرة تتعدى حدود سياسة الارهاب الفردي وتمجيد « البطولة » الفردية التي درجت الجبهة الشعبية وحلفيها البابانى على الترويج لها . فالتاريخ القريب يذكرنا بأن الجبهة الشعبية قد اعلنت وفي تصريحات رسمية ومتكررة عن اقلاعها عن سياسة مطاردة الطائرات ، وتحويل كل مسافر مسكين في اي مطار في العالم الى رمز مجسد للامبريالية العالمية ، وفي تصريحات قادتها كان يبدو ان مثل هذا التراجع لم يأت نتيجة لمراجعة لسياسة الارهاب الفردي وكل بربرياتها النظرية المضحكة ، بل كان على حد قولهم — ارضاء واكراما لعيون الاصدقاء في البلدان الاشتراكية والقوى التقدمية والديمقراطية على نطاق العالم ، التي ابدت دوما استنكارها لهذا النمط من الاعمال — لا بأس .. حتى لو انتهى كل الضجيج والزوابع التي اثارتها الجبهة الشعبية حول صحة «استرانجية !» مطاردة الطائرات والشركات في كل مكان ، واصرارها الذي لا يعرف حدودا على « مبدأية » هذا الخط ، انتهى كله الى التراجع على أساس المجاملة للاصدقاء في العالم .. حتى لو كان هذا ما حدث ، فهو دليل على اتساع افقهم وادراكهم بأن هناك حلفاء واصدقاء في العالم غير الحليف البابانى الشهير .

ما الذي جرى مؤخرا حتى تضرب الجبهة الشعبية عرض الحائط بكل تعهداتها الماضية، وتنكر للموقف الجماعي الذي اعلنته قيادة منظمة التحرير التي اكدت دوما « عدم مسؤوليتها » عن اعمال من هذا النمط واستنكارها لها ؟!

في هذه المرحلة التي يدور فيها صراع حاد وحاسم من اجل تاكيد حق منظمة التحرير في تمثيل الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره ، في وجه المخططات الاميركية — الاسرائيلية — الهاشمية الرامية الى الانتقاص من هذا الحق وطمسه ، وصولا الى تحقيق حل يؤدي الى تبديد الشعب الفلسطيني وضرب حركته الوطنية ، تأتي اعمال من هذا النمط حتى تصب الماء في طاحونة هذه السياسة المعادية.

فمقابل اتفوكيد عتى وحدة القيادة الفلسطينية ، ووحدة موقفها ونضالها من اجل انتزاع حقوق الشعب الفلسطيني في المرحلة الراهنة من بين انياب الاعداء ، تأتي اعمال « الارهاب الفردي » حتى تدلل على ارتداد احد اطراف هذه القيادة عن وحدة الموقف والعمل المشترك .. واميمانا من هذا الطرف في مثل هذه السياسة الانشقاقية لا يتردد عن اعلان مسؤوليته علنا ولاول مرة منذ زمن طويل ، عن عمليات من انمط الارهابي الذي وقع ، خروجا على الموقف المعلن والمتكرر بالتنصل من مسؤولية هذه الاعمال واستنكارها الذي اكدته القيادة الفلسطينية دوما . ورغم ان هذا الطرف (الشعبية) يتبنى على الصعيد السياسي موقفا عدميا ، يدير ظهره للصراع الدائر ولمصالح الشعب الفلسطيني في المرحلة الراهنة ، تحت غطاء من اللفظية الثورية الرنانة ، مقابل موقف الاغلبية المطلقة للقوى الوطنية الفلسطينية ومعها جماهير الشعب ، الا ان موقفه السياسي يتمادى الان الى حدود التمرد على سياسة القيادة الفلسطينية ، والاصرار على الظهور بمظهر من لا تعنيه وحدة هذه القيادة بقليل او كثير امام الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والرأي العام العالمي .

وبجانب ذلك .. لنست هذه هي المرة الاولى التي يعمل فيها هذا الطرف على شد انظار الشعب نحو الطائرات في السماء بدلا من شد انظارها نحو الصراع الدائر على ارض الواقع . قبل ايلول ١٩٧٠ ، بينما كانت القوى الوطنية وكل الشعب مشدودين الى الصراع اللاهب والذي يؤذن بالانفجار في كل لحظة على أرض الاردن ، بادر هذا الطرف الى ممارسة لعبة خطف الابصار نحو السماء « ومطار الثورة » ، لتضيع في تلك اللحظات الحاسمة — الارض التي يفترض ان يدور عليها الصراع ، وتصبح عندهم قطعة من الصحراء الخالية ، بعيدا عن هموم الشعب ،

في اقصى شمال الاردن ، وتتكرر الان مأساة ايلول ١٩٧٠ على شكل ملهاة ، تلم بعد بمقدور اعمال من هذا النمط ان تخطف ابصار احد ، أو ان تغطي على عري واغلاس اصحابها السياسي . وعندما تفرط الشعب الفلسطيني في الصراع من اجل دحر الاحتلال عن ارضه ، وردع مخططات اقسامه والحاقه بين اسرائيل والهاشميين ، حتى يتمكن من تقرير مصيره وممارسة سيادته الوطنية ،فان اصحاب السياسة العدمية واللفظية يجدون انفسهم على هامش الصراع الدائر . وعندها لا تلقى لفظيتهم « الثورية » اي رواج في صفوف الشعب ، بعد ان تجاهل همومه ومصالحه المباشرة ، فان سبيلهم للانخراط في الصراع بدلا من التوقوف على هامشه ، لايكون بتصحيح خطهم التساسي البائس كما يعتقدون ، بل بالعودة الى لعبة خطف الابصار نحو سماء معدة وارض بعيدة . ولكن في هذه المرة ، لن يخطف اللعبة غير ابصار اصحابها وتزيد من فقدان توازنهم السياسي وغما هم نحو مزيد من العزلة .

بقية موضوع صفحة "٤"

دروس ومهام من معارك ٦ شباط

وتوقف نتيجة كل هذه الاجراءات ، وعلى الاخص قدرة الدولة على تحديد الاسعار وتخفيضها ، وما عدا ذلك كلام بكلام .

□ ان الاعتماد على سياسة التمييع والاحتواء بضاعف من اهمية الموقف الذي تتخذه الحركة الشعبية من السلطة وتناقضاتها لاشك في ان استغلال تناقضات اجتنه الحكم لعب دوره في فرض هذه السياسة على سلطة متخورة بالتنازلات ومطالبة بالتصدي للحرب التي يشنها «الانقلاب» من فوق رؤوس حكومة «كل لبنان» التي تنضح اكثر فاكثر مدى كونها «حكومة لا احد» ، ولا حتى رؤساء الكتل المنتمين فيها . ولعل ابرز درس تعلمته الجماهير ، واكدته، خلال تحركات الاسبوع الاخير ، الا تثق الا بنضالاتها . من هنا الاهمية القصوى لمنع الانسياق وراء اوهام التحالف مع اجنحة الحكم باسم سياسة «عدو عدوي صديقي» وضبط خطى الحركة الشعبية خوفا من ان تستغل المعارضة اليمينية نضالات الحركة الشعبيةلصالحها .

□ اخيرا ، ان بروز وجه التنازل والتمييع لا يجوز باي حال من الاحوال ان ينسي استمرار نهج القمع والانفراد في السلطة والانكال المتزايد على المؤسسة غير المدنية . ان احداث طرابلس في اواخر العام الماضي ، واستمرار الملاحقات ضد المناضلين في شتى انحاء البلاد ، واستمرار سياسة معاداة كافة الحريات النقابية والفردية والشعبية .. كلها ادلة اضافية على استمرار هذا الوجه من نهج السلطة والنظام .

ثانيا :

ان ضغط القيادة النقابية اليمينية من اجل تعليق الاضراب العام كان يرمي الى دق الاسفين بين الطبقة العاملة وباقي فئات الشعب اللبناني الكادح . على ان تمرد اقسام واسعة من الطبقة العاملة وباقي الجماهير في شتى انحاء البلاد على قرار التأجيل لم يكتف بافشال هذه الخطة . لكنه انطوى على عدد من الدلالات :

□ لاول مرة في تاريخ لبنان ينضح مدى تقبل فئات جماهيرية واسعة للدور الطليعي للطبقة العاملة في النضال الشعبي، وللدور الحاسم لسلاح الاضراب العمالي العام في انتزاع المطالب الشعبية الملحة . عشرات الالوف من الجماهير غير العمالية ابدت الاضراب واصرت على تنفيذه واعلنت استعدادها ليس فقط للانضواء تحت لوائه وانما ايضا لتنفيذه رغم قرار التعليق . وهذا هو الرد الجماهيري الكاسح علىسياسة التأجيل والتمييع التي يعتمدها الموجهون النقابي . لم تكتشف اوساط متزايدة من الطبقة العاملة فاعلية سلاح الاضراب العام وحسب وانما اكتشفته فئات جماهيرية واسعة الى جانبها . وهذه الحالة تشكل نقطة هامة في مسار النضال الجماهيري اللبناني . في نيسان الثاني ١٩٧٢ ، كان الاضراب العمالي العام اطارا للتعبير عن تقمة جماهيرية واسعة ضد سياسة القمع واغتيال عمال غندور . في ٢٨ اب ، ابطل ارباب العمل والدولة ، بالتعاون مع اليمين النقابي ، الفاعلية الكبرى للاضراب ضد الغلاء والاحتكار . اما ضخامةالالتفاف حول اضراب ٦ شباط ، فتعبر عن القدرة ليس فقط على الاستخدام الفعال لهذا السلاح من قبل الطبقة العاملة ، وانما ايضا ، وهذا هو الاهم ، استعداد جماهير واسعة من الفلاحين والحرفيين والكسبة الى الانضواء تحت لواء برنامج الطبقة العاملة والانخراط بالنضال الى جانبها وحتى تحت قيادتها .

هذا يعني ان تنفيذ اضراب ٦ شباط « بالتقسيط » لا يلغي البتة ضرورة تكثيف الجهود لفرض تنفيذ الاضراب العمالي والشعبي الشامل باسرع وقت . بوصفه الوسيلة الرئيسية بيد الجماهير لانتزاع مطالبها .كما يعني ايلاء المزيد من الاهمية لجهد توحيد نضال كافة فئات الشعب وتأمين التفافها حول برنامج دقيق ومشترك .

□ حتى ٦ شباط ، كان نمو التناقض بين الطبقة العاملة وبين التركيبة النقابية العمالية بقيادة اليمين النقابي يعبر عن نفسه بالاضرابات المعمالية بمعزل عن الحركة النقابية (كما في اضراب معامل غندور) وباتساع حالة النذمر الواسعة في صفوف القواعد العمالية — وبخاصة عمال الصناعة — التي يتزايد شعورها بوطأة الازمة الاقتصادية ونتائجها الاجتماعية ، وبحرمانها من المكاسب الضئيلة التي نالتها ((الارستقراطية العمالية)) . اما في ٦ شباط ، فقد تجلى هذا التناقض المتنامي بين الطبقة العاملة والتركيبة النقابية بقيادة اليمين باشكال ارقى بكثير اهمها تمرد اتحاد عمال الجنوب واضراب اكثر من عشرة الاف عامل في اكثر من ١٥٠ مصنع ومحترف في منطقة المكلس . وهذا ما يزيد في الحاح العمل على بناء اشكال التنظيم القاعدي للطبقة العاملة ، وتنمية معارضة عمالية موحدة ضد اليمين النقابي ، والنضال في قيادة الاتحادات والقواعد العمالية من اجل المزيد من العزل والكشف لليمين النقابي تمهيدا لاسقاط مواقعه على طريق بناء حركة نقابية جماهيرية موحدة وديمقراطية بقيادة تقدمية ان ما يمليه ذلك من مهام على كافة القوى الديمقراطية واليسارية داخل الحركة العمالية من مهام لم يعد يقبل اي تردد وتأجيل .

ومهما يكن من امر ، فان فرض تنفيذ الاضراب العمالي العام باسرع وقت يتطلب على رأس ما يتطلب تعزيز النهبئة القاعدية، وتوسيع اشكال الضغط على اليمين النقابي، وشن النضال المنظم ضده . وبدون ذلك ، يبقى امكانية استخدام سلاح الاضراب العام معزولة عن القوى القادرة على تحقيقها .

بعد شهر ونصف من الغزو الايراني

الثورة في ظفار أقوى من أي وقت مضى !

مضى على الغزو الايراني لظفار ــ الاقليم الجنوبي من عمان ــ اكثر من شهر ونصف. فماذا حقق حتى الان ؟

اول ما في الامر ان شاه ايران اعترف صراحة بتدخله العسكري في سلطنة عمان. وخذل الحكام والقادة العرب الذين يفضلون ادعاء ان لا معلومات اكيدة لديهم حول الغزو الايراني . في السابع من شباط ، ادلى الشاه بحديث خاص الى صحيفة « الديلي تلغراف » البريطانية قال فيه :

« لقد قدمنا لسلطان عمان المساعدة التي طلبها منا . واظن ان الوصف الدقيق للوضع هو ان المشاة الايرانيين كللوا انفسهم بالمجد عندما طهروا خلال الشهر الماضي طريق ظفار بين صلالة ومسقط التي كان يسيطر عليها الثوار » . ووصف الثوار بانهم « همجيون واميون » لا يستحقون تسميتهم « قوات تحرير » .

من جهة ثانية ، اعترف قابوس نفسه بالغزو الايراني في حديثه الاخير الى سليم اللوزي في « الحوادث » . يدعي الثوار ان الايرانيين نزلوا في جزيرة ام الغنم عند مضيق هرمز ، يقول اللوزي . ويرد السلطان » الحقيقة ان الايرانيين نزلوا علنا في مطارات صلالة ، ولم ينزلوا في الجزر » ! مرة ثانية ! لا حاجة لاتباع سياسة التعمية ، ايها الحكام العرب : نزل الايرانيون «علنا». والمعنيون بالامر لا هم محرجون ولا هم مترددون في اعلان ذلك .

على كل حال ، ما الذي حققه الغزو الايراني حتى الان ؟ يدعي شاه ايران ان قواته ساهمت في تطهير الطريق بين صلالة ومسقط (التي يسميها ثوار الجبهة الشعبية « الخط الاحمر ») . السلطان قابوس لا يدعي ذلك . كل ما يدعيه انه باشر باعادة فتح الطريق وانه يعمل على شق الطرقات بين سهل صلالة ومرباط ، ولكن ما الذي حل بتصريحات شاه ايران عشية الغزو عندما وعد بـ « سحق » الثورة في ظفار خلال اسبوع ، الاحراج بملأ اسئلة سليم اللوزي الى قابوس : « قبل عامين جئنا الى هنا . زرت منطقة صرفيت في جبال ظفار . وسمعت من معظم العسكريين الذين قابلتهم ان ثورة ظفار ستصفى خلال ستة اشهر على الاكثر .. الان تبدو الثورة اقوى مما كانت ، رغم انكم استعنتم بقوات كومندوس ايرانية ؟ » .

بالفعل ، بعد اكثر من ثلاثة اعوام على مجيء قابوس للحكم وبعد عشرات الوعود المتكررة بتصفية الثورة ، بعد زيادة حجم الوجود البريطاني ، واللجوء الى الضباط الاردنيين من قتلة الشعب الفلسطيني ، وبعد الاستعانة بالوف من «الكومندوس» الايراني ... الثورة في ظفار اقوى من قبل .

هذه هي حصيلة شهر ونصف من الغزو الايراني :

□ خلال عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، انسحبت قوات السلطنة من معظم مراكزها على « الخط الاحمر » بين صلالة ــ تمريت ــ مسقط بعد ان تعذر عليها حماية هذه المراكز من تصاعد هجمات قوات جبش التحرير الشعبي والميليشيا الشعبية . وطبعا ، لم تقدم قوات الجبهة الشعبية على «احتلال» هذا الخط والتمركز فيه . على ان هذا الانتصار اجبر قوات السلطنة على الانكفاء في السهل . والسعي لاحتلال المناطق الجبلية انطلاقا من المشارف الصحراوية الشمالية. طوال اكثر من عامين ، اصيبت هذه الخطة بالهزيمة تلو الهزيمة . بقي للسلطنة مركزان رئيسيان : فيصال في شمال المنطقة الشرقية وصرفيت في شمال المنطقة الغربية وعدد من المراكز الصغيرة التي تسعى ، ولكن عن عبث ، لقطع خط تموين الجبهة في « ممر هوشي منه » الذي يصل بين المنطقة الغربية المحررة والمنطقة الشرقية عبر المنطقة الوسطى « الخط الاحمر » . ولا تزال هذه المراكز محاصرة ، تتعرض لهجمات متصاعدة باستمرار .

□ لقد استعادت قوات المرتزقة ، بمساعدة قوات الغزو الايرانية « بعض المراكز على « الخط الاحمر » . لكن نصيب هذه المراكز لا يختلف عما اصاب سابقاتها : انها هدف لعمليات القنص والحصار والهجمات الخاطفة منذ ان اقيمت . وقد تكبدت قوات الغزو وقوات المرتزقة مئات الخسائر في هذه المراكز .

□ عند انكشاف الغزو الايراني ، ساد الارتباك في صفوف « الفرقة الوطنية » المكونة من متساقطين وبعض ابناء ظفار . رفضت معظم هذه الفرق المشاركة في القتال ، لا بل اخذت مجموعات منهم تهرب بسلاحها وعتادها وتنضم الى صفوف الثوار . وعبثا يحاول سليم اللوزي الاستفهام عن سبب عدم اطلاق يد هذه الفرق لـ « تصفية التمرد في ظفار » ليواجه بالاجوبة الغامضة والمتهربة.

بعد شهر ونصف من الغزو الايراني ، الثورة في ظفار اقوى من قبل . والذي يطلع على مدى التخبط في اجوبة قابوس على صفحات « الحوادث » في محاولته اليائسة لتبرير فشله الجديد وفشل غزو قوات الشاه لا يستطيع الا ان يكتشف ضخامة الانتصارات التي تحققها قوات الثورة .

السلطان الذي استعان ويستعين بالمرتزقة البلوش والباكستانيين والهنود وبضباط المخابرات الاردنيين والضباط والطيارين الانكليز واخيرا ليس اخرا باكثر من ثلاثة الاف جندي ايراني .. يدعي انه يواجه مؤامرة شيوعية عالمية في ظفار . وان من الادلة على ضعف الثوار اضطرار قوات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الى القتال معهم (دون تقديم دليل واحد على ذلك) وانهم استعملوا صواريخ «كاتيوشا» السوفياتية لقصف القاعدة البريطانية في صلالة يوم ٦ شباط . اولا ، يا جلالة السلطان ، الصواريخ التي سقطت على قاعدة حمانك البريطانيين في صلالة لم تكن من طراز « كاتيوشا » . وهذا دليل على مدى جهلك وجهل خبرائك العسكريين الاجانب . وثانيا في يوم ٦ شباط ، وطوال ايام حرب تشرين ، كانت قواتك تخوض الغارات الانتقامية ضد مساكن المواطنين وابار المياه والماشية والزرع !

يختتم سليم اللوزي حديثه مع قابوس بهذا الانطباع : ثورة ظفار شيبت شعر قابوس . فعلا ان حروب التحرير الشعبية ((تشيب شعر)) السلاطين وسواهم من عملاء الاستعمار واعداء الشعوب . ولكن اما آن الاوان لثورة ظفار ان تستثير بعض الحياء لدى انظمة جامعة الدول العربية ، فتتخذ ولو توصية واحدة بادانة اعتداء سافر صريح على دولة عربية مفترض انها عضو في هذه الجامعة . كذلك آن الاوان لان تتخذ كل الدول الاشتراكية ، وعلى الاخص الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية ، موقف الادانة الواضحة للغزو الايراني ، وتضاعف حملة الدعم المعنوي والمادي والعسكري للثورة في عمان التي تجابه الان تكالبا لا مثيل له من القوى الامبريالية والعميلة .

واخيرا ، ليس اخرا ، الثورة تشيب السلاطين . لا بل تقضي عليهم . لكن عظمة تضحياتها وانتصاراتها تخرس ايضا السنة الناطقين باسم السياسة الاميركية والايرانية في الصحافة اللبنانية الذين لن ((يشيب شعرهم)) في ((المنطقة)) وراء تبرير جرائم قابوس وسواه !

عمان تعلن عن اجراء تحقيق واسع حول التمرّد العسكري ، وحمد الفرحان يعد خيوله للتسابق نحو تشكيل حكومة جديدة

بدأت في مقر قيادة الجيش عملية تحقيق واسعة لاكتشاف المحرضين على التمرد العسكري الاخير ، وخاصة ان دوائر السلطة في عمان ترجح ان تكون العملية مدبرة ومنظمة! وتشن اجهزة السلطة حملة دعاوية هدفها التاكيد بأن تمرد الجنود وضباط الصف وخاصة في اكثر الاولوية ولاء للملك والنظام ، لا يمكن ان يكون عفويا وبسبب من الظروف المعيشية الخانقة في الاردن وازدياد ثراء كبار الضباط ونهبهم مقابل ازدياد بؤس الجنود ، ناهيك عن بؤس الجماهير الشعبية الواسعة التي لا تتمتع بادنى الامتيازات التي يوفرها النظام لجنود جيشه ، وبغض النظر عن نتائج التحقيق .. سواء كان هناك محرضون ام لم يكن ، فالنتيجة واحدة في كل الحالات .. لم يعد بمقدور سياسة السلطة ان تكبح جماح التناقضات الاجتماعية والسياسية الحادة التي تعم البلاد والتي بدأت تنخر جسمها نفسه ، وتمزق حتى الولاء القبلي والعشائري الذي كانت تركن اليه ضمن اطار الجيش الذي تفخر بكونه « اكبر مؤسسة اقتصادية في البلاد » ! .. ولو كان هناك محرضون ، فليسوا هم الذين خلقوا هذه الاوضاع والتناقضات ، بل سيكونوا قد لجأوا الى الاستفادة منها .. وتذكر اقاويل السلطة الاردنية حول « وجود محرضين ، واستبعاد تمرد الجنود ضد ولي نعمتهم وسيد البلاد » ، على حد تعبير رئيس الوزراء زيد الرفاعي ، بأقاويل نظام المغرب بعد كل انقلاب بأن الجنود لا يتمردون ضد الملك ، وانما هم دوما ضحية سحر خفي لبعض المحرضين !

وقد ذكرت بعض المعلومات ان بعض المنشورات قد وزعت في عمان تدعو الى تشكيل حكومة برئاسة **حمد الفرحان** الذي وصفته جريدة « النهار » بناء على معلومات المصادر الاردنية بأنه ينتمي الى مدرسة وصفي التل !

ومن المعروف ان حمد الفرحان (راجع ما كتبناه في العدد السابق تعليقا على محاضرته) يمثل ابرز وجوه البورجوازية الكبيرة الاردنية التي تنتقد سياسة النظام الراهنة والتي لا تمتاز « بالتصلب الكافي ضد الفلسطينيين » ! وتدعو الى الاجهاز على حقوق الشعب الفلسطيني باسم « الوحدة المقدسة » . وبعد ان فقدت هذه الطبقة رجلها القوي بفقدان وصفي التل ، برز بين صفوف تكتله السيد الفرحان بصفته الشخصية الاكثر جاذبية وقدرة على توحيد صفوف القوى والفئات الاجتماعية التي مثلت قاعدة حكومة التل ، والتي تضم ممثلي البورجوازية الكبيرة شرق الاردنية والفئات اليمينية المتطرفة بين صفوف البورجوازية البيروقراطية (كبار الضباط وعلى رأسهم الشريف ناصر بن جميل الذي تضاءل نفوذه في السلطة بعد ذهاب التل) .. عدا عن كون السيد الفرحان تشده صلات خاصة باحدى القوى الفلسطينية التي تتخذ موقفا رافضا من الحقوق الوطنية الراهنة للشعب الفلسطيني مما يوفر له العطاء والتبرير لسياسته !

الاسبوع في سطور

التنسيق السياسي والعسكري بين القاهرة ودمشق

اتفاقية الدفاع المشترك : معانيها ونتائجها

جاءت اتفاقية الدفاع المشترك التي وقعت في الاسبوع الماضي بين سوريا والجمهورية العربية المتحدة نتيجة لمرحلة طويلة من اللقاءات والمفاوضات بدأت في الربيع الماضي بشكل أولي ثم ما لبثت تطورت الاحداث وكوامن الخطر التي لاحت فيها ، ان قفزت بها واضعة الجميع وجها لوجه امام المسؤوليات الكبيرة المفروضة عليهم لمواجهة التحرك الرجعي الواسع الذي قادته السعودية والاردن ضد سوريا ، بالتواطؤ مع اسرائيل، والذي لجأ لاتباع كافة الاساليب الممكنة ، سواء السياسي منها او العسكري .

ولذلك فان بنود الاتفاقية سعت للاحاطة بكل هذه الاوضاع ، وتأكيد الاستعداد للرد عليها .

فعلى الصعيد العسكري قالت الاتفاقية « تعتبر الدولتان المتعاقدتان كل اعتداء مسلح يقع على اية دولة منهما او قواتها اعتداء عليهما ، ولذلك فانهما عملا بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانهما ، تلتزمان بان تبادر كل منهما الى معونة الدولة المعتدى عليها ، وبان تتخذا على الفور جميع التدابير ، وتستخدما جميع ما لديهما من وسائل ، بما في ذلك استخدام القوات المسلحة لرد الاعتداء » .

ويمكن لهذه المادة ان تعتبر ردا على اية محاولة عسكرية اسرائيلية وهي في نفس الوقت محاولة للرد على مشاريع التآمر الاردني المسلح ضد سوريا .

اما على الصعيد السياسي العربي والدولي فقد ذكرت الاتفاقية « تتشاور الدولتان المتعاقدتان بناء على طلب احداهما في الحالات الدولية الهامة التي تؤثر على سلامة اية واحدة منهما او استقلالتهما . وفي حالة خطر حرب داهم او قيام حالة مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدولتان المتعاقدتان على الفور باتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف » .

وتشمل هذه المادة الاستعداد لمواجهة أي خطر خارجي مهما كان نوعه ومهما كان مصدره ، مستكملة بذلك ابعاد الرد على اي خطر عسكري .

وتأتي هذه الاتفاقية ببنودها العسكرية والسياسية لتكون جوابا على الاخطار الكبيرة التي تحيط بسوريا والمتمثلة بالتحرش الاسرائيلي الدائم بحدودها ، وبالتآمر الرجعي الخارجي عليها ، والذي يأتيها احيانا عن طريق السعودية ، واحيانا اخرى عن طريق الاردن ، اعتقادا من الغرب والرجعية العربية بان السيطرة على الحكم السوري هي بداية الطريق لفرض سيطرة كاملة على منطقة الشرق العربي تعزل الجمهورية العربية المتحدة داخل حدودها ، وتمنعها من ممارسة دورها الثوري في المنطقة .

كذلك تأتي هذه الاتفاقية ببنودها العسكرية والسياسية لتذكر بالظروف المتشابهة التي تعرضت لها سوريا في عامي ٥٦-٥٧ ، عندما كانت قضية حلف بغداد في ذروتها . ففي تلك الفترة كانت بغداد بدل الاردن تمثل اليد الضاغطة والمتآمرة على سوريا . بينما كانت اسرائيل توالي اعتداءاتها العسكرية محاولة ان تشكل مع الحشود التركية كماشة محكمة حول الحدود السورية تؤدي لسقوطها في شبكة الاحلاف .

وكما كان اللقاء السوري المصري في تلك الفترة تعزيزا لصمود سوريا في وجه الاخطار ، واستلاما لزمام المبادرة في قيادة المعركة ضد حلف بغداد، فان اللقاء السوري المصري يؤدي في هذه الفترة نفس الغرض ، وينتزع

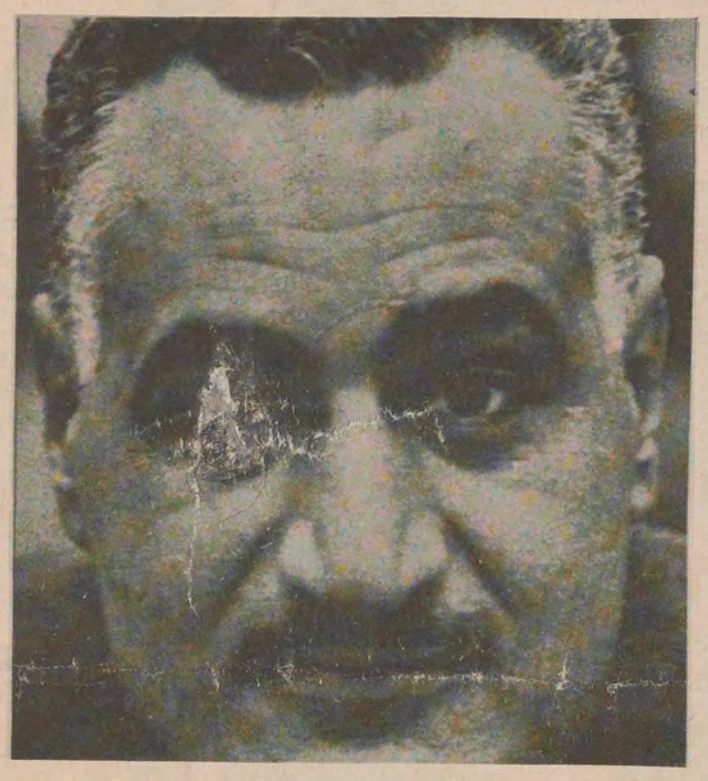

زمام المبادرة في قيادة المعركة ضد الحلف الاسلامي وما يرتبط به من مشاريع تآمرية .

ولكن المعنى الاكثر تحديدا للاتفاقية ونتائجها يكمن في ان الوضع السوري يصبح بهذه الاتفاقية اكثر قدرة على مواجهة التحدي الاسرائيلي ، الذي بدأ يتصاعد في الفترة الاخيرة نحو التهديد بالعدوان الشامل . ومما لا شك فيه ان اسرائيل من ضمن الظروف الحالية ستفكر اكثر من مرة قبل الاقدام على عمل عسكري ضد سوريا ، واضعة في اعتبارها كل التطورات المحتملة لاي انفجار على الحدود مهما كان نوعه او مستواه .

اما على الصعيد العربي العام ، فان اتفاقية الدفاع المشترك بين سوريا والمتحدة ، تشكل اول خطوة ملموسة تلرد على التحديات الرجعية والاسرائيلية ، بعد تجميد سياسة مؤتمرات القمة ، ومبادرة الدول العربية المتحررة لاستلام مسؤولياتها كاملة في هذا المجال . ويمكن لهذه الخطوة ان تكون بداية لتجمع عربي رسمي يضم كافة اطراف المعسكر التحرري ، ليتطور نحو اوضاع اكثر تحديدا وفعالية . واذا اتسع نطاق هذه الاتفاقية ليشمل الجزائر والعراق واليمن ، فان الرد العربي التحرري على سياسة السعودية واحلافها يصبح قادرا على ترجيح كفة الصراع لصالحه بشكل نهائي وغير قابل للبحث .

هذا وقد اعتبر المراقبون الموقف الاردني الاخير الداعي لتحسين العلاقات مع الدول العربية المجاورة ، نتيجة اولية لخطوات التقارب بين المتحدة وسوريا . اما في النطاق الاسرائيلي فان المراقبين يميلون للاعتقاد بان اسرائيل ستبدأ بالتفتيش عن سند دولي جديد ترد به على التكتل العربي العسكري . وتعكس هذه الردود الاردنية والاسرائيلية ، بدء ادراك كافة الاطراف لحدوث تغير جذري في موازين القوى في المنطقة باسرها .

■■ بيروت

الرياض وعمان تنتقلان من الاحتجاج الى التمهيد لقطع العلاقات مع لبنان

دخلت العلاقات اللبنانية مع كل من السعودية والاردن مرحلة بالغة الدقة .. وتبذل وزارة الخارجية كل ما في وسعها لمنع استمرار التدهور في العلاقات ، بعدما تبلغت - مباشرة او مداورة - استعداد كل من حكومتي الرياض وعمان للوصول الى حد قطع العلاقات الدبلوماسية مع لبنان اذا لم تحل حكومته « الاشكالات القائمة » .

والاشكالات القائمة لاتتعدى بعض المقالات والتعليقات في عدد من الصحف اللبنانية ، تتوجه بالنقد او بالهجوم الى الحكم القائم في المملكتين السعودية والهاشمية ..

وفي منتصف الاسبوع الماضي عاد الى بيروت الدكتور سعيد الاسعد ، السفير اللبناني في عمان ، يحمل معه احتجاجا خطيا وتهديدا شفويا بقطع العلاقات .. وعلى الاثر عقد رئيس الجمهورية اجتماعا ضم رئيس الحكومة ووزير الخارجية واستعرض فيه - بالتفصيل - مراحل العلاقات بين لبنان والعاصمتين العربيتين الغاضبتين . ولقد تقرر بنتيجة هذا الاجتماع التشدد في ملاحقة الصحف التي « تسيء الى علاقات لبنان باشقائه العرب » ، واجراء مزيد من الاتصالات مع المسؤولين في كل من الرياض وعمان لتجنب القطيعة الكاملة وذيولها .

■■ عمان

منع مكرر ! .

● اصدرت الحكومة الاردنية بلاغا رسميا بمنع دخول مجلة « الحرية » ومجلة « فلسطين » ملحق جريدة « المحرر » وجريدة « المحرر » ومجلة « الحوادث » ، وجريدة « الاحرار » اللبنانية ، الى الاردن لتعرضها احيانا بالنقد للحكم الاردني .. وكان اول بلاغ بمنع هذه المجلات والصحف البلاغ الخاص بمجلة « الحرية » ..

كما تصدر تعليمات يومية ، وليست قطعة ، بمنع دخول الصحف والمجلات المصرية الى الاراضي الاردنية اذا كان فيها ما يسيء الى حكام الاردن ...

وكانت نتيجة القرار عمليا منع هذه الصحف والمجلات من دخول الاردن كلية .

كلمة

بعد عشر سنوات :

نحو عدوان جديد وانتصار جديد !

بعد عشر سنوات من العدوان الثلاثي على قاعدة قوى التحرر العربي وطليعتها الثورية في مصر ، يبدو واضحا ان ذلك العدوان الاستعماري لم ينته تماما ولم يتوقف بالهزيمة التي حاقت به عام ١٩٥٦ ، وانما هو باق ومستمر ، بل انه الان اعنف مما كان واشرس نتيجة عاملين :

□ الاول : ازدياد قدرة قوى التحرر العربي على الصمود ، بفضل بلوغها مرحلة الوضوح الفكري ، وبفضل اغتنائها بالخبرات النضالية عبر صداماتها اليومية بقوى التآمر الاستعماري والامبريالية العالمية .

□ والعامل الثاني : حلول الولايات المتحدة الاميركية مكان فرسان العدوان الثلاثة بعدما انسحبت فرنسا لتقاتل على ارضها محاولة استخلاص حريتها واستقلالها من براثن الحليف الاقوى ، وبعدما تحولت بريطانيا من « شريك » الى « اداة » قد لا يزيد دورها عن دور اسرائيل كثيرا .

على ان شراسة المعتدي لا تعني قدرته على احراز النصر بقدر ما تعني تعاظم قوة المستهدف بالعدوان ... ونظرة واحدة الى خريطة المنطقة العربية تظهر ما يحشد الان ويجيش للجولة التالية والحاسمة مع قوى التحرر العربي ، وتظهر بالتالي قدرة هذه القوى على القتال والصمود والبقاء.

واذا كانت قوى التآمر الاستعماري قد تخلت ، مكرهة عن بعض اساليبها ومنها الغزو الصريح والمكشوف فان اساليبها الجديدة المرتكزة الى الاختباء خلف قلاع الرجعية ودفعها الى الميدان وقد البستها عدة الحرب كاملة لن تحقق لها اغراضها ولن تموه الحقيقة لا على العرب ولا على شعوب الارض كلها .

بعد عشر سنوات من العدوان الثلاثي يبدو كل الفرقاء مستعدين للجولة التالية والاخيرة .. وتبدو قوى التحرر العربي وهي تتاهب لخوض غمار هذه الجولة الحاسمة لانها تدرك تماما انها تقاتل في صف حتمية التاريخ ، وحتمية التطور الانساني .

وقوى التحرر العربي ، ترى ان قدرها [illegible] انها ، مرة جديدة ان تنصر حتمية التاريخ ، وان تنصر كرامة الانسان في كل ارض . من هنا تقبل على معركتها بكل هذه الثقة بالنفس ، وكل هذه الثقة بقدرتها على احراز النصر .. مهما كانت شراسة المعتدين ..

((الحرية))

المضاعفات الاقتصادية للأزمة المصرفية في لبنان

بقلم: محمد كشلي

ازمة بنك انترا ليست ازمة بنك فقط .. انما هي ازمة مصرفية ومالية عامة ستؤثر بلا ادنى شك – على مجمل الوضع الاقتصادي .. وستكون لها مضاعفات ونتائج اقتصادية خطيرة ستبدأ بالظهور – وبعضها بدأ – شيئا فشيئا.

فبنك انترا لم يكن مصرفا عاديا .. فهو يعادل في حجمه اكثر من نصف المصارف اللبنانية .. فقد كان حجم الودائع الموجودة فيه يبلغ باقل تقدير حوالي ٨٠٠ مليون ليرة لبنانية ، بينما لم يصل حجم الودائع الموجودة في جميع المصارف اللبنانية الاخرى ثلثي هذا التقدير . هذا عدا الشركات الكبيرة والمؤسسات العديدة التي ترتبط بهذا البنك ويملك قسما كبيرا من اسهمها . لذلك فالازمة التي تعرض لها هذا البنك ليست كأزمة البنك العقاري مثلا ، التي كان بالامكان حصرها في نطاق البنك نفسه ، ومعالجتها على هذا الاساس . وكذلك ليست هي مجرد أزمة مصرفية يكفي وضع حلول مصرفية ومالية لها تدور حول تشديد الرقابة على المصارف ، وعلاقة البنك المركزي فيها .. كما يجري البحث في اوساط الدولة والمصارف . ان لهذه الازمة مضاعفات اقتصادية اساسية ستمس الاقتصاد اللبناني كله ، وستضع نظام الاقتصاد الحر على طريق الازمة الدائمة . فقد انتهت مرحلة الازدهار والنمو – التي ظهر الان بوضوح انها لم تكن ازدهارا او نموا حقيقيا – ، وبدأ النظام الرأسمالي – على تركيبه اللبناني الخاص – يفرز نتائجه الاقتصادية .

وتحاول الرأسمالية اللبنانية آن تخفي هذه الحقيقة تماما ... فاخذت تعيد الحديث عن « الاعجوبة اللبنانية » . وكما آن المرحلة السابقة من الازدهار والنمو الاقتصادي لم تكن بسبب اعجوبة خاصة ، بل كانت نتيجة عوامل اقتصادية خارجية ، وفي مقدمتها تدفق رؤوس الاموال العربية من الخارج .. كذلك فان للمرحلة الجديدة عواملها الاقتصادية التي ستفرض نفسها سواء اكانت هناك اعجوبة ام لم تكن !

والغريب ان بيار آده رجل المال والاقتصاد ورئيس جمعية المصارف يتحدث عن الازمة بلغة غير اقتصادية فيقول بأن الاعجوبة اللبنانية ستتغلب على الازمة ! .

ما هي المضاعفات الاقتصادية للازمة ؟

هناك عدة مضاعفات اساسية سنتعرض لها بايجاز ، وهي :

١ – انخفاض كبير في تدفق رؤوس الاموال من الخارج .
٢ – التدهور في ميزان المدفوعات .
٣ – مصير انترا ..
٤ – الانزلاق نحو تبعية كاملة للرأسمال الاجنبي .
٥ – الانكماش الاقتصادي ..

بيار اده : رجل المال والاقتصاد حين يتحدث بلغة غير اقتصادية !

١ – انخفاض كبير في تدفق رؤوس الاموال من الخارج

ان احد اسباب ازمة بنك انترا كانت بداية هذا الانخفاض في تدفق رؤوس الاموال من الخارج وخاصة من البلدان العربية المنتجة للبترول .

وقد كان هذا التدفق عاملا اساسيا في النمو الاقتصادي الذي عرفه لبنان في العشر سنوات الاخيرة ، وبالتالي في نمو القطاع المصرفي .

ويتعرض هذا التدفق الان الى انخفاض كبير نتيجة عدة عوامل ، أهمها :

١ – ارتفاع الفائدة في الخارج .
٢ – نمو القطاع المصرفي ومجالات الاستثمار في البلدان التي تأتي منها رؤوس الاموال ، وخاصة الكويت .
٣ – ضيق مجالات الربح في لبنان .
٤ – الازمة المصرفية الاخيرة ، وما تولده من مضاعفات على صعيد الثقة في ايداع الاموال في المصارف اللبنانية .

لا يمكن النظر الى هذا الموضوع الخطير من زاوية عامل واحد من هذه العوامل الاربعة الاساسية .. فهذه العوامل مرتبطة بعضها ببعض وتؤثر جميعا على الانخفاض الكبير المتوقع في تدفق رؤوس الاموال من الخارج .

لذلك لا يمكن القول بانه ردا على ارتفاع الفائدة في الخارج لا بد للمصارف اللبنانية ان ترفع الفائدة لتحافظ على مودعيها – كما يردد بعض الخبراء الاقتصاديين الرأسماليين وبعض الاوساط السياسية – . وقد جاء هذا القول في مقال للدكتور الياس سابا نشرته جريدة النهار مؤخرا : « ان المفروض على المصارف اللبنانية الا تدع مودعيها يسحبون اموالهم لايداعها في الخارج للاستفادة من ارتفاع سعر الفائدة . اذن آن على هذه المصارف ان تبادر فورا الى رفع الفائدة على ان تقابل هذا الارتفاع برفع الفوائد على سلفياتها في الداخل ، او بزيادة استثماراتها في الخارج حيث سعر الفائدة اعلى ، آو بانقاص نسبة ارباحها » .

ان هذا القول غير صحيح ، فأن عامل ارتفاع الفائدة في الخارج مرتبط ببقية العوامل التي ذكرناها .

فكيف يمكن رفع الفائدة في الداخل اذا ضاقت مجالات الربح في لبنان ، وهل بالامكان رفع الفائدة على السلفيات التجارية والعقارية والاستهلاكية وغيرها التي تشكل النسبة الكبيرة من سلفيات المصارف اللبنانية ... اي هل بالامكان رفع نسبة الارباح اكثر في التجارة والعقار ، وهل تستطيع السلفيات الصناعية والزراعية على قلتها ان تؤمن هذا الارتفاع في الفائدة ؟

ثم هل بالامكان منافسة ارتفاع الفائدة في الخارج عن طريق استثمارات خارجية للبنوك اللبنانية الضعيفة امام بنوك الرأسمالية العالمية القوية والمتينة ؟..

ولماذا يلجأ المودعون الى البنوك اللبنانية ولا يلجأون الى البنوك العالمية – والتي لها فروع في لبنان – وهي التي توحي لهم بالثقة والاطمئنان ؟

ان كل ذلك يؤكد ان خروج الرساميل من لبنان سيستمر ، وآن مستوى تدفق رؤوس الاموال الخارجية سينخفض انخفاضا كبيرا . ومن هنا يأتي الخطر الذي سيصيب الاقتصاد اللبناني نتيجة اعتماده الكبير على هذا العامل . وهذا سيعكس نفسه على تدهور ميزان المدفوعات ...

٢ – تدهور ميزان المدفوعات

ان العجز الكبير في الميزان التجاري يغطيه فائض في ميزان المدفوعات .. – يبلغ هذا العجز حوالي مليار ليرة – .

وهذا الفائض في ميزان المدفوعات يأتي من ثلاثة مصادر اساسية :

١ – فائض في ميزان الخدمات .
٢ – ارساليات وهبات المهاجرين اللبنانيين والمساعدات الاجنبية الخارجية ..
٣ – فائض حساب رؤوس الاموال الاتية من الخارج .

ويغطي المصدر الاخير ثلث العجز – على الاقل – في الميزان التجاري .

وهكذا فان انخفاض تدفق رؤوس الاموال من الخارج سيؤثر تأثيرا كبيرا على ميزان المدفوعات . ويزيد على ذلك آن المصدر الثاني اي الهبات وارساليات المهاجرين – قد بدأت تنخفض ايضا لاسباب كثيرة آهمها ضيق مجالات الهجرة ، ومنع البلدان التي يقيم فيها المهاجرون اللبنانيون – خاصة في افريقيا – من اخراج اموالهم وارسالها الى لبنان . ولا بد ان يؤثر انخفاض هذين المصدرين بدوره على فائض ميزان الخدمات ، خاصة وان الخدمات تعتمد فيما تعتمد على رؤوس الاموال الخارجية

ان هذا التدهور في ميزان المدفوعات منتظر .. ولا بد ان يعكس ذلك نفسه على خلل في الاقتصاد اللبناني الذى اعتمد على العوامل الخارجية في نموه وتطوره ، فاقدا قاعدة آنتاجية تؤمن توازن ميزان مدفوعاته .. وكل ذلك سيترك اثاره على الوضع النقدي والمالي .

٣ – مصير انترا ...

ان انترا كما اشرنا في بداية المقال ليس مصرفا عاديا .. لذلك فانه بعد الازمة يتعرض لصراع كبير لتقرير مصيره وورآثته . ويدور هذا الصراع بين الكتل الرأسمالية والعالمية . ويتمثل هذا الصراع في الحلول والمقترحات العديدة المعروضة لحل ازمة انترا :

● آيجاد مجموعة من رجال الاعمال والمؤسسات المالية لتشتري اكثرية اسهم البنك وتؤمن له سولته ، ثم يعود من جديد الى ممارسة اعماله ونشاطه . وهذا الحل تتبناه جمعية المصارف ورئيسها بيار آده . ويبدو ان وراء هذا الحل تكتلا رأسماليا محليا واجنبيا يهدف الى احتكار السيطرة المالية على الاقتصاد اللبناني .

واذا اضيف الى هذا الحل آقتراح بيار اده الذي يطالب فيه بالدمج المصرفي وذلك بأيجاد تكتل مصرفي بين عدد من المصارف للتخفيف من المزاحمة غير السليمة .. يتضح الهدف من ذلك وهو ايجاد احتكار رأسمالي خاضع ومرتبط بالاحتكارات الرأسمالية العالمية ..

● شراء البنك من قبل مؤسسات اجنبية وخاصة الاميركية ، كما اتضح من العروض السريعة التي قدمها «الودفيغ» اثناء الازمة .

● تدخل الدولة على شكلين :

١ – انقاذ المؤسسات والشركات اللبنانية المرتبطة بانترا كشركة طيران الشرق الاوسط وراديو اوريان ، والمرفأ وغيرها ، وذلك بشراء الدولة لاسهم البنك في هذه الشركات .

٢ – شراء الدولة لاسهم بنك انترا لادارته او تحويله الى مصرف حكومي للانماء . ويؤدي هذا الحل ايضا الى انقاذ الشركات والمؤسسات المرتبطة بانترا ، وذلك حين يتم فصل العمل التجاري في البنك عن العمل المصرفي .

وهذا التدخل تطالب به – خاصة الشكل الاول منه – مجموعة من المؤسسات والمصارف اللبنانية خوفا من تدهور وضعها وسيطرة الرأسمال الاجنبي أو التكتل الاحتكاري للقضاء عليها .

الا انه يبدو من هذا الصراع كله ، ان توازن القوى الاقتصادية وبالتالي السياسية اقرب الى تحقيق الحلول التي تفضي الى الاحتكار وسيطرة الرأسمال الاجنبي . وهذا هو الخطر الاساسي الذي يتعرض له الاقتصاد اللبناني في هذه المرحلة .

٤ – الانزلاق نحو تبعية كاملة للرأسمال الاجنبي

ويساعد هذا الخطر ان المضاعفات التي ستصيب النظام المصرفي ستؤدي به حتما الى الانزلاق نحو تبعية كاملة للرأسمال الاجنبي ، وذلك بسيطرة البنوك الاجنبية على القطاع المصرفي سيطرة كاملة . فالودائع التي سحبت من المصارف بعد الازمة وفتح البنوك اتجه بعضها الى البنوك الاجنبية . والودائع الباقية لا بد آن تسير في نفس الاتجاه . وهـ[illegible] ودائع الاخرى التي لم تسحب بعد ، وهي الودائع الخاضعة لعلم مسبق او ذات اجل – وهي عادة كبيرة – وينتظر ان تنتقل ايضا الى البنوك الاجنبية . اي ان الودائع اللبنانية منها آو الخارجية التي ستبقى في لبنان ، ستفضل البنوك الاجنبية لسبب رئيسي وهو متانة وضع هذه البنوك وقدرتها على تأمين السيولة من مراكزها الرئيسية في الخارج ، ثم قدرتها على استثمار الاموال في الخارج بواسطة مراكزها بارباح اكبر .

وهذا كله سيعرض المصارف اللبنانية الى ازمات ستدفع بها اما الى الارتماء والخضوع للرأسمال الاجنبي نهائيا والاندماج به .. او الى توقف اعمالها .

قد يكون انشاء مؤسسة لبنانية لضمان ودائع المصارف اللبنانية مساعدا على صد هذا الاندفاع ، الا آن الزمن الذي ستصرفه الدولة والجهاز السياسي الذي تسوده الصراعات السياسية الشخصية ، لاقرار هذه المؤسسة وانشائها ، سيسمح بهذا المصير !..

٥ – الانكماش الاقتصادي ..

ان الانخفاض الكبير في تدفق رؤوس الاموال في الخارج ، وبالتالي قلة حجم الودائع في القطاع المصرفي ، والخلل في ميزان المدفوعات.. كل ذلك سيؤثر على الحركة التجارية والخدمات والعقارات التي تشكل حوالي ثلثي الدخل الوطني .

ان الحركة التجارية تعتمد بشكل رئيسي على التسلفات والقروض المصرفية . وقد بلغت هذه التسلفات التجارية والاستهلاكية حوالي مليار ليرة . انانخفاض الودائع لا بد ان يصيب هذه التسليفات بانخفاض كبير ، يزيدها تخوف المصارف من التسليف بعد الازمة وخاصة اذا فرضت – كما هو متوقع – قيود مصرفية للاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة .

كل ذلك سيتفاعل بعضه ببعض ويؤدي الى الحد من الاستهلاك والحذر والترقب في استثمار الاموال ، كما يؤدي ايضا الى ضيق مجالات العمل ، واخيرا الى نوع من الجمود الاقتصادي .

ما هو الحل ؟

هناك نوع من الاتجاه نحو سياسة مالية قائمة على تدخل الدولة ، كما حدث في الرأسمالية العالمية بعد ازمة الكساد العظيم عام ١٩٢٩ . وهذه السياسة المالية تعتمد على نظرية كينز الرأسمالية الجديدة التي تجاوزت نظرية الرأسمالية التقليدية لادم سميث وغير القائمة على حرية المنافسة الكاملة وعدم تدخل الدولة .

ويبدو ان هذا الاتجاه سائد في الاوساط المالية والاقتصادية اللبنانية لانقاذ نظامالاقتصاد الحر او تطويره الى مرحلة جديدة قائمة على تدخل من الدولة على هذا الاساس .

يقول الدكتور الياس سابا معبرآ عن ذلك :

« ان مركز الصدارة في عملية منع حدوث الانكماش الاقتصادي فيبقى للمالية العامة .. اذ على الدولة في هذا الظرف بالذات ان تتوسع في تنفيذ مشاريعها الانمائية وبالتالي تزيد مجموع نفقاتها من اجل التعويض بذلك عن انخفاض مستوى الانفاق الخاص .. اي ان مثل هذا الوضع يتطلب آن تلجأ الدولة الى تحقيق عجز في موازنتها حتى ولو كانت ليست بحاجة الى ذلك . وهذا ما يعرف بالسياسة المالية التعويضية .. ونرانا مضطرين للتشديد على هذا الامر نظرا لما سمعناه مؤخرا عن نية بعض المسؤولين بتاخير تنفيذ بعض المشاريع الانمائية بسبب الحالة الراهنة » .

ان الفرق كبير جدا بين الرأسمالية الصناعية المتطورة في الولايات المتحدة التي طبقت عليها هذه الحلول ، وبين الرأسمالية اللبنانية الفاقدة لقاعدة صناعية او انتاجية . آن تدخل الدولة في هذا الاتجاه لن يحل ازمة الجمود والتقلص الاقتصادي في لبنان . فالسياسة المالية التي طبقت على الرأسمالية الصناعية ساعدت على اعادة الرواج الى الصناعة والتجارة ، وبالتالي حاولت منع حدوث الازمة الدورية التي تصيب النظام الرأسمالي .. وهناك عاملان اساسيان تفاعلا مع هذه السياسة المالية وهما :

١ – الانتاج الصناعي الحربي الواسع الذي اخذت الدولة تقوم به .

٢ – خروج رؤوس الاموال من الداخل الى الاستثمار في الخارج – ظاهرة الاستعمار – .

وهذان العاملان مفقودان بالطبع فيلبنان !.. بل نجد هنا ظاهرة عكسية وهي الاعتماد على رؤوس الاموال من الخارج للاستثمار في الداخل .

ان هذا الاتجاه في الحل لن يقدم الا حلولا جزئية وبسيطة وغير قادرة على حل الازمة نهائيا .. او اعادة الازدهار والنمو الى الاقتصاد اللبناني .

ما هو الحل ، اذن ؟

لن نجد هذا الحل في اطار النظام الرأسمالي القائم . فالرأسمالية اللبنانية بتركيبها الخاص عاجزة عن افراز حلول جذرية لمشاكلها وازماتها ...

محمد كشلي ■■

ملاحظات قانونية حول :

صغار المودعين والصلح الواقي

ومسؤولية اعضاء مجلس ادارة البنك

بعد كثير من الجدل ، وقليل من التعديل ، وبعد مظاهرات شعبية ومداولات رسمية ومناقشات عامة حامية ، أقر مجلس النواب مشروع الخمسين مليون ليرة الذي اعدته الحكومة كتدبير سريع لضمان اموال صفار المودعين في بنك انترا .

وفيما فهم من خلال الارقام التي نشرت (وهي غير دقيقة) فان عدد صغار المودعين يبلغ نحو ٢٦ الف مودع ، أي اكثر من نصف العدد الاجمالي للمودعين البالغ نحو ٤٨ الف مودع تزيد مجموع ودائعهم عن الـ ٦٠٠ مليون ليرة ، حسبما تقول ميزانية بنك انترا الاخيرة .

وعدد المودعين يلعب دورا هاما في مثل الوضع الراهن الذي يعيشه بنك انترا الان ، ذلك ان طلب الصلح الواقي الذي تقدم به البنك يستدعي (بعدما تثبت للمحكمة سلامة دفاتره وحساباته وكشوف ديونه والتزاماته) موافقة الاكثريتين اللتين هما :

□ اولا : اكثرية عدد المودعين ... اي اكثرية الـ ٤٨ الف مودع .

□ ثانيا : اكثرية ودائع البنك .. اي اكثرية القيمة الاجمالية للودائع البالغة ٦٠٠ مليون ليرة .

اي ان محكمة التجارة ، في حال تثبتها من صحة حسابات البنك ، واطمئنانها الى انه لا يخفي افلاسا احتياليا ، ستعمد الى توجيه الدعوة الى المودعين جميعا لجلسة تصويت .. ويتوجب آن تحضر اكثريتهم العددية (اكثر من النصف) على ان تكون هذه الاكثرية مالكة فعلية لاكثر من نصف القيمة الاجمالية للودائع ، لتكون الجلسة قانونية ، فاذا توفر هذا الشرط توجب آن تصوت اكثرية ثلثي هؤلاء مع طلب الصلح الواقي ليعطى للبنك ، والا رد طلبه واعلن افلاسه حكما وسرت عليه قواعد الافلاس وتدابيره .

ومبلغ الخمسين مليون ليرة الذي ستدفعه الحكومة لضمان اموال صغار المودعين هو قرض بلا فائدة ستاخذه الحكومة من البنك المركزي لهذا القرض ، على آن تستعيده (او تستعيد ما تيسر منه) من موجودات بنك انترا بعدما يتم العثور على حل لازمته ، او خلال تصفيته لا فرق .

ولسوف تدفع الحكومة لكلصاحب وديعة في حدود الخمسة الاف ليرة كامل حقه ، وتدفع ما يتبقى من المبلغ المرصد لهذه الغاية لاصحاب الودائع التي لا تزيد واحدتها عنالعشرة الاف ليرة بالافضلية ، فاذا ما تبقى شيء دفع لاصحاب الودائع التي لاتزيد واحدتها عن الـ ١٢ الف ليرة .

ومن زاوية القانون فان مقاضاة ومعاقبة اعضاء مجلس ادارة البنك لا تتم الا اذا تبين انهم وافقوا علىبعض التصرفات التي الحقت ضررآ بالبنك .. في تلك الحالة يعتبرون مسؤولين شخصيا عن الافلاس .. وللمثال فقط يمكن الاستشهاد بما جرى في البنك العقاري عندما اعلن افلاسه : اذ لم تكتف المحكمة بملاحقة رئيس مجلس الادارة ومدير البنك (جورج دباس) وانما امتدت تدابيرها حتى شملت السيد احمد الداعوق وغيره من اعضاء مجلس أدارة البنك المذكور .

وثمة سابقة اخرى تعود الى نحو عشرين سنة او يزيد : فعندما اعلن افلاس بنك صيدح ، عمدت المحكمة الى استصدار مذكرة توقيف بحق رئيس مجلس ادارته واوقف فعلا ، كما شملت التدابير القضائية يومئذ بعض اعضاء مجلس ادارة ذلك البنك الذي اعلن افلاسه على ٦ ملايين ليرة فقط لا غير ، وليس ٦٠٠ مليون مثلا او مليارا من الليرات ..

بعد يوماً ٢٠ :

فضائح جانبية على هامش الأزمة المالية

بعد حوالي عشرين يوما من انفجار الازمة المالية التي اطاحت ببنك انترا ، تكشفت وقائع وجوانب كثيرة كانت مخفية او مجهولة بعضها اخطر على مصالح من ازمة انترا نفسها ..

وليس الامر متعلقا بالحكومة التي استفوت مؤخرا – رغم هلهلتها – بضعف اصحاب القوى الفعلية والاساسية ، والا لكان هنا يسير الحل ..

كذلك فالامر لا يتعلق ببنك انترا وحده وانما هو يتجاوزه ليترك بصمات ثقيلة السواد فوق العديد من جوانب الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية في لبنان ..

الآن ، وبعد عشرين يوما من لحظة انفجار الازمة ، يبدو جليا ان ما حدث في انترا وله كان – على خطورته – فضيحة صغيرة بالقياس الى الفضائح الاخرى التي تركتها الازمة وذيولها عارية من غير ستار !

ما هي تلك الفضائح ، واين تمت، ومن هم ابطالها ؟!

قد يكون مؤسفا اننا لا نستطيع – بعد – تسمية الاشياء باسمائها ، ولكننا سنترك للوقائع ان ترسم ملامح الطريق ، وان تحدد المسؤولين ((والابطال)) ، ولو بالرمز او الاشارة او الايماءة من بعيد .

□□ اول ما كشفه واكدته الازمة : ان وضع بنك انترا كان موضع شبهة منذ زمن طويل، سواء بالنسبة لاوضاعه العامة وارتباطاته المختلفة في الخارج، او بالنسبة لاوضاعه الداخلية بدءا بمجلس ادارته وطريقة تركيبه وانتهاء بموازناتها وارقامها الهائلة والمهيبة .

اكثر من مسؤول قال مثل هذا الكلام او الح اليه ، بل وهب بعض المسؤولين – من نواب وموظفين كبار – الى التذكير باتهامات سابقة وجهوها الى البنك كمؤسسة او بالذات الى امراطوره ديكتاتوره المطلق السيد يوسف خليل بيدس ، المؤسس ورئيس مجلس الادارة منذ التاسيس وحتى ايام خلت .

هنا قد نخطر بالبال بعض الاسئلة الساذجة .. منها :

● لماذا لم يقطع الشك باليقين منذ ان ثارت (او اثيرت) الشبهات حول انترا ومؤسسيه، وخاصة يوسف بيدس بالذات ؟!

● لماذا لم يمنع البنك من السيطرة على بعض المرافق الحيوية والمؤثرة على سلامة الاوضاع الاقتصادية في لبنان ، بل وعلى ازدهاره وانسيابه الى اخر المعزوفة المعروفة ؟!

صانع النواب والوزراء ...

□□ ثاني الامور الخطيرة التي كشفتها الازمة : النفوذ السياسي الهائل، والمريب في نظر البعض ، الذي يتمتع به بنك انترا .

واذا كان بعض اصدقاء البنك يزعمون ، هذه الايام، ان الحكومة الحالية هي اول حكومة ليس فيها وزير لانترا منذ ست او سبع سنوات، فالهم لايخجلون مطلقا عن التذكير بان حصتهم في بعض الوزارات السابقة وصلت الى وجود اربعة وزراء لانترا في حكومة من ١٢ وزيرا !!

عبدالله الباقي :
لا نستطيع ان نضغط ..

منير ابو فاضل :
مخابرات مركزية ؟!

كذلك فان هؤلاء الاصدقاء لا يترددون في القول : ان لانترا احد عشر نائبا ((صنعهم وفبركهم)) هو ، ثم اجلسهم على مقاعد ممثلي الشعب المسؤولين عن التشريع والمشرفين على تطبيق القوانين ومحاسبة الحكومات ؟

بل ان هؤلاء يتباهون الان ، والعديد من النواب يتزاحمون على شرف الدفاع عن البنك ، بان نحوا من سبعين نائبا (من اصل ٩٩) لهم ارتباطات او علاقات مع انترا (بين قروض وديون وسلفيات ومرتبات شهرية وخلافه) .. من هنا فهم مطمئنون تماما الى ان المجلس لن يقدر ، حتى لو اراد ، ان يتخذ اي قرار من شانه الاضرار بالبنك او تجريح المسؤولين عنه وخاصة رئيس واعضاء مجلس ادارته .

نجيب صالحه : لا يعرف ؟!!

من يهدد من ؟!

ولعل هذا يفسر بعض الكلمات ذات المعنى الخاص التي قيلت في مجلس النواب خلال مناقشة التدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهة ازمة انترا وما خلفته من ذيول واشكالات ..

ففي احدى الجلسات وقف انائب انطون المالح، احد محامي البنك ، يرد على من هاجمه فاطلق تهديدا مبطنا خطير الدلالة ، اذ قال ما معناه ان بعض ملفات بنك انترا مشمولة بقانون سرية المصارف ، وهذا يبقيها بعيدة عن كل نقاش .. ثم اضاف فقال : ان ثمة ملفات اخرى في البنك لا يشملها قانون سرية المصارف ، ومنها ملفات الديون والقروض والسلفيات والهبات (والمرتبات) التي كان يدفعها البنك لبعض اقطاب السياسة والاعمال في لبنان ..

ولقد لفت الانظار ذلك الصمت الرهيب الذي ساد صفوف النواب على اثر كلمات المالح هذه ، التي تضمنت انتهديد المبطن ذا الدلالة الخطيرة .. وكان في طليعة الصامتين ذلك القطب الذي لمع اسمه مؤخرا من خلال هجمة له صاعقة على البنك وبيدسه والاخرين !

الصحفو تزييف الحقائق .. بالمجان؟!

□□ ثالث الامور الخطيرة التي كشفتها الازمة : التفوق الصحفي والاعلامي الذي يتمتع به البنك، والذي يمكن اعتباره تتمة طبيعية لنفوذه السياسي .

لقد وقفت الغالبية الساحقة من الصحف اللبنانية موقفا غريبا بل وشائنا في قضية بنك انترا : اذ اندفعت تدافع عن بيدس وشركائه، وتؤكد سلامة اوضاع البنك ، وازدياد موجوداته وممتلكاته عن المطلوب منه في حين رفض الرئيس المنتدب واعضاء مجلس ادارة البنك ان يؤكدوا هذه الواقعة على مسؤوليتهم الشخصية .

اكثر من ذلك : وقفت كثرة الصحف (مثل بعض النواب) في موقف مزيف الحقائق على الناس، واختلقت للبنك المعاذير والتبريرات ، بل هي وجدت لغياب يوسف بيدس عن لبنان في هذا الظرف الحرج منطقا مقنعا لاصحابها ، فاخذت تذكر بعطلة يوسف بيدس وبذكائه الخارق ، واخذت تمني المواطنين، لفترة، بعودة الساحر يوسف بيدس وفي يديه الحل – المعجزة، وملايين الليرات تسبقه في برقيات ، او تصحبه في حقائبه، او تتبعه في شيكات وحوالات عاجلات !

القلة التي تملك الكثرة ..

□□ وكان بين ما كشفته الازمة ايضا ان الكثرة الساحقة من اسهم البنك يملكها عشرات من المساهمين اللبنانيين والعرب، اذ تبين ان ٨٢ شخصا (منهم ٦ بيادسة هم السيد يوسف بيدس وزوجته وداد واولاده الثلاثة واخوه ابراهيم) يملكون / ٥٤٢٧٠٦ / سهما من اصل مجموع اسهم البنك البالغة ٦٠٠ الف سهم .

اي ان ٨٣ شخصا فقط لا غير يملكون سبعة اعشار اسهم بنك بلغ مجموع اصحاب الودائع فيه نحو ٤٨ الفا او يزيد .

□□ وكشفت الازمة ايضا ان السيد يوسف بيدس يملك باسمه ١١١٢٨١ سهما ، وباسم عائلته (زوجته واولاده) ١٠ الاف اخرى ، وباسم اخيه ابراهيم ١٠٥٦ سهما ، اي ما مجموعه ١٢٤٢٣٣٣٤٧٠ ليرة لبنانية .. اي من خمس رأسمال البنك .

نواب ((الشعب)) ..

□□ وان ثمة خمسة من ((نواب الشعب)) في لبنان بين كبار المساهمين في انترا يملكون ما مجموعه ٨٢٢١٦ سهما ، وثلاثة منهم من اعضاء مجلس ادارته، مع ملاحظة ان واحدا منهم يملك بمفرده / ٧١ الف / سهم ، اي ما قيمته الاسمية ٧ ملايين و ١٠٠ الف ليرة (واقيمته الفعلية اكثر من هذا الرقم بكثير) .

لا احد يعرف .. واكل يدافعون !

□□ ان السيد يوسف بيدس، وحده، كان يعرف حقيقة الحالة المتدهورة في البنك ويفترض – بالتالي – ان يكون قد توقع لمؤسسته مثل ما وقع لها فعلا ، خصوصا وانه – على حد ما قال في رسالته – كان يدرك الخطر المحيق بها منذ اوائل الصيف الماضي .. وانه ظل وحيدا في معرفة هذا السر الخطير ، ولم يعرف نائبه في رئاسة مجلس الادارة السيد نجيب صانحه اي شيء عن اوضاع بنك انترا قبل يوم السادس من تشرين الاول المنصرم، كما قال بنفسه في مجلس النواب .

رغم ذلك : فقد تبرع بضعة عشر نائبا للدفاع عن البنك ، وشنوا الهجمات الساحقات على البنك المركزي الذي لم يتدخل لمساعدة او لحماية بنك انترا الذي يؤكد نائب رئيس مجلس ادارته جهله التام بحقيقة ما كان عليه وضعه الى ما قبل عشرين يوما !

ورغم ذلك ايضا : فان السيد يوسف بيدس غاب طيلة الشهور السابقة للازمة ، وعندما عاد الى بيروت بشكل خاطف راجع بعض الشخصيات الرسمية وطلب ان يرهن بعض الاسهم التي يملكها انترا لدى المصرف المركزي على ان ياخذ منه مبلغ مئتي مليون ليرة يقرض نصفه للحكومة كي تنفذ مشاريع التنمية ويحتفظ هو بالمئة مليون الاخرى ليدعم اوضاع مؤسسته !. ثم لم يكمل مفاوضاته وعاد الى حيث كان والى حيث مايزال والى حيث تعددت الروايات في تحديد مكان وجوده !

الذين يعرفون والذين لا يعرفون ..

□□ ولقد كشفت ذيول الازمة ايضا ان السيد بيدس التقى بالنائب الاول لحاكم المصرف المركزي في واشنطن ، وعاد يؤكد طلب مساعدة انترا ، ولكنه حين عرض عليه السيد اوغورليان ان يقطع رحلته ويعود معه ، فورا ، الى بيروت ليعطيه ما يحتاجه ، رفض العودة وفضل ان يبقى ، تاركا انترا لرحمة المقادير وللمعجزة .

□□ وكشفت الازمة ايضا ان الحكومة هي التي نصحت مجلس ادارة بنك انترا بتقديم الصلح الواقي قبل ان تسير الاجراءات القضائية في طريقها الرسوم الذي كان يخشى (وما زال) ان يؤدي بالمحكمة الى اعلان افلاس انترا .

يوسف بيدس : ما زال طليقا ..

□□ كذلك كشفت الازمة ان رقابة المصرف المركزي على بقية المصارف العاملة في لبنان ، والتي نص عليها قانون النقد والتسليف هي رقابة رمزية ولا تجدي فتيلا ، على حد رأي رئيس الوزراء وزير المال .. اذ لا يمكنها ان تعطي المصرف المركزي صورة صحيحة عن الاوضاع الحقيقية لتلك المصارف .

□□ وكشفت الازمة – ويا لكثرة ما كشفت – ان مسؤولين في المصرف المركزي قد اكتشفوا بعض جوانب الخطأ في مسلك بنك انترا ونبهوا يوسف بيدس اليها، فاحتمى بنصوص قانون النقد والتسليف التي تمنحه فرصة خمس سنوات لتصحيح اوضاعه ... وانه ما كان بامكان المصرف المركزي ان يضغط على انترا لاجباره على تصحيح تلك الاوضاع والا لكانت النتيجة الوحيدة ((استعجال الكارثة)) – كما قال رئيس الوزراء ، وزير المال – .

□□ وكشفت الازمة اخيرا ، ولعل هذا من اخطر ما كشفته ، انه لم يكن بوسع المصرف المركزي ان يساعد بنك انترا على تجنب الكارثة .. اذ تبين ، من خلال مناقشات النواب واقوال رئيس مجلس ادارة بنك انترا (المستجد) ان انترا كان بحاجة الى نحو ١٥٠ مليون ليرة ليصمد ، وهو الان بحاجة الى اكثر من ذلك المبلغ بكثير .

ونعود الى قضية النفوذ السياسي والاعلامي للبنك فنتوقف عندها للحظات :

لقد شنت مصادر انترا حملة اعلامية ضخمة في لبنان (والخارج) استهدفت منها تحقيق ثلاث غايات :

● الاولى : محاولة ايهام الناس بان سياسة ولا شيء غير الاغراض السياسية وراء ازمة البنك .. سواء اكانت مصدر تلك السياسة السعودية او كانت الكويت او كانت المخابرات المركزية الاميركية ، كما اكد منير ابو فاضل بصونه المبحوح خلال دفاعه المجيد عن بنكه العزيز في مجلس النواب ..

ولقد استغلت في هذا المجال جهات عربية كثيرة منها الجمهورية العربية المتحدة ، التي حشر اسمها في القضية حشرا مموجها، ومنها منظمة (فتح) وفرعها العسكري (العاصفة) التي كادت تصور للناس وكانها واحدة من تلك الشركات والمؤسسات التي انشاها يوسف بيدس من خلال انترا واوامواله.

● الثانية : التركيز على فلسطينية يوسف بيدس، ومن ثم المؤسسة، وحرصه على جعلها المنافس الاول او وسيلة الثار الاولى من الصهاينة (الذين اغتصبوا فلسطين) في مجالهم الاساسي : دنيا المال والصيرفة ومشتقاتها ..

● الثالثة ، وهي نتيجة طبيعية للغايتين السابقتين : تصوير الامر كله وكان لا علاقة مباشرة لمجلس ادارة انترا ، وليوسف بيدس خاصة ، به .. اي لا اخطاء ولا سوء ادارة ولا صفقات ولا سوء تصرف باموال الاخرين ، وانما هو مجرد ((تآمر استعماري)) على ((قلعة وطنية وقومية عربية شامخة)) !..

واخطر ما كشفته الازمة ، اخيرا ، ذلك العجز الحكومي الفاضح في اتخاذ القرار المطلوب بحق بيدس شخصيا ، بالاضافة الى العجز في معالجة وضع انترا معالجة منطقية معقولة تحفظ مصالح المودعين والمساهمين ، وتحفظ في نفس الوقت بعض مرافقنا الحيوية من عبث الايدي الاجنبية بها ..

حتى اليوم : مازال يوسف بيدس حرا طليقا ، يجوب انحاء الدنيا ولا يعود الى حيث يفترض ان يكون ، بل يكتفي بارسال خطاب توجيهي الى رئاسة الجمهورية والشعب اللبناني وكل من له علاقة بانترا ، ينفض فيه عن نفسه كل المسؤولية .

هل انتهت الحكاية اذن ؟!

لا .. ليس تماما ، اذا شئنا الدقة ، ولكنها بدات تخطو في درب اللغلفة السحري الذي يكاد يكون اشهر ما في لبنان بعد قلعة بعلبك ومغارة جعيتا وسكاكين جزين وارز الرب الخالد ! ■■

■ لمن يعطى الصلح الواقي ؟! ■

بمحض الصدفة وقع بين ايدينا حكم قضائي صادر في دعوى تقدم بها احد التجار طالبا الصلح الواقي ... ولقد رأينا في اعادة نشر ذلك الحكم اكثر من فائدة ، خاصة وان القاضي الذي اصدره هو نفس القاضي الذي يرئس الان المحكمة التجارية الخاصة التي شكلت للنظر في قضية بنك انترا. القاضي هو الاستاذ الرئيس بيضا ..

اما الحكم فقد اعطى في دعوى هندي ، بتاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٦٣ في محكمة بداية بيروت المدنية الاولى تحت رقم ٢٤٦٧ ، وفيما يلي نص فقرته الثالثة حرفيا (وهي ما يهمنا هنا) :

((٣ – ان المضاربة في البورصة هي نوع من التجارة ، لكنه غير مستحب على الاطلاق اذ يجعل صاحبه مقامرا اكثر منه تاجرا حقيقيا معتبرا .

((ومن يتعاطى البورصة على نطاق واسع ضخم، ويعرض ثروته ومصلحة دائنيه لظروف خارجة عن ارادته ، لا يكون معذورا في خسارته وحريا بمنحه الصلح الواقي .

((ان جميع الشرائع التي تعرضت لنظام الصلح الواقي قد شددت على وجوب حصره بالتاجر الحسن النية السيء الحظ . وسوء الحظ المقصود هو ان الخسارة التي مني بها التاجر ليست معزوة الى خطأ منه ، او على الاقل الى خطأ فادح . وبعبارة اخرى فان التاجر السيء الحظ هو الذي فقد ماله رغم تداركه للامور وحسن تدبيره لتجارته ، وعدم مبالغته في المصروف او في التعرض للخسارة)).

هذا هو نص الحكم الصادر من محكمة بداية بيروت المدنية الاولى ، قبل ثلاث سنوات من تاريخه ، في دعوى هندي التي حكم فيها الاستاذ الرئيس بيضا (وكان المستشاران معوشي وفيلان) .. نشره دون تعليق .

غير ان لنا ثمة ملاحظة صغيرة حول قضية المضاربة في البورصة ، اذ حرصت بعض الصحف الناطقة باسم يوسف بيدس على التأكيد ، حتى خلال الازمة ، انه « ما من مرة وضع فيها بيدس قدمه في باريس او نيويورك او لندن او جنيف او فرانكفورت (ناهيك عن بيروت والعواصم العربية) الا وارتجت البورصة خاصة ومختلف الدوائر المالية فيها » ..

صدر حديثاً

عن دار الطليعة للطباعة والنشر ش . م . ل

التخطيط الاقتصادي

تاليف الدكتور محمود الحمصي

نصوص الفكر السياسي الإسلامي

تاليف الدكتور يوسف ابيش

صفحات مغربية

تاليف الدكتور نقولا زيادة

اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية

تاليف ((ابو خلدون ساطع الحصري))

الإشتراكية والتجربة الكوبية

تاليف رينه دومون
ترجمة نزيه الحكيم

ما تبقى لكم

رواية
غسان كنفاني

دار الطليعة – بيروت
ص . ب ١٨١٣

الأسبوع السياسي المحلي

لعبة شد الحبل مستمرة.. والحل المرجّح:

حكومة "كرامية" بغير كرامي خلال شهرين

الحكومة تواجه المجلس «نظريا» ، ورئيسها يحاول آن يرد

على الهجمات في حين وقف فيليب تقلا ديدبانا على كرسي «دولة الرئيس» ..

بعد ان ارتفعت حرارة الصراع الحكومي ـ النيابي في مطلع الاسبوع الماضي حتى كادت تبلغ درجة الانفجار ، هدأ الجو فجأة بعد ذلك ، فيما بدا الجميع وكانهم يحاولون استعادة انفاسهم اللاهثة لاستئناف المعركة !

على ان الكثيرين من متتبعي هذه اللعبة الطريفة ـ لعبة الحكم تساءلوا بخبث : متى تنتهي عملية تجاذب الحبل وكيف ؟

انكل مع التسوية ..

ولقد كان واضحا ان المعركة اتخذت في الساعات الاخيرة طابع حرب الاعصاب ، في محاولة من المتفرجين فرض الشروط التي يريدها كل عند بحث اي حل من الحلول المطروحة . ولكن الجميع كانوا يؤمنون في ذات الوقت ان تسوية ما لا بد من الاتفاق عليها بانتيجة ، «بحيث لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم» !

ولا يمكن فصل الساعات الاخيرة الحافلة والمثيرة التي عاشتها الحكومة عن التطورات التي سبقتها ، اي عن الانشقاق الذي بدأتها الجبهة الديمقراطية البرلمانية منذ ولادتها الشهورة ، وخاصة بعد ان شن الرئيس رشيد كرامي اول هجوم على الحكومة عقب عودته من رحلته الاخيرة .

القصر شيء والسراي شيء ...

كما لا يمكن فصل هذه التطورات برمتها عن الصراع الصامت الذي تتحرك خطوطه بين قصر سن الفيل وما يمثل ، والرئيس رشيد كرامي ومن يمثل . بل لعلها جاءت كنتيجة حتمية لهذا الصراع الذي يحاول بعض اصحاب المساعي الحميدة آن يزيلوا اثاره بوسائلهم الخاصة .

ورغم التحسن الذي ظهر في علاقات المراجع العليا بالرئيس كرامي خلال الاسابيع الماضية الا ان هذا التحسن لم يمتد الى الحكومة . وهذا ما جعل بعض المراقبين يتخلون عن ارائهم السابقة بالنسبة لاسباب الصراع القائم وينطلقون في تفكيرهم من نقطة جديدة . ويؤكد هذا الاعتقاد اصرار الجبهة الديمقراطية ـ ولو ظاهريا وبالكلام ـ على ترحيل الحكومة مهما كانت الظروف والاحوال ، رغم اقتناعها بانها قد لا تتمكن من فرض احد اعضائها كرئيس للحكومة ، وبالذات رشيد كرامي .

وجهة نظر الرئيس ..

ومع ذلك فالرئيس حلو يعتبر ان الحكومة هي حكومته ، سواء قال المعارضون ذلك ام تجاهلوه قصدا . ولذا فان كل خطة تبنى على الفصل بين شخص الرئيس وشخص الحكومة، وان كانت سليمة القصد ، لا يمكن ان تكون مقبولة في الظروف الراهنة ولا هي تحقق غايتها

وجهة نظر الجبهة الديمقراطية ...

اما الجبهة الديمقراطية فتقول بانها تريد راس حكومة الباقي لانها ضعيفة وليست في مستوى الاحداث التي تواجهها لبنان . ثم تضيف آن معارضتها للحكومة ، وهي فضية برلمانية ديمقراطية سليمة ، لا تعني معارضة العهد كله آو رئيس العهد ، بل لا يجوز ربط هذين الامرين بحيث لا يستطيع المرء ان يميز بينهما،لان الحكومات تاتي وتذهب،اما العهد فيجب ان يكون شيئا آخر ، باعتباره يمثل مختلف الفرقاء .

ولكن من المظاهر البارزة للصراع القائم حاليا هو ان يتصدى الاستاذ كمال جنبلاط لرفقاء الامس ويخوض معركة مكشوفة معهم بالرغم من المساعي الجارية ، لتجنب الوصول الى هذه النتائج .

ولقد كان الذين مهدوا لاجتماع كرامي ـ جنبلاط خلال الاسبوع الماضي يأملون آن يوضحوا هذا الامر جيدا ويبعدوا جميع احتمالات الصدام بينهما . وهذا ما جرى بحثه بالتفصيل ولكن دون الوصول الىنتيجة محددة بشان الخطوات التي ستتخذ فيما بعد .

ولم تمض ساعات على هذا الاجتماع حتى اصدر جنبلاط بيانه الطويل الذي دافع فيه بشدة عن الحكومة وانتقد كرامي منهما اياه بانه كان يعرقل سير المشاريع خلال وجوده في الحكم .

المتبارزان : كرامي وجنبلاط ..

ومهما تكن اسباب هذا البيان فانه جاء في وقت تستعد فيه المعارضة ، والجبهة الديمقراطية بنوع خاص، لخوض معركةفاصلة مع الحكومة، بعد ان مهد الامين العام للجبهة السيد جان عزيز لهذه المعركة باستجواب عنيف اللهجة تناول فيه مختلف القضايا الداخلية، وخاصة الاجتماعية منها .

اي انه جاء كرد غير مباشر على استجواب الجبهة لانه اعتمد اسلوب البيانات الوزارية.

ورغم هذا فان كرامي ادلى بتصريح انتى فيه على مواقف جنبلاط الوطنية ، واشاد باخلاصه في معالجة القضايا المرتبطة بالمصلحة العامة . الا ان ذلك لم يمنعه من مهاجمة الحكومة مجددا والتهديد بالعمل على ترحيلها .

ولقد كان واضحا ان الجو توتر بعد ذلك كثيرا واخذ الفريقان يتبادلان التحديات ، وكل فريق يهدد الاخر بان نتائج جلسة المناقشة العامة ستكون لصالحه .

فالجبهة الديمقراطية قالت ان الاكثرية تقف الى جانبها ، ولذلك فان سقوط الحكومة اصبح امرا مفروغا منه ، لانها لن تتراجع ابدا عن موقفها بحجب الثقة .

والحكومة اعلنت انها ستواجه المجلس وستنال الثقة رغم كلما يقال .. وباختصار فهي لن تستقيل ابدا ، واذا كانت المعارضة تملك الاكثرية فلتجرب قوتها !

مشروع عملية التوسيع اجهضت بسرعة ..

ومساء الثلاثاء قامت الحكومة بمشاورة بارعة بقصد شق جبهة المعارضة عن طريق اغراء بعض عناصرها بدخول الحكم. واعلن الوزير الاستاذ كمال جنبلاط انه تقرر توسيع الحكومة،عندما تنازل هو عن التحفظات التي وضعها في البداية بالنسبة للتوسيع وللعناصر التي سيقع الاختيار عليها .

وفي الوقت الذي كانت فيه اوساط المعارضة تعلن رفضها لفكرة التوسيع ومقاطعتها لكل خطوة من هذا النوع ، آسرع بعض الوزراء الى التاكيد بانهم ضد التوسيع ايضا لاعتبارات كثيرة .

وبعد جلسة مجلس الوزراء في اليوم التالي تراجع اصحاب اقتراح التوسيع وتقرر ان تواجه الحكومة المجلس كما هي .

وهكذا انتهت حكاية التوسيع بسرعة . ومن الاسباب التي ادت الى فشلها عدم توفر الوقت الكافي للاتصال بالنواب («وتطييفهم») . واو نجح المشروع لكانت الحكومة واجهت المجلس وهي معطينة الى الفوز بالثقة بعد آن تكون قد كسبت الى جانبها عناصر نيابية جديدة .

عسكر وحرامية ..

ولقد كان الوضع طريفا الى درجة تشبيهه بلعبة «العسكر والحرامية» ، اذ لا يستطيع المرء ان يميز ، وهو يرى الفريقان يدوران في هذه الحلقة المقفلة ، من هو الذي يتبع الاخر منهما ، ومن هو الذي يهرب من الثاني .

ويمكن القول آن هذه اللعبة ستظل مستمرة طالما انا ايا منهما لن يمسك (ولا يريد ان يمسك) حتى الان بتلابيب الاخر ، بانتظار فرصته الملائمة .

لكن الكثيرين يتساءلون : وماذا بعد التسوية المؤقتة التي انتهت بها المرحلة الاولى من المعركة ؟

تجيب بعض المصادر النيابية على هذا السؤال فتقول :

ان ذلك يتوقف اولا على معرفة ما يريده كل من الاطراف التي تتجاذب الحبل الان .

فالعهد يعتبر ان هذه المعركة موجهة ضده بالرغم من تاكيدات الفريق الاخر بان ذلك ليس واردا في الحساب .والعهد يرى آن حكومة الياني تستمد قوتها منه ، ولذا فان اي محاولة لاسقاطها تعني الاساءة اليه ايضا. من هنا فان الرئيس يشجع الحكومة على مواجهة المجلس ، في الوقت الذي يهز عصا الحل في وجهه اذا ذهبت المعارضة في معركتها الى الحد الذي لا يمكن العودة عنه !

العهد مستعد للصدام الكبير ..

ولكن هل هذا يعني ان العهد ينوي خوض المعركة حتى مع الجهات التي تمثلها الجبهة الديمقراطية والرئيس كرامي شخصيا ؟

ان بعض المصادر المطلعة تستبعد ذلك ، لان انفجار الموقف على هذه الصورة يخفي وراءه محاذير كثيرة ، تفوق في خطرها اي حل اخر يتفق عليه . ولذلك فان هذا الامر سيظل بعيد الاحتمال حتى ولو بلغت الازمة حدا يراه البعض خطيرا وموجبا لتحديد المواقف !

اما الاستاذ كمال جنبلاط فيقول آن رفاق الامس اساءوا اليه عندما بدأوا بالحرتقة على الحكومة ، التي لا يعتبر ابرز اعضائها فقط بل وموجه خطواتها ايضا .

ويضيف جنبلاط قائلا : ان اية حكومة اخرى لا تستطيع آن تحقق ما حققته هذه الحكومة وخاصة في نطاق وزارة الاشغال، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وبعض الوزارات الاخرى الحساسة .

وقد لوحظ آن جنبلاط ينتقد الرئيس كرامي في كثير من المناسبات ويتهمه بالسعي للوصول الى السراي دون انتظار الوقت المناسب !

وزارة كرامية من غير كرامي ..

وفي الجهة المقابلة تساءلت بعض الاوساط : ماذا يستفيد الرئيس كرامي من هذه المعركة طالما ان الظروف ليست ملائمة لوصوله الى السراي ؟

ويجيب المراقبون على هذه التساؤلات بقولهم : آن الغاية ليست ايصال كرامي الى السراي فقط ، وانما تاليف حكومة جديدة تكون باكثريتها «كرامية» ولو برئيس غير «كرامي» آو بين بين .. وهذه الخطوة تكون بداية الطريق للعودة الى الوضع السابق .

ويضيف المراقبون قائلين : ان الفريق الاخر لن يصر على التمسك بكرامي شخصيا ، ولكنه ـ في نفس الوقت ـ يريد تسوية مرضية لتضحيته برئيس الحكومة السابق ..

ويرى المراقبون آن الحل سيكون في استقالة الحكومة بعد فترة تتراوح بين شهر او شهرين، حيث يتم بعدها تشكيل حكومة جديدة برئاسة شخصية حيادية .. وسيصار خلال الاسابيع المقبلة الاتفاق على هذه الشخصية ، بحيث لا يكون لها اية ارتباطات خارجية .

الحاج حسين وعيبه ..

وستشكل هذه النقطة عقبة خطيرة ، لان الشخص الذي يتردد اسمه آلان وهو الحاج حسين العويني معروف بصداقته الحميمة للسعودية ، ولا شك بان مجيئه في هذا الظرف سيفسر على انه استسلام للضغط السعودي الذي يمارسه حكام المملكة الانعلى لبنان لتبديل موقفه على صعيد السياسة الخارجية والمشروعات الملكية السعودية خاصة.

واذا كانت المرحلة الاولى من هذا الصراع المتداخل قد انتهت ، فلا بد ان يبدأ الان اعداد فصول المرحلة المقبلة !...

وهكذا يبدو الوضع السياسي اللبناني بمؤسساته التشريعية والتنفيذية في ظروف اقتصادية صعبة وبعد ازمة مالية هزت الاوضاع الاقتصادية هزا عنيفا .. يبدو هذا الوضع بعيدا عن التخطيط والقدرة على حل الازمات تسوده الصراعات الشخصية والصراع على الكرسي وتربطه المصالح الاقتصادية الفردية .

المرفأ

سبب آخر «مستحدث» لارتفاع الأسعار نتيجة اهمال الحكومة

يواجه لبنان حاليا مشكلة هامة ناتجة عن الزيادة التي فرضتها شركات الملاحة العالمية على تعرفة نقل البضائع الى مرفا بيروت . ذلك ان هذا القرار سيؤدي الى ارتفاع اسعار مختلف البضائع التي يستوردها التجار اللبنانيون وتباع في الاسواق اللبنانية ، مما يزيد في ارتفاع اكلاف المعيشة .. فالمستهلك اللبناني هو الذي يتحمل عبء هذه الزيادة بالنتيجة .

وذكرت مصادر مطلعة آن الاسباب التي حملت شركات الملاحة على اتخاذ قرارها المذكور تعود لازدحام مرفا بيروت بصورة دائمة واضطرار الكثير من البواخر للانتظار بعيدا عن المرفا ، مما يحملها خسائر كبيرة تستلزم اعادة النظر بتعرفة النقل التي كانت سارية حتى الان .

وقد نشا هذا الوضع عن مجموعة عوامل يبرز في مقدمتها :

١ ـ ضيق ارصفة مرفا بيروت وعدم قدرتها على تحمل ضغط البواخر المتزايد نتيجة لاتساع الحركة التجارية عبر هذا المرفا ، بشقيها المحلي والترانزيت .

٢ ـ تعطل الاعمال حاليا في الحوض الاول من المرفا لاسباب فنية ، بينما الحوض الثاني لا يتسع لاكثر من بواخر .

٣ ـ الزيارات التي تقوم بها قطع الاسطول السادس الاميركي للمياه اللبنانية ، لان قطع الاسطول تسد عادة احد الاحواض ، وتظل البواخر التجارية بدون تفريغ طوال مدة وجود هذه القطع الحربية في المرفا .

٤ ـ تاخر العمل بانشاء الحوض الثالث في المرفا ، الامر الذي يزيد في خطورة المشكلة ، واذا لم يتم انجاز هذا الحوض حتى اواخر العام الحالي كما تقول بعض المصادر الرسمية فان الوضع سيسوء اكثر ، وخاصة في فصل الشتاء حيث تحتم الظروف الطبيعية ان تلجا البواخر الى الاحواض لابعاد خطر العواصف والامواج عنها .

٥ ـ عدم وجود الوسائل الفنية اللازمة لنقل البضائع وتفريغ البواخر ، واستمرار الاعتماد على القوة الجسدية للعمال الى حد بعيد ، مما يتعارض مع طبيعة العمل في المرافىء من ناحية ، ومع الرغبة في الاسراع بتفريغ البواخر من ناحية اخرى . ولقد كان ينبغي الاستعانة بالالات الرافعة ، وبالاليات السيارة لتسهيل مهمة البواخر والعمال في ذات الوقت

٦ ـ ضيق المستودعات القائمة حاليا في المرفا وعدم قدرتها على استيعاب البضائع التي تفرغها البواخر باستمرار .

النتائج ...

وقد انعكس هذا الوضع على حركة الاستيراد والتصدير عبر المرفا وادى بصورة طبيعية الى ازدياد تكاليف نقل البضائع من لبنان واليه . ثم جاء قرار شركات الملاحة العالمية الاخير ليزيد الطين بلة . فالزيادة المقررة التي تبلغ نسبة ٢٠ بالمئة من التعرفة القديمة ستؤدي تلقائيا الى رفع اسعار البضائع المنقولة ، لان المستوردين والتجار لن يتحملوا نتائج هذه الزيادة باي شكل من الاشكال ، بل على العكس فان هذا الوضع يشكل فرصة مناسبة للشركات التجارية كي ترفع اسعارها وتزيد ارباحها .

وباختصار فان زيادة التعرفة سيدفعها المستهلك اللبناني من جيبه ، وربما اكثر مما هي في الواقع .

كما ان هذا الامر سيسيء الى سمعة لبنان التجارية في الخارج ، ويجعل امر التعامل معه باعثا على القلق والارتباك .

وتقول بعض المصادر المعنية ان حلول هذه المشكلة تتلخص بما يلي :

اولا : الاسراع بانجاز الحوض الثالث .

ثانيا : انشاء مستودعات جديدة لاستقبال البضائع المستوردة سواء لبنان او للخارج .

ثالثا : تامين وسائل حديثة لتفريغ البضائع اختصارا للوقت وتلبية للحاجات الملحة .

رابعا : توزيع البضائع على مرفا بيروت ، ومرفا طرابلس ، ومرفا صيدا ، بعد توسيع هذا الاخير .

وبالاضافة الى آن هذه الخطوة تسهل العمليات في مرفا بيروت فهي تنشط حركة التصدير والاستيراد في المرفاين الاخرين ، كما تؤدي الى تحسين الاوضاع في المدينتين المذكورتين .

خامسا : البدء منذ الآن بدرس انشاء حوض رابع في مرفا بيروت لمواجهة الاتساع المتوقع في حركة التجارة ، وذلك في ضوء تجربة الحوض الثالث .

وقالت المصادر المتحدثة ان قصة هذه الازمة قديمة ، ولقد كانت غرفة تجارة وصناعة بيروت قد وجهت مذكرة مطولة الى المسؤولين نبهت فيها الى هذه المشكلة المتوقعة ودعت الى اتخاذ حلول عاجلة قبل ان تبلغ حدا خطيرا .

وكالعادة فقد نام المسؤولون على هذه المذكرة وتجاهلوا المشكلة ، حتى اضطرت شركات الملاحة الى اتخاذ قرارها الاخير .

عماليات

اضراب عادل لم يجد مناصرين

على الرغم من خطورة الاضراب الذي اعلنه عمال شركة «فورموست» لانتاج الحليب ، منذ اكثر من شهر ، سواء بالنسبة لاسبابه او نتائجه ، فانه لم يقابل بالاهتمام الذي يستحقه لا على الصعيد الرسمي ولا على الصعيد العمالي .

فقد اتضح ان الجانب الاميركي في ادارة الشركة اساء الى كرامة العمال بتصرفاته المهينة ، كما رفض الاعتراف بحقوقهم المشروعة التي كفلتها القوانين اللبنانية .

ومع ان هذه الاسباب وحدها كانت تفرض على الدولة ان تتحرك لتتخذ موقفا واضحا ومحددا منها ، فهناك قضية اخرى لا تقل خطورة عن الاولى ... فقد كان ينبغي التحقيق فورا في الاتهامات الموجهة الى ادارة الشركة بالنسبة لاستعمال الحليب الاميركي بدلا من الحليب الطازج المنتج محليا ، ثم قيامها ببيع حليب فورموست على انه حليب جيد وطازج .

وبالاضافة الى ان هذا العمل يعتبر مؤامرة على الانتاج الحيواني اللبناني ، فهو يدل ايضا على ان الشركة تنفذ اساليب الغش التي تحرمها القوانين المرعية . ومن هنا كان ينبغي على الوزارات المختصة ان تتدخل بسرعة للتاكد من حقيقة هذه الاتهامات الخطيرة .

وفيما يتعلق بالاضراب بحد ذاته كحركة عمالية ذات اهداف محددة ، فقد اعربت بعض الاوساط عن استغرابها لعدم تحرك النقابات العمالية وخاصة الاتحاد العام لمؤازرة هذه الفئة من العمال ، بينما يتلهى الاتحاد بالحزازات الشخصية ، وينصرف الى وضع المخططات المشبوهة التي تهدف الى الحرتقة على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

وقالت هذه الاوساط : ان الاضراب الذي نفذ بدافع وطني كان يجب ان يجد متاصرين عديدين له ، ولكن للاسف فقد ظل هؤلاء العمال وحدهم في المعركة يقاتلون فريقا يزيدهم قوة ونفوذا .

ودعت هذه الاوساط الدولة الى اثبات وجودها في هذه القضية التي تقوف في خطورتها جميع القضايا الاخرى .

خاصة وان الجانب الاميركي قد رفض حتى الان الاستجابة لجميع المساعي التي بذلت معه لاجل تعديل موقفه الخاطىء ... ■■

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(مؤسسة عربية مستقلة ـ أسست سنة ١٩٦٥)

يسر المؤسسة ان تعلن صدور كتابيها الجديدين :

١ ـ الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٥

٦٠٠ صفحة (قطع متوسط)

الثمن : ١٢ ل.ل (مجلد ١٥ ل.ل)

وهي تضم اهم الوثائق المتعلقة بقضية فلسطين في المجالين العربي والفلسطيني خلال عام ١٩٦٥ .

٢ ـ الكتاب السنوي الفلسطيني لعام ١٩٦٤

٥١٩ صفحة (قطع متوسط)

الثمن : ١٠ ل.ل (مجلد ١٣ ل.ل)

وهو سجل لتطور القضية الفلسطينية في المجالات الفلسطينية والعربية والصهيونية والاسرائيلية والعالمية خلال عام ١٩٦٤ .

من منشورات المؤسسة الاخرى :

١ ـ انسحاب اسرائيل من سيناء (دراسة بالثلاثة الانجليزية)
١٤٤ صفحة ٤٥٠ ل.ل

٢ ـ مجموعة قرارات الامم المتحدة الخاصة بفلسطين من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٦٥ (باللغة الانجليزية)
١٥٧ صفحة ٤٥٠ ل.ل

٣ ـ فلسطين امام الامم المتحدة عام ١٩٦٥
(مجموعة وثائق ـ باللغة الانجليزية)
٣٠٠ صفحة ٤٥٠ ل.ل

تباع مطبوعات المؤسسة في فروع « مكتبة لبنان » في بيروت والكائنة في ـ ساحة رياض الصلح
ـ العازارية
ـ رأس بيروت

وتطلب من مقر المؤسسة، شارع تشيلي المتفرع عن فردان
بيروت ـ لبنان

الأسبوع السياسي الخارجي

أن رسم صورة دقيقة وواقعية لخارطة القوى السياسية في السودان ، ليست محاولة لفهم الواقع السوداني فقط ، بل هي باندرجة الاولى محاولة لفهم المستقبل في هذا البلد الشاسع الذي يشعر فيه الانسان احيانا بانه بحكم اتساعه قادر على هضم واستيعاب كافةالاراء والنظريات على مختلف اشكالها والوانها ، بينما يشعر في احيان اخرى بأن اتساع مساحته ، وقلة سكانه ، وكثرة مشاكله ، قادرة على أن تفقد المراقب مقاييس الصواب والخطأ التي اعتاد النظر للامور من خلالها .

بلال الحسن يكتب من الخرطوم:

الاحزاب السودانية

أمام موقف الاختيار الحاسم

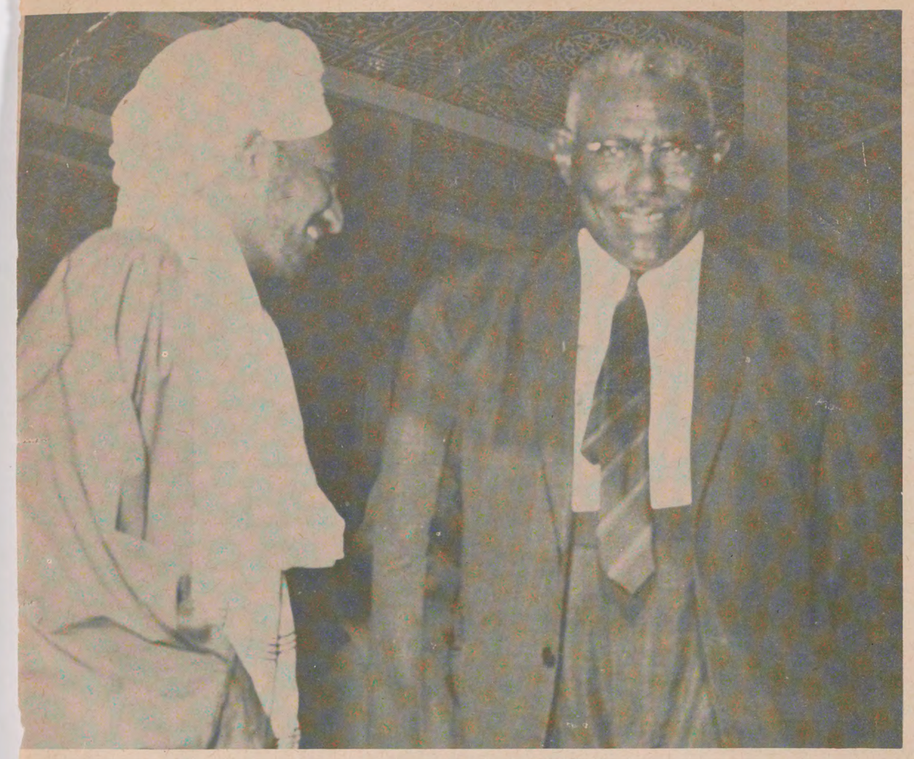

اسماعيل الازهري الصادق المهدي ما هو مصير التحالف بينهما

ان الاحزاب السودانية لا تعترف طبعا بهذا الاشكال ، وهي تتصرف يوميا وكأنها تملك حلولا نهائية للمشاكل الكبيرة التي تواجهها . ولا يحتاج الراقب الى كثير من الجهد ليلمس الاحساس المطلق بالثقة في حديث اي مسؤول سوداني في اي حزب من الاحزاب . هل وراء هذه الثقة اساس واضح يبررها ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تتطلب وقفة امام الجدل السياسي الدائر الان في السودان ، في مختلف الدوائر وبين كافة الاتجاهات .

١ ـ مفاوضات الدمج :

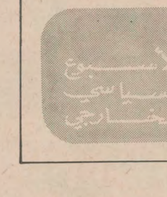

الشيخ علي عبد الرحمن

يكاد يكون من ابرز الانباء التي تسمعها في الدوائر السياسية السودانية ، انباء اللقاءات المستمرة بين قادة حزب الشعب الديمقراطي ، وقادة الحزب الوطني الاتحادي ، بقصد توحيد الحزبين ، في حزب سياسي واحد ، يخوض معركة الانتخابات القادمة بتماسك قوي .

في اللقاء الاول طالب حزب الشعب بأن يكون هدف المفاوضات انشاء جبهة واحدة بين الحزبين ، بينما طالب الحزب الوطني بالدمج الفوري . وامام اصرار الحزب الوطني على فضية الدمج ، تراجع حزب الشعب عن موقفه الاولي ، ووافق على ان يبدأ الحديث على هذا الاساس . وقد وضع حزب الشعب ثلاثة شروط للموافقة على قضية الدمج هي :

١ ـ الاتفاق على الاساس التنظيمي للحزب الجديد ، الذي سيتم بموجبه تنظيم مكاتبه وعضويته ، وانتخابات مجالسه الاساسية .

٢ ـ الاتفاق على الاساس الدستوري للحزب .

٣ ـ الاتفاق على اسلوب مواجهة الحكم القائم .

واعتبر ممثلو حزب الشعب في المفاوضات ، الاتفاق على هذه القضايا الثلاثة ضرورة لا يمكن التنازل عنها ، قبل القيام باي خطوة توحيد بينهما .

ماذا كان موقف الحزب الوطني ؟. لقد وضع في ابتداية شرطا اعتبره اساسيا ، وهو ان يكون السيد اسماعيل الازهري رئيسا للحزب الجديد ، ثم حاول الاتفاق ببحث عام للقضايا الثلاث التي طرحها حزب الشعب . وحين اصر حزب الشعب على ضرورة البحث التفصيلي في هذه القضايا ، وتحديد موقف واضح منها ، بدا الحزب الوطني يتحدث بتردد عن عملية الدمج ، مع انه كان صاحب الفكرة من الاساس .

اما سبب هذا الموقف المتردد من قبل الحزب الوطني ، فيعود الى الموقف الحاسم الذي يلتزمه حزب الشعب من القضايا الاساسية التي تواجه السودان الان . ان حزب الشعب لا يعترف بشرعية الجمعية التاسيسية القائمة ، ولا يخفيها في وضوح انعدام الدائم . كذلك فهو يرفض اجراء الانتخابات التكميلية في الجنوب . ويريد من الحزب الوطني ان يوافقه على هذا الموقف لان التراجع عنه يعني هزيمة كاملة له على الصعيد السياسي . وربما أن الحزب الوطني ممثل في الجمعية التاسيسية بنسبة معقولة ، وحليف لحزب الامة في الحكم والوزارة ، وصاحب نفوذ بين نواب الجنوب (١٦ ـ ٢١) فانه يجد مطالب حزب الشعب مطالب غير معقوله ، ويشعر بالحرج الشديد اذا ما وافق عليها .

وللوهلة الاولى يبدو أن شروط المفاوضات المتبادلة كفيلة باعلان فشلها بسرعة . ولكن الصحف السودانية تحمل كل يوم انباء الاجتماعات ووراء ذلك احساس واضح بأن كلا الحزبين يحتاج الى الاخر في الانتخابات القادمة .

ان الحزب الوطني الاتحادي يخشى ان يخسر اصواتا كثيرة في الانتخابات القادمة . انه يعرف بأن كثيرا من الاصوات التي نالها ستذهب الى مرشحي حزب الشعب الديمقراطي حين يدخلون الانتخابات ، وأنه كسب هذه الاصوات لان حزب الشعب قاطع الانتخابات الاخيرة . وهو يعرف ايضا بان انتخابات الجنوب لن تكون لصالحه في الجولة القادمة ، وان حزب الامة سيفوز باغلبيتها . وهو بالاضافة الى كل ذلك يحس بأن التحالف مع حزب الامة ، يمكن ان يبقى قائما ولكن لا يمكن أن يستمر بصورته الحالية . لقد رضي حزب الامة ان يكون الازهري رئيسا لمجلس السيادة ، ولكنه قد يرفض ذلك في المستقبل ، ثم قد يطالب بتخفيض عدد وزرائه ، اذا انخفضت نسبة تمثيله في البرلمان . وهو لهذه الاسباب كلها لا يريد قطع الخيوط مع حزب الشعب ، ويحاول جاهدا ان يصل الى حل « فريد » يضمن له وجودا سياسيا مرموقا . أنه يخشى من مستقبل علاقاته مع حزب الامة ، ويخشى ايضا من شروط حزب الشعب التي تتناقض مع وجوده السياسي في البرلمان والحكم ، ولم يستطع حتى الان ان يكتشف طريقا يخلصه من الازمة .

اما حزب الشعب الديمقراطي فلديه ايضا أسباب وجيهة ، تجعله يحرص على المفاوضات مهما كان شكلها المقترح . ان ممثلي حزب الشعب يتحدثون بثقة مطلقة قائلين بان تحالف الحزبين في الانتخابات القادمة كفيل باضعاف حزب الامة ، وكيفل باعطائهما اغلبية كبيرة في البرلمان ، تمهد امامهما طريق الحكم بقوة . أما اذا فشل التحالف فسيبقى حزب الامة مالكا للاغلبية ، وقادرا على المناورة بينهما ، دون أن يكون للمعارضة تأثير يذكر . وحين يتطور الحديث ويمتد بعبر ممثلو حز الشعب الديمقراطي بغموض متعمد عن احساسهم بأن مواقفهم من الانتخابات والدستور قد ادت الى عزلة سياسية من الصعب الاستمرار فيها . انهم لا يرفضون مؤسسات المجتمع السوداني من الناحية المبدئية ، ولكنهم وجدوا انفسهم فجاة خارجين عنها جميعا . ان بعضا منهم يتساءل : كيف سنخوض الانتخابات القادمة اذا لم نعترف بشرعية الدستور الذي ستجري الانتخابات على أساسه ؟ والبعض الاخر يتساءل : ماذا كانت الفائدة من مقاطعتنا للانتخابات ؟ لقد كان القرار اكبر من قوتنا الحزبية ، ولم نستطع أن نكسب الى جانبه تأييد اي حزب اخر . وهم في نفس الوقت لا يستطيعون التراجع عن مواقفهم لان ذلك يلغي مبرر المعارضة التي حملوا لواءها بعنف ضد حكم حزب الامة .

٢ ـ حزب الامة :

الصادق المهدي

يحاول ممثلو الامة ان يقللوا من شأن المفاوضات الجارية بين حزبي الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي . ولكنهم في نفس الوقت يدركون بان اتفاق الحزبين على اساس نفس نسبة التمثيل الحالي لحزب الامة في البرلمان ، كفيل باضعاف حزب الامة ، وانتزاع منصب الرياسة منه . وهم لذلك يؤكدون باستمرار ان بعض الاخطاء قد حصلت في الانتخابات الماضية ، ففللت من ممثلي حزب الامة ، وجعلت انتحالف مع حزب اخر ضرورة عملية لامتلاك اغلبية كبيرة . كذلك يؤكدون بان تلافي هذه الاخطاء في الانتخابات المقبلة كفيل بزيادة عدد ممثلي الحزب . وأبرز الاخطاء التي يتحدثون عنها هي انتخابات الجنوب التي تمت بالتزكية وفاز فيها الحزب الوطني الاتحادي لمجرد أن اعضاءه تقدموا للترشيح في الوقت المناسب ، وقبل ان يتقدم مرشحو الاحزاب الاخرى لتسجيل اسمائهم ، بسبب الجدل الذي كان دائرا انذاك حول انتخابات الجنوب ، بين انداعين تاجيلها والداعين لاجرائها بسرعة حتى يكتمل عصاب الجمعية التاسيسية .

وفي الحديث المباشر عن مفاوضات الدمج يعربون عن اعتقادهم بفشلها ، ولكن كما يبدو يريدون اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة تحسبا لاي طارىء ، ويسعون منذ الان لتمتين علاقاتهم مع المناطق التي يمتلكون فيها اغلبية ضئيلة . وتاتي زيارة الصادق المهدي الى جنوب السودان فاتحة لبرنامج عمل طويل في هذا المجال .

الا أن حزب الامة الذي يجد نفسه مضطرا لبحث نسبة تمثيله واحتمال زيادتها ، يحاول ان يقود عملية تغيير سياسي كبير في السودان. ويمكن تلخيص عملية التغييرات هذه بالنقاط التالية :

١ ـ يسعى حزب الامة لتوحيد الاحزاب السودانية الرسمية في جبهة واحدة تحت شعار المصالحة الوطنية ، وحول اسلوب التوحيد قال السيد الصادق المهدي « للحرية » اننا نريد الوصول الى التوحيد من خلال الاتفاق على اسلوب مواجهة القضايا الاساسية التي تهم السودان ، مثل قضية الدستور التي دعونا كافة الاحزاب الرسمية لمناقشتها والاتفاق على اسسها ، ومثل قضية جنوب السودان التي نامل ان نصل الى حل موحد بشانها . فاذا تم الاتفاق على هذه القضايا الاساسية صار من الممكن البحث بالتوحيد العملي ، لان اية بداية مختلفة ستطرح على بساط البحث المشاكل الحزبية التقليدية .

ومن الواضح ان وراء حماس حزب الامة لهذه الفكرة اعتقاده بان كافة الاحزاب الرسمية في السودان لا تختلف مبادئها عن بعضها البعض بشكل جذري . وان الاختلاف حاصل فقط في المواقف السياسية لهذه الاحزاب . انه لا يرى مثلا في جماعة الميثاق الاسلامي خصما ايديا ، مع ان جماعة الميثاق جزء من المعارضة الموجودة في البرلمان . كذلك فهو لا يرى في الحزب الوطني الاتحادي حزبا منافسا له من الناحية الفكرية حتى لو انتقل الى صفوف المعارضة . وحتى حزب الشعب الديمقراطي لم يرفض فكرة المصالحة مبدئيا ، ولكنه سجل بعض التحفظات التي تفرضها مواقفه السياسية الداخلية .

٢ ـ وحتى يستطيع حزب الامة أن يقوم بهذه المهمة ، فهو يحاول أن يتخلص من الانتقادات التي توجه اليه برفع شعار تجديد الحزب وتحويله من حزب طائفي ، الى حزب سياسي اصلاحي ، ويحاول الصادق المهدي ان يقود هذه العملية داخل الحزب مع ما يعترضها من عقبات كبيرة كان اولها اصطدامه مع محجوب رئيس الوزراء السابق ، ومع عمه الامام الهادي راعي الطائفة الديني . وقد استطاع الصادق أن ينتصر على محجوب ويقصيه بسهولة ، ولكن الخلاف مع عمه يبدو اكثر تعقيدا وصعوبة .

ان تجديد حزب الامة وتحويله من حزب طائفي الى حزب سياسي اصلاحي يفرض الاصطدام مع كل العناصر التي كانت تشكل عماد الحزب في السابق . لقد تبنت هذه العناصر على سبيل المثال نظام الحكم الاداري في الاقاليم ، الذي يعتمد على فريق من النظار والعمد الذين يمارسون حكما مطلقا في مناطقهم ، وغالبا ما يمارسون دورا ارهابيا خانقا . ويطالب السيد الصادق بالتخلص من هذا النظام ولكنه اصطدم كما تقول مصادر مطلعة بعقبتين : الاولى دعم العناصر التقليدية في حزب الامة لنظام النظار والعمد ، لان هذا النظام يضمن لها الاغلبية المطلقة في الانتخابات والعقبة الثانية تخوف الصادق من العناصر البديله التي ستسيطر على شؤون الاقاليم . مع انها عناصر من حزب الامة .

ان منطقتي دارفور وكردفان على سبيل المثال تدين قبائلها بالولاء المطلق لحزب الامة . والعناصر الشابة في هذه القبائل عناصر واعية ترفض نظام النظار والعمد وتطالب بتغييره ، واذا تم ذلك فلا بد أن تتسلم هي سلطة الاشراف على الاقاليم . وتقول المصادر السودانية المطلعة ان الصادق يخشى من نتائج مثل هذا الوضع على مستقبل حزب الامة . يخشى ان يفقد السيطرة على حزب الامة اذا اصبحت هذه العناصر الشابة تمتلك زمام الامر والنهي في مناطقها . واذا كان الصادق يخشى من ذلك في المناطق التي تدين بالولاء لحزب الامة ، فكيف يكون الامر في المناطق التي تشاركه في ولائها احزاب اخرى ؟ وتتابع المصادر السودانية حديثها قائلة بأن هذا الوضع كان السبب الذي دفع السيد الصادق ليقول في خطابه بذكرى ثورة اكتوبر ان الحكومة تريد تطوير نظام الحكم الاداري في « مناطق الوعي » فقط اي في المناطق التي فقد فيها النظار والعمد نفوذهم وسلطانهم . ان العناصر السياسية في السودان وحتى المعارضة منها تعتقد أن الصادق يرفض بشكل جدي النظام الاداري القائم ، ولكنها لا تعتقد انه يملك حاليا الامكانيات الكفيلة بمواجهة النتائج المترتبة على ذلك . فهل يضع ذلك علامة استفهام حول مصير شعاره الداعي لتجديد حزب الامة ؟.

٣ ـ اذا نجح حزب الامة في اجراء المصالحة الوطنية بين الاحزاب الرسمية . واذا نجح في تنفيذ شعار تجديد الحزب ، فانه يصل بذلك الى هدف رئيسي من اهداف التغيير السياسي وهو ايجاد زعامة سودانية يعترف الجميع بها . أن حزب الامة يطمح الى أن يكون العادل المهدي هو الزعيم السوداني الاول الذي تلتقي عنده الاحزاب كلها ، وتجمع على تسليمه زمام القيادة .

والذي يراقب الصادق المهدي في احاديثه وجولاته يستطيع أن يلاحظ بنوع من الوضوح ان الصادق يتصرف على اساس أهليته لهذا الدور . انه يعرف المكانة التي يتمتع بها في صفوف الانصار ، ولكنه يعرف أيضا أن ذلك لا يكفيه ليكون « رجل الامة » وهو لهذا يسعى لان يمثل داخل حزب الامة رجل الاصلاح الاول ، كما يسعى لان يكون في اوساط الاحزاب الرسمية ، الرجل الذي يدعو الجميع للقاء دون تحيز لاحد . وهو الى جانب ذلك كله يحرص على ان يكون له راي مسموع في كافة القضايا السياسية والثقافية . فيكتب كراسا طويلا عن مشكلة جنوب السودان ، ويلقي محاضرة في الجامعة حول بعض ملابسات تاريخ الحركة الوطنية ، ثم يحدث نفيرا في برامج زيارة الصحفيين الاجانب ، يضع فيه زيارة متحف المعركة الرئيسية بين المهدية والجيوش البريطانية في المقدمة ، ثم لا ينسى ان يجلس فترات طويلة مع الصحفيين ليتحدث عن كل مشكلة حديث العارف والمدقق .

في « جوبا » عاصمة المديرية الاستوائية في جنوب السودان ، قال الصادق المهدي « للحرية » أن حزب الامة عقد في شهر اذار من ٦٣ مؤتمرا سريا اتخذ فيه قرارا بحل الحزب ، وتبني الدعوة لاقامة حزب شعبي واحد . ثم اضاف : بعد ثورة اكتوبر كان آخر حزب اعلن عن تكوينه هو حزب الامة ، وبعد ان سبقته الى ذلك كل الاحزاب القائمة.

الفكرة اذا قديمة في صفوف الحزب . وهي ايضا قديمة في رأس الصادق المهدي ، ومن الواضح انها تشكل محورا اساسيا في تفكيره بقضايا المستقبل .

الحرية صفحة ١١

الحرية صفحة ١٠

٣ - الاخوان المسلمون جبهة الميثاق الاسلامي :

حسن الترابي

القضايا التي يتحدث بها الاخوان المسلمون بالسودان ، هي بالحرف الواحد نفس القضايا التي يتحدثون بها في اي بلد عربي اخر . ان موقف الدفاع الفكري الذي يرد على اي رأي او تحليل او نظرية بانه موجود في الاسلام يكاد يكون موقفهم الفكري الوحيد . اما مواقفهم العملية فهي كالعادة تتركز حول قضيتين : مهاجمة الحزب الشيوعي والتخويف من خطر الالحاد ، ثم مهاجمة الجمهورية العربية المتحدة بمناسبة وبدون مناسبة . بعيدا عن ذلك لا يتحدث الاخوان المسلمون في السودان باي موضوع . ولا نجد لديهم اي تحليل لاي مشكلة . كان من الممكن ان يجدوا في قضية الدستور ، قضية يعملون من اجلها ، فيطالبون بدستور اسلامي ، الا ان حزب الامة سبقهم الى ذلك (والغريب انهم لا زالوا في المعارضة ؟ .

ان صحيفتهم اليومية « الميثاق » تخلو تماما من اي حديث يبتعد ولو قليلا عن الشيوعين والمتحدة ، وفي الصباح تستطيع ان تقرأ في صحيفتهم العناوين التالية : المتحدة تتدخل بشكل سافر في قضايا السودان . لماذا يسمح وزير الداخلية للشيوعين بتسيير موكب شعبي ؟ هزائم متلاحقة للشيوعين في انتخابات اتحاد الطلاب . اما مشكلة الجنوب ، واما مشكلة الوضع الاقتصادي ، واما المشكلة الزراعية فهي لا تهمهم في قليل او كثير .

انهم بالطبع يرفضون هذه التهمة ، ويعرون على ان لهم رأيا في كل المشاكل القائمة ، ولكن اقوالهم اليومية تنفي هذا الادعاء ، وتجعل منهم حزبا عابرا غير قادر على ان يمثل مصالح اي فئة من الفئات ، ويدرك حزب الامة الحاكم هذا الواقع ، ولذلك فهو يتحدث عنهم بنوع من اللامبالاة ، ضامنا انهم سيكونون معه في اللحظات الحرجة .

٤ - الحزب انشيوعي :

عبد الخالق محجوب

اللقاء العفوي مع عناصر المدن المثقفة في السودان قادر على ان يكشف بسرعة ولاء هذه العناصر للفكر انيساري بشكل عام ، وولاءها للحزب الشيوعي بشكل خاص . كذلك فان اللقاء العفوي مع العناصر العمالية التي تعيش في المدن ، ونواحه قضايا الاجور وغلاء المعيشة ، قادر على ان يكشف بسرعة ان لقاء متينا قائم بالفعل بين الشيوعيين والعمال . ومن خلال هذه الملاحظات يستطيع المراقب ان يقدر قوة الحزب الشيوعي في المدن ، ميالا للقول بدون حرج انه الحزب الاول من حيث القوة ، والحزب الاول من حيث الفعالية ايضا .

في انتخابات السودان الاخيرة استطاعت العناصر اليسارية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي ان تفوز باغلبية كبيرة في دوائر الخريجين ، وداخل صفوف اتحاد نقابات العمال التي تضم حوالي نصف مليون عامل ، يتمتع الحزب الشيوعي بنفوذ كبير ، والصحيفة التي بدأ يعبر عن آرائه بواسطتها ارتفع توزيعها من ثلاثة الاف نسخة في الاسبوع الى ثلاثين الف نسخة .

كل هذه الظواهر تدفع بالحزب الشيوعي الى واجهة الاحداث في السودان ، لتجعل منه الحزب الذي يملك قضية يعمل من اجلها ، ولتجعل منه الحزب القادر على ان يقف وجها بوجه امام حزب الامة ، خاصة حين نعلم بان حزب الامة لا يملك اي نفوذ في المناطق التي يملك فيها الشيوعيون واليساريون نفوذا قويا .

هذا بشكل عام ... ولكن الدخول في تفاصيل صورة الوضع البشري في السودان يغير قليلا من بعض ملامحها .

ان الحزب الشيوعي السوداني لا يملك قوة حاسمة في صفوف المزارعين ، اما في صفوف الرعاة الذين يشكلون غالبية السكان في السودان فان وجوده بينهم معدوم . في الوقت الذي يتوقعون فيه أن يستمر هذا الوضع لفترة زمنية طويلة . ولهذا فان الحزب قادر على ان يقود المعارضة بقوة في المدن بسبب وزنها السياسي الكبير ، وبسبب مواجهتها اليومية لتصرفات الحكم . ولكن هذه المعارضة الفعالة في المدن لا تستطيع ان تكسب تأييد غالبية الجماهير في الريف بسبب ولائها التقليدي للاحزاب السياسية وفي مقدمتها حزب الامة . تستطيع هذه المعارضة ان تزعج الحكم وان توسع قاعدة اليسار في اوساط العمال والمثقفين ولكنها لا تستطيع ان تقود الشعب السوداني نحو تغيير سريع وجذري في واقعه . وحزب الامة كخصم رئيسي للحزب الشيوعي يدرك هذا الواقع ، وفي مشاريعه الاقتصادية المعتمدة على الزراعة بالدرجة الاولى يسعى جاهدا لكسب ولاء القطاع الرعوي والقطاع الريفي ، تساعده في ذلك الاراضي الشاسعة ومياه النيل ، ومياه الامطار التي تسقط في بعض المناطق بغزارة كبيرة لمدة ثمانية اشهر من كل عام .

ولا تخفي العناصر الشيوعية في السودان صعوبة هذا الوضع ، وهي ترتكز في حديثها على ان تنفيذ المشاريع الزراعية كفيل بايجاد حالة من الاستقرار في المجتمع السوداني يفتقدها الان . وهو كفيل ايضا بايجاد مشاكل يومية بين المزارعين تفتح مجالا للجدل الاجتماعي . وحين تتهيأ هذه الظروف فان الفكر اليساري سيجد المجال المناسب للانتشار . يستشهد الشيوعيون في السودان بالمشاريع الزراعية القليلة التي نفذت حتى الان ، وكيف صار في الممكن الاستفادة من المشاكل التي رافقتها لرفع شعارات ثورية قادرة على التجاوب مع مطالب الفلاحين والعمال الزراعيين . فالفلاحون الذين يشرفون على زراعة الارض لحساب متمول يأخذ الارض من الدولة لمدة خمسة عشر عاما ، بدأوا يطالبون الان بان لا تجدد الدولة عقد الايجار مع المتمول ، وان تتحول الاراضي الى مزارع تعاونية يشرف عليها الفلاحون بانفسهم . والعمال الزراعيون الذين يعملون تحت اشراف الفلاحين ، والمحرومون من حقهم في العمل النقابي ، بدأوا يطالبون بهذا الحق ويستطيع الحزب الشيوعي بالطبع ان يتبنى هذه المشاكل وان يناضل من اجل تحقيقها ليكسب من وراء ذلك تأييد الفلاحين والعمال الزراعيين . ولكن هذا النجاح المتركز في المناطق الزراعية المتقدمة يواجه عقبتين :

الاولى ان هذه المشاريع ضئيلة جدا بالنسبة لكمية الاراضي الزراعية الشاسعة في السودان والوصول الى مجتمع زراعي مستقر له مشاكله وهمومه يحتاج الى فترة طويلة من الزمن .

والثانية ان حزب الامة لن يكون خلال هذه الفترة بعيدا عن حركة الجدل الاجتماعي ، واذا استطاعت عناصر الشباب فيه ان تسيطر على الحزب وتسير شؤونه فسوف تحاول مواجهة التحدي بحلول تضمن لها مصالحها وتحرج عناصر اليسار الى حد كبير .

يرد الشيوعيون على ذلك قائلين : اذا نفذ حزب الامة مطالب الفلاحين والعمال الزراعيين في المستقبل ، فسنرحب به بين صفوفنا . ولكن هذا القول ينطوي على الايمان بان حزب الامة لن يستطيع التنكر لولاءاته القديمة ، وانه سيبقى اسيرا لها رغم ان بعض الدلائل تشير الى ان حزب الامة يسعى لان يصبح حزبا « وسطيا » ، قادرا على كسب ولاء قطاعات كبيرة في مناطق الرعي والزراعة .

على ان المهم في هذه المراقبة الحذرة التي تجري يوميا بين حزب الامة والشيوعيين ان كلا الطرفين قد حدد مناطق نفوذه ، حزب الامة في الريف ، والشيوعيون في المدن ، واخذ كل منهما ينتظر اخطاء الاخر للاستفادة منها . ان هذا الوضع يتجه ليبلور حركة الصراع في مستقبل الوضع السوداني بينهما فقط . وبينما يكون مفروضا على حزب الامة ان يعمل طويلا في المجال انزراعي للوصول الى اهدافه ، يكون مفروضا على الحزب الشيوعي ان ينتظر طويلا ليحاول الاستفادة من التناقضات التي ستنجم عن مخططات حزب الامة .

اثناء فترة الانتظار هذه ماذا سيفعل الحزب الشيوعي ؟ لقد كانت علنيته في السودان المظهر الرئيسي من مظاهر قوته ، وهو الان ممنوع من العمل بقرار من الهيئة التأسيسية . فهل يستكين لقرار الحل منتظرا ان تأخذ الحركة الزراعية مداها الكامل ؟ ان الحزب الشيوعي يحاول القفز عن هذا الواقع ، من خلال سعيه لتحريك كافة اوساط اليسار السوداني ، ودفعها لتشكيل حزب جديد يملأ الفجوة بين المرحلة الحالية وبين المرحلة البعيدة التي ينتظرها .

٥ - الحزب الجديد :

تجري حاليا في الخرطوم مباحثات بين ممثلين عن العمال والمزارعين والمثقفين لتكوين حزب يساري علني ، يأخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح القطاعات التي يمثلها . وقد قطعت المفاوضات بين ممثلي هذه القطاعات شوطا بعيدا ، ومن المتوقع ان يعلن عن تكوين الحزب الجديد خلال اسابيع قليلة . وقد تم الاتفاق بسرعة على ممثلي العمال والمزارعين بينما احتاج الاتفاق على ممثلي المثقفين الى بعض الوقت . ومع ان احدا لا يستطيع ان يجزم منذ الان بامكانيات النجاح المتوفرة للحزب الجديد ، ولا بمدى الانسجام بين قطاعاته المختلفة ، الا ان الجميع مقتنعون بضرورة وجوده ، وبضرورة أعطائه الفرصة لاثبات اهليته وجدارته .

وقد اعلن حزب الامة على لسان رئيسه الصادق المهدي انهم ينتظرون الاعلان عن دستور الحزب الجديد وعن اسماء قيادته ليحددوا موقفا نهائيا منه ، فاذا كان واجهة للحزب الشيوعي (حسب تعبيرهم) فانهم لن يسمحوا له بالعمل . ويعكس هذا القول المبكر قناعتهم التامة بان الحزب الجديد ليس سوى واجهة للحزب الشيوعي المنحل . وترجح الدوائر السودانية المطلعة ان يصدر حزب الامة بواسطة أغلبيته البرلمانية قرارا بمنع تكوين الحزب الجديد .

هل يحق لحزب الامة ان يفعل ذلك ؟ ان قرار حل الحزب الشيوعي لم يعتمد على قانون ، وهو لذلك لا زال خاضعا للنظر امام المحاكم المختصة ، كذلك فان احدا لا يملك بموجب القوانين السائدة ان يمنع تكوين الحزب الجديد ، ومع ذلك فان سابقة حل الحزب الشيوعي يمكن ان تتكرر ، ومع تكرارها ستثار بدون شك حملة قوية حول فهم حزب الامة لقضية الديمقراطية .

فلت للصادق المهدي في جوبا : ان الحزب الجديد سيمثل مؤسسات شعبية قائمة ومعترف بها ، الا يفرض ذلك منطقيا ضرورة الاعتراف باي حزب ينبثق عن هذه المؤسسات؟

اجاب بحدة لم الحظها عليه من قبل : ان هذا الكلام ليس صحيحا ، فهناك ثلاثة اتحادات عمالية في السودان ، للشيوعيين نفوذ كبير في واحد منها فقط . كما ان حزب الامة قد فاز بـ ٩٥ بالمائة من اصوات اتحاد المزارعين . فهل يعني هذا أن الصادق المهدي قد اتخذ قراره منذ الان بعدد الحزب الجديد ؟ أن اغلب تصريحاته ، واغلب تصريحات سكرتارية حزب الامة تشير الى ذلك بكثير من الوضوح .

ماذا يأمل التقدميون في السودان من الحزب الجديد ؟

لقد أراد حزب الامة الحاكم ان يصل من وراء قرار حظر الحزب الشيوعي الى حظر الفكر اليساري بشكل عام ، مستندا على ان الشيوعيين هم الذين يمثلون فقط هذا اليسار وعلى أن وجودهم الشعبي وجود ضئيل لا يستحق الاهتمام .

ويحاول انتقدميون السودانيون بسعيهم لتشكيل الحزب الجديد ، أن ينقضوا هذه الفكرة ، ليس بالحديث فقط ، بل بالعمل ايضا ، وهم يطمحون الى تجميع كل قوى اليسار المشتتة ليتيحوا لها فرصة العمل المنظم ، وفرصة الارتفاع بمستواها الفكري والنضالي . وهم في سعيهم لتحقيق هذا الطموح يدركون اهمية أن يكون اليسار السوداني موجودا في هذه الظروف في قلب الوضع السياسي ومشاكله ، يدركون اهمية الاستفادة من الوضع الديمقراطي القائم الى اقصى حد ممكن .

ونسيطر على العناصر البارزة في الحزب الجديد القناعة الكاملة بانه من الخطأ قسر التنظيم الجديد على اعتناق افكار وتحليلات غير مهيأ لها الان ، مؤكدين بان الوصول الى هذه الافكار والتحليلات ، يجب أن يتم عن طريق التجربة ، وعن طريق الاصطدام بالمشاكل فوق ارض الواقع ، ثم عن طريق الديمقراطية الحزبية التي تتيح فرص النمو الفكري . وهي في موقفها هذا تدرك المهمة المرحلية للحزب ، فلا تريد أن تطالبه باكثر مما يستطيع تاركة للزمن ان يبلور افكاره وموافقه في خط صاعد منظور . وهي لهذا تستعد لان تكون الخطوة الثانية بعد تشكيل الحزب الجديد ، تشكيل جبهة شعبية واسعة تضم حزب الشعب الديمقراطي ورابطة المعلمين الاشتراكيين ، وبعض العناصر الاشتراكية المستقلة ، ليتوفر للجبهة بذلك تمثيل كافة قطاعات الشعب السوداني، ولتكون هذه الجبهة في نفس الوقت ردا على دعوة المصالحة التي تبناها حزب الامة .

وهكذا يتبلور منذ الان بوضوح أن الاحزاب السودانية بمجموعها تقف على ابواب انحياز لاتجاهين ، أتجاه يميني بزعامة حزب الامة واتجاه يساري بزعامة أنحزب الجديد . وتتوفر في كلا الاتجاهين عناصر انتطلع نحو مزيد من اوضوح الفكري والعملي ، بحيث يسعى حزب الامة لتخلص من تناقضاته الليبي من همه حزبا وسطيا تجاه المشاكل والتطورات الاجتماعية ، وبحيث يسعى الحزب الجديد لتطويع تناقضاته والانفتاح على موقف يساري علمي يجعل انصهار كافة القوى اليسارية في تنظيم واحد امرا لا مفر منه .

وفي ظل هذا الوضع الجديد ، وفي ظل تطوراته المرتقبة يواجه الخصوم في السودان بعضهم البعض بنوع من الادراك المتبادل لانماط التفكير والنوايا ، ولاحتمالات المستقبل ، وهذا ما يجعل الوضع بينهم حرجا وحساسا وغير قابل لاي نوع من الاخطاء الصغيرة او الكبيرة ، لان الطرف الاخر سيتدخل بسرعة للاستفادة من هذه الاخطاء .

بلال الحسن ■■

ايطاليا

رهان الاشتراكية الخطر

بعد فراق طويل ، دخل انلفاء الذي كان قد اتخذ طابعا جديا قبل اسابيع بين الاشتراكيين والاشتراكيين الديمقراطيين مرحلته الحاسمة والنهائيه ، وتوج هذا اللقاء بالاعلان عن دمج الحزبين في حزب واحد يحمل نفس الاسم القديم : الحزب الاشتراكي الايطالي .

وجاء هذا القرار على اثر سلسلة خطوات عديدة نفذها الحزبان ، كان اخرها المؤتمر القومي الذي عقده كل منهما لمناقشة ميثاق الدمج الذي كان قد اعده بيترونيني .

ويامل قادة الحزب الجديد الذي بات يتزعمه بترونيني أن يكون هذا الحدث بمثابة اعطاء كبير ، وبداية عهد جديد في الحياة السياسية الايطالية .

وكان عام ١٩٥٧ قد شهد ولادة اولى محاولات التقارب التي كان قد اتفق على خطوطها العريضة بيترونيني وساراجات . ومنذ ذلك التاريخ حدثت عدة ازمات وانقسامات بين صفوف الحزبين ادت الى ولادة « حزب الوحدة البروليتارية الاشتراكي» الذي يعارض الدمج ويقف الان الى جانب الشيوعيين .

والسؤال المطروح الان في ايطاليا هو هل المناورة السياسية هي التي املت الدمج على الحزبين ، ام ان هناك عوامل اخرى ، منها الامل في بناء حزب اشتراكي يغادر موقف المعارضة ليدخل نظام الاكثرية الحاكمة ؟..

وليس من السهل الاجابة الان على هذا السؤال ، اذ ان بعض الغموض ما يزال يخيم على الموقف على الرغم من جو التفاؤل ، والمراقبون من ناحيتهم يمارسون سياسة انتظار المستقبل وما يمكن ان يحمله من تطورات ، لان الجناح اليساري داخل الحزب الاشتراكي الذي عارض الدمج اخذ مكانه داخل الحزب الجديد ، والحالة نفسها بالنسبة للجناح الاشتراكي - الديمقراطي اليميني ، وبين هذين الجناحين يقف بترونيني والسكرتيران العامان دي مارتينو وناساي .

وحتى الان ، ما تزال عمليات « التزاوج » بين اجهزة الحزبين القديمين سائرة في طريقها الرسوم يرافقها نوع من الايمان بما حدث لدى الاعضاء . ولكن الاسابيع القليلة الماضية ايقظت بعض مشاعر الشك التي كانت سائدة بين اوساط اليسار الايطالي عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ففي جميع المناطق الايطالية ، تلتف حول الاشتراكيين الذين « لا هوية لهم » ، والليبراليين ، والشيوعيين القدماء ، والمثقفين وسواهم ، باختصار كل الجمهور الذي كان مقدرا له أن يلعب في ايطاليا الدور الذي تلعبه الاندية السياسية في فرنسا . وقد قررت هذه العناصر جميعها الانضمام الى الحزب الجديد بعد تردد طويل وسلسلة من المؤتمرات والندوات والمناقشات ، ويبدو بان هدف هؤلاء - من خلال البيانات التي اصدروها ، هو بناء دونة عصرية علمانية فعالة ، وبعضهم ينادي بهذه الاهداف منذ فترة لا تقل عن العشرين سنة .

ومن خلال استعراض مشاق بترونيني ، يبدو بان قيادة الحزب الجديدة قد افسحت مكانا كبيرا للتجربة متأثرة بذلك بالتيتوية في يوغسلافيا ، وبعض النماذج الاسكندنافية

بترونيني ... والتجربة الجديدة .

وسواها ، ومع ان هذه القيادة لم تأخذ موقفا سلبيا من الماركسية ، الا انها اشارت عبر كتاباتها الى ضرورة الابتعاد عن كل ما اثبتت التجربة فشله (!)

وفي وقت سابق ، كان بترونيني قد ذكر في « رسالة موجهة الى المناضلين » بان تحقيق الاشتراكية يتطلب اختيار بعض القيم المعنوية : كالحرية والديمقراطية والمساواة والحقيقة ، الخ ... لاعتقاده بان هذه القيمة لا تقل اهمية عن « الملكية الجماعية لوسائل الانتاج » ، والدولة العصرية - حسب رأي بترونيني - ثم تعد احتكارا مقصورا على «طبقة البيروقراطية ، لان الاشتراكية اصبح بامكانها ان تحدث انتقيم المطلوب من الداخل، وعلى هذا ،اساس فهو يؤمن بان مفهوم الطبقة قد اتسع وبات يشمل « جميع القوى العاملة » وان مفهوم الثورة قد « تجاوز مرحلته البدائية ... مرحلة العنف وانحرب الاهلية وديكتاتورية الطبقة ، الخ .. » .

وبناء على هذا الواقع ، يأمل الحزب الائتلاف مزودا بطاقة جديدة ، وبمثالية ديناميكية ، وقوة برلمانية ، وبتوقع التحالف مع قطاع من اتناخبين الشيوعيين بعد اقناعهم بان التنظيم اليساري الجديد قادر على احداث التغييرات المطلوبة في البنيات انقائمة .

وحيال هذا الطموح البعيد المدى الذي تتسم به اهداف بترونيني ورفاقه ، يفضل المراقبون التحفظ بعض الشيء قبل اصدار احكامهم على التجربة الجديدة ، لاعتقادهم بان بعض اركان هذه التجربة ورودادها ما يزال لديهم بعض انشك في امكانية نجاحهم في مهمتهم .

هذه الاسئلة ، وهذه الفرضيات تدور في ذهن الذين يتابعون ولادة الحزب الاشتراكي ، لان هؤلاء ينظرون الى عملية « الدمج » على انها نوع من الرهان اكثر منها اي شيء اخر . ■■

غانا

قرصنة يرتكبها العسكريون في اكرا

اثار اقدام السلطات الغانية على اعتقال الوفد الغيني المسافر الى اديس أبابا برئاسة وزير الخارجية لحضور مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية عاصفة من الاستنكار شملت اكثر العواصم الافريقية . وقد يؤدي هذا الحدث الى عرقلة المؤتمر او حتى الى افشاله .

وصباح الاثنين الفائت ، قرر مجلس وزراء المنظمة الافريقية ارسال بعثة خاصة الى كوناكري واكرا مهمتها السعي لاطلاق سراح الوفد المحتجز ، وتحسين العلاقات بين غينيا وغانا . وتتالف هذه البعثة من مندوبين من ليبيريا وسيراليون وتانزانيا .

وفي غينيا ، اتسمت ردود الفعل تجاه الحادث باعنف والحدة ضد غانا وحتى ضد الولايات المتحدة التي اتهمتها كوناكري بالتواطؤ مع نظام الحكم العسكري القائم في غانا ، وفرضت على سفيرها الاقامة الجبرية وحظرت عليه مغادرة مقره .

اما في غانا ، فقد اعلنت السلطات الرسمية هناك في بيان وزعته على اثر اعتقالها للوفد الغيني قالت فيه « ان اعضاء الوفد لن يطلق سراحهم ما لم تقدم غينيا اولا على اطلاق سراح الغانيين المسجونين بصورة « غير شرعية » في كوناكري .

هذا وقد اثار تصرف غانا استياء وزارة الخارجية الانيوبية، وقرر الامبراطور هيلاسيلاسي ارسال مندوب خاص من طرفه الى اكرا هو وزير العدل مامو تابيسي ، كما وان الجهات المسؤولة في انعاصمة الجشية اذاعت بيانا ذكرت فيه « بان اعتقال غانا لوفد الغيني المسافر لحضور مؤتمر وزراء منظمة الوحدة الافريقية انتهاك للقانون الدولي والاتفاقات التي وقعت عليها البلدان الافريقية بما في ذلك غانا ... وان طلب غانا ادراج قضية طلابها المعتقلين في كوناكري ، لا يبرر هذا التصرف الشاذ الذي ينافي احتمالات الوصول الى حل سلمي للمشكلة » .

واتهم الجنرال اوكران مندوب غانا في المنظمة الافريقية - في سياق رده على بيان الحكومة الانيوبية ، المسؤولين في اديس ابابا بخرق ميثاق المنظمة لاقدامهم على « اصدار اوامرهم الى حكومة غانا حول ما يجب ان تفعله او لا تفعله ... »

وبالمقابل ، اذاع راديو « صوت الثورة » في غينيا نداءات لمناضلي انحزب الديمقراطي يدعوهم فيها الى تسيير مظاهرات الاستنكار « ضد - ما دعاه - بمناورات الامبريالية الاميركية وعملائها في غانا » .

واصدر المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الحاكم في غينيا بيانا وصف فيه اعتقال الوفد انغيني برئاسة الدكتور لانسانا بيفوجي وزير الخارجيه « بانه تصرف غير شرعي تتحمل مسؤوليته الحكومة الاميركية » ، لان الوفد اندي كان مسافرا على متن طائرة اميركية تابعة لشركة « البان اميركان » رفض مغادرة الطائرة عندما حطت بمطار اكرا ، ولكن البوليس اعماني صعد الى الطائرة بدون حق وقام باعتقال الشخصيات انغينية ، وهذا ما يجعل الحكومة الاميركية مسؤولة عن هذه انجريمة التي ارتكبت » .

واكد الرئيس الغيني سيكوتوري في كلمة القاها بمناسبة الاحتفال بذكرى انشاء الجيش الغيني « بان بلاده لن ترسل وفدا ثانيا الى اديس ابابا » وحمل بعنف على نظام الحكم في غانا وهدده باتخاذ اجراءات قاسية فيما لو اصر على الاحتفاظ بالوفد الغيني « كرهينة عنده » .

وعلى صعيد العواصم الافريقية ، ترك الحادث اثرا عميقا في نفوس الاوساط السياسية وخاصة في نانزانيا والجمهورية العربية المتحدة والجزائر ، حيث ادان المسؤولون بصورة قاطعة وقاسية سلوك السلطات الغانية وتصرفها الشاذ .

ففي الجزائر ، تقرر ارسال وفد من المحامين الى اكرا لتفقد احوال الوفد المعتقل .

اما في القاهرة ، فقد اعلنت مصادر وزارة الخارجية العربية بان اتصلت بسفارتها في غانا وكلفتها بالسعي وبذل الجهود لاطلاق سراح الشخصيات الغينية .

وتجمع الاوساط السياسية الافريقية ، بان سلوك غانا فيما لو استمرت عليه ، سيؤدي الى نسف مؤتمر اديس ابابا وتفجير سلسلة من ردود الفعل قد تؤدي في نهاية الامر الى دهورة العلاقات بين غانا وبين اكثر من دولة افريقية . ■■

فكر
ثقافة
أدب

الثورة العربية في مواجهة الثورة المضادة -٢-

ان تعبير الثورة العربية يعني التسليم بحقيقة وجود وقيام ((القومية العربية)) وهي وان كانت حقيقة تسلم بها الغالبية العظمى من المفكرين والسياسيين الا انه من المفيد ان نذكر بشكل موجز العناصر العلمية التي تقوم عليها القومية العربية وهي الارض المشتركة التي لا يقطعها وينقضها حتى قيام اسرائيل كقاعدة عدوانية في قلب الوطن العربي ، واللغة المشتركة التي تحدد حدود هذه الارض ، وتراث نفسي عام مشترك ينعكس في ثقافة تاريخية وحاضره مشتركه ، واساس اقتصادي واحد ليس هو التكامل الاقتصادي فبلادنا العربية كلها زراعية ومتخلفه اقتصاديا وانما يتمثل الاساس الاقتصادي للقومية العربية في الضرورة الاجتماعية الموضوعية التي تحتم استخلاص ثروات العرب من أيدي الاستعمار واستثمارها وتنميتها بشكل كامل وبأقصى طاقاتها .

وتعبير الثورة العربية يعني ايضا ان حركة القومية العربية ما زالت ذات جوهر ثوري تقدمي ولم تتحول كما تحولت القوميات الاوروبية الى مرحلتها العدوانية الرجعية ببلوغ مجتمعاتها مرحلة الرأسمالية العالمية مرحلة الامبريالية .

حركة القومية العربية اذن حركة ثورية تقدمية ولانها تعاني الانقسام ، فان ((الوحدة القومية)) ما زالت هدفا لم يستكمل ((للثورة العربية)) وهي وحدة قومية تتم في ظروف عالمية جديدة ، تختلف عن ظروف الوحدات القومية في اوروبا والتي تمت بسيادة اقوى اقسام الرأسمالية على الاقسام الاضعف نفوذا من الناحية الاقتصادية وذلك تحت ستار الوحدة القومية .

وفي الظروف العالمية الجديدة ، حيث اصبح للثورات الوطنية مضمون مختلف عن مضمونها فيما مضى أصبحت هذه الثورات تؤدي الى انهيار النظام الرأسمالي بعد ان كانت تؤدي الى تدعيمه ، في هذه الظروف الجديدة التي تصب فيها الثورات الوطنية في الثورة الاشتراكية ، اكتسبت حركة الوحدة العربية بوصفها حركة قومية ثورية تقدمية اكتسبت مضمونا جديدا ، اكثر تقدما من المستوى الوطني القديم ، مضمونا اشتراكيا تدعم بالانتصارات التي احرزتها عملية البناء الاجتماعي في مصر . لقد اصبح جوهر حركة الوحدة القومية العربية هو الثورة الاشتراكية ولهذا يقع عبء عملية التوحيد على عاتق جماهير الشعب من العمال والفلاحين اصحاب المصلحة الاساسية في الاشتراكية على عكس حركات التوحيد القومية القديمة التي كانت تقوم بها قوى الرأسمالية من أجل توسيع نطاق استثمارأتها . وابرز دليل على ذلك ان الذي قام بعملية الانفصال في سوريا كانت هي العناصر الرأسمالية الذي ارتمت في احضان الاقطاع والاستعمار على اثر صدور قرارات يوليو بالتاميمات ليعطي حركة الوحدة القومية طابعا اجتماعيا ثوريا معاديا للرأسمالية بينما كانت جماهير العمال والفلاحين هي أول من استعادت ترابطها وهبت تقاوم تعديل قانون الاصلاح الزراعي وتعديل قوانين العمال والغاء التاميم في عهد الانفصال . ولقد ترجم الرئيس جمال عبد الناصر هذا التطور في حركة القومية العربية ومضمونها بشعار ((وحدة الهدف قبل وحدة الصف)) محددا بذلك ضرورة ابراز الجوهر الاجتماعي التقدمي لحركة الوحدة القومية .

و ((الثورة العربية)) تعني ارتباط مصير العرب جميعا في معركة النضال ضد الاستعمار والرجعية والتخلف وهو ارتباط موضوعي لـه اسسه الاجتماعية وليس مجرد ارتباط عاطفي. وحين نقول العرب جميعا فانما نعني الشعوب لا اعداءها حتى وان نطق هؤلاء بالعربية وتسترا بالدين ، واعداء العرب هم الاستعمار والاقطاع والرأسمالية مهما اختلفت اشكالهم واسماؤهم من بلد عربي الى آخر .

وبسبب التقسيم التاريخي الذي فرضته قوى الاستعمار على المنطقة العربية تقسمت نشاطات الثورة العربية طبقا للتقسيمات الدولية التي فتتت الوطن العربي الى عدد كبير من الدول المختلفة النظم ومع ذلك فكل نشاط ثوري في أي بلد عربي يصب في «الثورة العربية الشاملة » . ولا يعني ارتباط مصير العرب في ثورة واحدة ان علينا ان نجمد النشاط الثوري في بلد من البلدان حتى يلحق به الثوار في البلدان الاخرى بل على العكس فان كل تقدم تحدثه الثورة في بلد عربي هو لحساب الثورة في كل بلد عربي اخر وسند لها . ومع ذلك فليس تعصبا أن يقال ان لخطوات الثورة في مصر التأثير الاكثر حسما على مجرى الثورة العربية ولذلك اسباب موضوعية تكمن في ان المجتمع المصري هو من الناحية التاريخية اكثر المجتمعات العربية تقدما من الناحية الاقتصادية بل والسياسية والفكرية وبالتالي اكثرها تأثيرا وفعالية . فاذا اضفنا الى ذلك أن الثورة في مصر قد قطعت أشواطا طويلة في طريقها الاجتماعي وشكلت قاعدة مادية عريضة من الانتاج القائم على علاقات الملكية العامة ، وما لهذه القاعدة التقدمية من اثر مادي كبير على تقدم الثورة العربية كلها وعلى ضمان رسوخها وثباتها في وجه المؤامرات المختلفة لادركنا كيف اصبحت الثورة في مصر طليعة للثورة العربية الشاملة ورائدة طريقها الجديد نحو الاشتراكية .

وبقولنا ((بالثورة العربية الواحدة)) فاننا نسلم بانتشار هذه الثورة على مراحل متعددة في نفس الوقت . ذلك أن الثورة العربية قد بلغت في مصر مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية بينما هي لا تزال في امارات الخليج صراعا من اجل الاستقلال الوطني وما بين المرحلتين من مراحل واشكال مختلفة موجود بالفعل في مجرى الثورة العربية . كلها مراحل مختلفة للثورة الوطنية في ظروف عالم اليوم ولكنها موجودة في نفس الوقت في نطاق ثورة واحدة في الوطن العربي . ويخلق هذا الوضع المعقد تعقيدات لا حصر لها في اشكال النضال المختلفة واساليبه كما يخلق هذا الوضع المعقد تعقيدات لا حصر لها في اشكال النضال المختلفة واساليبه كما يخلق ويستوجب تنوعا كبيرا في تكتيكات الثورة .

ومع كل ما يخلقه اختلاف مستويات التطور من اختلاف في مستويات النضال وقواه فان قيام اسرائيل كقاعدة استعمارية في قلب الوطن العربي يشكل على الدوام عدوانا استعماريا مباشرا وعلى تحديد اشكال ومستويات النضال الثوري .

ان قيام اسرائيل يوسع قاعدة العمل السياسي الوطني ويربط على الدوام بين كل عمل ثوري من اجل التقدم الاجتماعي وبين القضية الوطنية ربطا مباشرا . فالتحرر من سيطرة الاستعمار وكسر احتكار السلاح واقامة صناعة قوية ثقيلة وتشكيل جيش وطني قوى والقضاء على التخلف الاجتماعي ، كل هذه المعارك ترتبط ارتباطا مباشرا في اذهان الجماهير وفي واقع الحركة الثورية بمواجهة اسرائيل كمدوان استعماري مباشر ومستمر .

بل ان قيام اسرائيل يشكل على الدوام اختبارا مستمرا ومباشرا لموقف الحكام العرب على اختلافهم بحيث يصعب على الرجعيين منهم اتخاذ مواقف تهادنية سافره مع الاستعمار وبحيث تنكشف هذه المواقف فور اتخاذها (انفضاح بورقيبة امام الرأي العام بدأ باعلان موقفه من اسرائيل) .

ان قيام اسرائيل يعطي للثورة العربية طابعا خاصا ، فهي وان تعددت مراحلها ومستوياتها الا ان قيام اسرائيل يأتي بالحركة الثورية الى مستوى نضالي واحد في بعض الاوقات التي يشتد فيها خطر العدوان الاسرائيلي بحيث تبرز على السطح اهمية وحدة العمل الثوري المباشر ضدها .. وذلك يفسر ما يبدو تناقضا بين شعار وحدة الهدف قبل وحدة الصف وبين سياسة مؤتمرات القمة التي اتبعتها ج.ع.م. في الفترة الماضية وذلك ايضا هو ما يبرر قيام واستمرار الجامعة العربية بشكلها الحالي .

هذه بعض المفاهيم الخاصة ((بالثورة العربية)) واللازمة لنا عند الحديث عن الثورة المضادة للثورة العربية وسنعاود الحديث بالتفصيل عن حركة الثورة العربية في السنوات الاخيرة لنتبين حركة الثورة المضادة تبعا لها ..

تحركات الثورة المضادة في الوطن العربي

قلنا ان نشاطات الثورة المضادة تتبع في مسارها وحركتها نشاط الثورة نفسها ، ملاحقها ، وتحاول محاصرتها ، واذا شئنا امثلة تهاجم مدافعة عن مواقعها القديمة ومحاولة استرداد ما فقدته من مواقع .

لذلك فاننا ان حاولنا ان نتتبع نشاط الثورة المضادة في الوطن العربي لنجد له بداية لامكن القول بان نشاط الثورة المضادة بدأ في اواخر عام ١٩٥٥ واوائل عام ١٩٥٦ .. ففي ذلك الوقت احست قوى الثورة المضادة (الاستعمار ـ الاقطاع ـ الرأسمالية الكبيرة) ان الاستغلال السياسي الذي كان مجرد استغلال صوري قد بدا يتحول على يد القيادة الثورية الجديدة في مصر الى حقيقة واقعه ذات مضمون اجتماعي تقدمي . فقد بدأت اجراءات التضييق على الرأسماليين الاحتكاريين في مصر (قانون عضوية مجالس الادارات) كما بدأت سياسة مصر الخارجية تتحرر من التبعية الاستعمارية ونفوذها ورزت مصر في مؤتمر باندونغ وحطمت احتكار السلاح ووسعت من تعاملها التجاري والسياسي مع دول المعسكر الاشتراكي . وبدأت قوى الثورة المضادة تحس بذلك فبدأ الضغط الاقتصادي ورفض تمويل السد العالي فلما وجهت الثورة ضربتها بتاميم قناة السويس كان رد فعل الثورة المضادة عنيفا ومسلحا في شكل الغزو الاستعماري الصهيوني ، فلما انتصرت الثورة وفشل العدوان عادوا الى الحصار الاقتصادي والضغط عن طريق منع القمح ، ولما فشل الحصار ، واتسع نطاق الثورة وانتصاراتها وهددت مواقع الاستعمار خارج مصر انتقل نشاط الثورة المضادة الى سوريا (المؤامرة التركية الامريكية) والى الاردن (الانقلاب على حكومة النابلسي بدعوى شيوعيتها) وفي ذلك الوقت نجحت الثورة المضادة في سوريا حين بدأ الانقلابيون يعدلون من قوانين الاصلاح الزراعي والعمال والتاميم وفتحوا الابواب امام رؤوس الاموال لتهرب الى الخارج وتكشف الجماهير وجه الانفصال الحقيقي وادركت مغزى الوحدة الاجتماعية وجوهرها التقدمي .

وفي مصر واجهت قيادة الثورة الموقف بفتح ابواب النقاش الشعبي (اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني والمؤتمر الوطني للقوى الشعبية) ثم بمزيد من الاجراءات الاقتصادية ثم بتصفية الاوضاع الاستثنائية وتحديد برنامج الثورة وفكرها في الميثاق ثم بمزيد من الايضاحات الفكرية في خطابات الرئيس جمال عبد الناصر ثم بتكوين مجلس الامة ، وهكذا واجهت الثورة في مصر قوى الثورة المضادة بمزيد من خطواتها الثورية .

ولنعد الى الثورة على النطاق العربي كله .. فبعد عام واحد من الانفصال ، نجحت الثورة في ضرب معقل من معاقل التخلف الاجتماعي والسياسي واطاحت بنظام الامامة في اليمن وسارعت الثورة في مصر الى تأييد للثورة في اليمن بكل الوسائل ، وفي مقابل ذلك ردت قوى الثورة المضادة باتخاذ السعودية قاعدة للنشاط العسكري المعادي للثورة اليمنية . ولا يمكن ان ينجح قتال المستعمرين واعوانهم اليوم في اليمن من اجل اعادة الاوضاع الى ما كانت عليه من قبل الثورة ، فذلك امر مستحيل ، اذ ان هذه الاوضاع المتهارة لم تعد قائمة حتى بين صفوف قوات الملكيين انفسهم فقد ارتخت اواصر الولاء القبلي المتعصب للامام والمقاتلون اليوم في صفوفه اما اصحاب مصلحة وامتيازات يدافعون عنها ، فاذا كانوا من البسطاء المخدوعين فهؤلاء لا بد لهم من التأثر بالوسائل الحديثة التي يحاربون ويحاربون بها ومن انكر والفر والالتحام مع القوى الجمهورية التي يقاتلونها . ويقاتل المستعمرون اليوم دفاعا عن المحميات وعن نظام السعوديين في شبه الجزيرة العربية ، ولشمل طليعة الثورة العربية في مصر عن استئناف نشاطها الثوري على النطاق العالمي والافريقي والعربي وبالذات في المجال الداخلي .

واستمرت الثورة العربية تتقدم ، وانمت الثورة الجزائرية مرحلة من مراحلها بنجاح وحصلت على الاستقلال بعد كفاح مسلح دام سبع سنوات ومع ذلك فسرعان ما واجهتها قوى الثورة المضادة باستغلال عمليات الاستقطاب الاجتماعية التي تلت الثورة واستغلال الخلافات التي نشبت نتيجة ظروف تاريخية كثيرة بين القادة الجزائريين . ثم جوبهت الثورة الجزائرية بصدام الحدود المغربي الجزائري الشهير والذي برز فيه وجه الثورة المضادة موجها لا بل ضد الجزائر الثورية فحسب ، بل ضد القاهرة الثورية ايضا ، ثم استمرت بعد ذلك محاولات الضغط على الثورة الجزائرية واستغلت قوى الثورة المضادة بنجاح المصاعب الاقتصادية ومشاكل العمل السياسي وخلافات القادة ، وانحسر تأثير ثورة الجزائر عن البلاد المحيطة بها وقل دورها العالمي والعربي ولكن احدا لن ينجح في اعادة الجزائر الى ما كانت عليه او في ابعادها عن طريق التطور الاشتراكي .

وهكذا دخلت الامة العربية عام ١٩٦٦ وهي مواجهة بهجوم رجعي رأسمالي رجعي يستهدف ضرب الثورة العربية ومحاصرة مركزها القيادي وهو القاهرة . والى القدم القادم

تقدمي عربي ■■ .

صدر حديثا

السبيل الى القيادة

تأليف المارشال اللورد مونتغمري

ترجمة الزعيم حسن مصطفى

منشورات دار الطليعة ص.ب ١٨١٣ - بيروت

تجربة "اللقاء المشـ
في اليسار الفرنسي تتعرض للسقو

بعد مضي عام كامل ، تشعر اوساط اليسار الف ـ لأول مرة ، بان تجربة اللقاء الذي تم قبل انتخ الرئاسة الاخيرة ، والذي كان مقدرا له أن يلو موحدا يجمع القوى اليسارية ، بما في ذلك الشيو قد انتهى الى الفشل ، وسقط بالتالي احتمال تنمو يساري موحد .

وقبل اسبوع ، وصل الخلاف بين الفرقاء ، وبوجه خاص بين الشيوعيين ، وبين « الفدراسيون » ـ اتحاد اليسار الديمقراطي الاشتراكي ، الى مستوى متازم دفع بوالدك روشيه سكرتير عام اللجنة المركزية وسواه من اقطاب الحزب الشيوعي الى تنظيم حملة قاسية ضد الفدراسيون لانها انحرفت عن الخط الوحدوي الذي اتفقت عليه الاطراف اليسارية عشية اجماعها على ترشيح فرنسوا ميتران .

ما هي اسباب هذا التحول ؟..

منذ بداية هذا العام والحزب الشيوعي يطالب الفدراسيون باقامة حوار حول برنامج مشترك ، وبتاريخ ٧ آذار وجه والدك روشيه رسالة بهذا الصدد الى فرنسوا ميتران ، وبعد شهرين من الانتظار اجاب هذا الاخير برد سلبي . واكثر من ذلك ، بادرت الفدراسيون الى الاعلان عن برنامجها الذي تضمن تاليف « حكومة ظل » ابعدت عنها العناصر الشيوعية .

ولم يفقد الشيوعيون الامل ، على الرغم من ان صبرهم بلغ غاية حدوده لاعتقادهم بان « استراتيجية » التحالفات الانتخابية من شانها أن تعيد القوى اليسارية الى تبني سياسة مشتركة . ولكن حتى هذه البقية من « الامل » تحطمت على صخرة اصرار الفدراسيون على ترك « الابواب مفتوحة » في وجه احتمالات اللقاء مع عناصر الوسط .

ومن هنا ارتدت انتقادات الشيوعيين طابعا عنيفا وقاسيا ، خاصة وان السكرتير العام كان يثق والى فترة قريبة بان ميتران قادر على « المناورة » من الداخل ـ اي داخل الفدراسيون ـ لحمل زملائه واصدقائه على السير باتجاه « اليسار الموحد » . وقد بذل روشيه جهده لتخفيف حدة النقمة المتزايدة بين صفوف اصحاب « الموقف المتصلب » في حزبه رغبة منه في تسهيل مهمة ميتران ، ولكن هذا الاخير اصطدم بسلبية لجنته التنفيذية .

والدك روشيه

وامام هذه النتائج ، سارت التطورات بين اقوى اليسارية باتجاهين : من ناحية ، استعاد الراديكاليون حريتهم وبدأوا يتصرفون وكان الفيدراسيون لم تعد قائمة ، ومن ناحية ثانية ، اضطر والدك روشيه الى اطلاق الحرية للعناصر « المتصلبة » .

ويعتقد المراقبون بان الحزب الشيوعي يسعى في الوقت الحاضر الى تطويق الاثار التي يمكن ان تنجم عن هذه التطورات ، وفي الوقت نفسه يحافظ على سياسة الباب المفتوح تجاه حلفه في اجتناب بعض القوى التي تكون منها الفدراسيون ، وخاصة الاشتراكيين وزعيمهم غي مولييه .

فرنسوا ميتران

ونقول اوساط الحزب الشيوعي بان سياسة الهجوم الحالية قد تقطع الطريق على كل لقاء بين الراديكاليين وقوى اليسار ، وقد تحطم ايضا قوة العناصر المتطرفة في عدائها لسياسة دبغول الاطلسية ، وتضيف هذه الاوساط بان الحزب قد يضطر ـ فيما لو فرضت عليه الظروف ـ الى تاييد مرشح ديغولي لضمان انتقاء مرشح الوسط .

وفيما يتعلق بالمستقبل سيعتمد الشيوعيون في تحركهم السياسي على قاعدتين : لعب ورقة الحزب في الانتخابات القادمة لاختبار قوة الحزب وشعبيته ، والتدليل على انه ما زال يمتلك اكبر قاعدة جماهيرية في فرنسا هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى يريد الشيوعيون الاحتفاظ ببعض الصلات مع الاشتراكيين لان هؤلاء لا يشكلون اي خطر على قواعد الشيوعيين وناخبيهم.

هذه هي باختصار ، اهم معالم ((خارطة)) القوى السياسية اليسارية في فرنسا بعد عام من تجربة ((اللقاء المشترك)) وعلى ابواب الانتخابات التشريعية القادمة .

توزع « الحرية » في فرنسا بواسطة :

NOUVELLES MESSAGERIES
DE LA PRESSE PARISIENNE

فكر ثقافة ادب

تيارات فكرية

تغييرات سياسية واسعة

بقلم: سامي ذبيان

تبدو يوغوسلافيا اكثر الدول الشيوعية تصرفا بالماركسية وتطويرا للفكر الماركسي على صعيد الاقتصاد والسياسة والاجتماع . ولقد كان من ابرز معطيات هذا التطوير مبدأ التسيير الذاتي او الادارة الذاتية العمالية للمصانع والمؤسسات . هذا المبدأ الذي اخذت به يوغوسلافيا تأكيدا للديمقراطية الاقتصادية ـ الاجتماعية .

ولقد جرى تعميق التسيير الذاتي في الواقع اليوغوسلافي اكثر فاكثر عند ما بدأت عمليات التغيير الاقتصادي مؤخرا . وقد استهدفت تلك العمليات زيادة نسبة سيطرة العمال على المؤسسات ونسبة الادارة العمالية لهذه المؤسسات . فبعد ان كانت الدولة تدير بواسطة اجهزتها نسبة ٧٠ بالمائة من القطاع الاقتصادي بكامله ، اصبح العمال الان يديرون بل ويملكون نسبة ٧٠ بالمائة من مؤسسات هذا القطاع . وكان ذلك تعميقا لمبدأ التسيير الذاتي وبالتالي تعميقا للديمقراطية العمالية الاقتصادية .

واصلاح سياسي ..

وبعد خطوة التطوير الاقتصادي الاخيرة ، انتقلت يوغوسلافيا الى التطوير السياسي بل والاصلاح السياسي لجميع اجهزة السلطة والحزب . ولقد توصل المؤتمر الرابع للجنة المركزية لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف الذي انعقد في تموز من هذا العام ، الى تحرير المشكلة السياسية وتمكن من حلها . ولقد قررت المؤتمر ستالينيته في الحكم من نوع جديد وتلى مستوى اضيق وثالث في الرجل الثاني في الدولة والحزب بعد تيتو هو رانكوفيتش، وفي الرجل الاول على صعيد الامن الوطني في يوغوسلافيا ، هو سنيفانوفيتش . واستطاع المؤتمر ابعاد الرجلين عن السلطة واجراء حملة توعية واسعة تكشف خطورة الفردية التي شرصها هذان الرجلان ، رانكوفيتش وسنيفانوفيتش ، على الحزب والدولة .

وتلافيا لتكرار مثل هذه الستالينية في يوغوسلافيا انعقد المؤتمر الخامس للجنة المركزية للرابطة في الرابع من تشرين الاول ١٩٦٦ ، واتخذ قرارات قضت باعادة تنظيم رابطة الشيوعيين ـ اي هي الحزب ـ وتنظيم علاقة الرابطة بالدولة . خاصة وان اعمال السلطة والحزب كانت تتولاها اللجنة التنفيذية المنبثقة عن اللجنة المركزية والتي كان عدد اعضائها ١٩ عضوا فقط .

وتناول التغيير بنية اللجنة المركزية ، فالغى مركز الامين العام للرابطة ، ومراكز الامناء الاعامين الثلاثة للجنة المركزية وجميع مهماتهم. واصبح للجنة المركزية ثلاثة اجهزة هي : الرئاسة ، اللجنة التنفيذية ، والمكاتب المختصة . الى جانب مركز رئيس الرابطة الذي هو مركز جديد ، وقد انتخب في هذا المركز السيد جوزيف بروز تيتو الامين العام القديم للرابطة .

وحتى بداية هذا التنظيم الجديد ، كانت اللجنة المركزية المؤلفة من ١٥٥ عضوا خاضعة

تيتو

اما حل ما ابي اللجنة التنفيذية المؤلفة من ١٦ عضوا . اما الان فاللجنة المركزية بدأت تستردد وتعمل تجسم جماعي متماسك ، وتعتبر هي المسؤول الرئيسي عن وضع السياسة العامة للرابطة موضع التنفيذ ، التي يكون قد حددها مؤتمر رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف.

والتغيير الثاني الرئيسي هو ان اعضاء اللجنة التنفيذية التابعة للجنة المركزية للرابطة ، لا يستطيعون القيام في الوقت نفسه بمهمات اللجنة ومهمات السلطة معا .

فما هي طبيعة هذه التغييرات في الحزب والدولة في يوغوسلافيا ؟ واي اطار تقررت داخله هذه التغييرات ؟ لقد اتخذت هذه القرارات في المؤتمر السري الخامس للجنة المركزية بعد نقاش وبحث طويلين .

مسؤول يوغوسلافي كبير يوضح ...

تحدث في بداية المؤتمر الخامس للجنة المركزية السيد ميجالكو تودوروفيتش الذي رئس المكتب الذي تولى وضع اعادة تنظيم الرابطة ، والذي انتخب امين سر اللجنة التنفيذية للجنة المركزية فشرح الاسس التي وقف فوقها التنظيم الجديد ، والاسباب التي دعت اليه . وقال تودوروفيتش ان ابرز اسس التنظيم الجديد هو ضرورة تأهيل الرابطة لان تنسجم مع الشروط الجديدة للتسيير الذاتي ، هذه الشروط التي وسعت رقعة الديمقراطية الشعبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، وكان لا بد للصعيد السياسي من ان ينسجم مع هذين الصعيدين.

وتحدث عن واقع الرابطة قائلا ان عملها كان يخضع مؤخرا للروتين وكانت تفرق كثيرا في الواقع الى درجة الانفماس فيه .

هذا الى جانب ان الرابطة بدت محافظة على بعض صفات الحزب الشيوعي في فترة التحضير للثورة او اثناء الحرب او في فترة الاستعداد لاستلام السلطة . وهذه الصفات انعكست نتائجها على علاقات التسيير الذاتي، حيث ظهرت الرابطة كوصي على الشغيل والعامل ، اكثر مما انعكست داخل الرابطة وعلى علاقات افرادها بين بعضهم البعض .

وهذا ما اخر الرابطة من القيام بدورها كقوة ايديولوجية وسياسية وقائدة . لهذا كان لا بد للرابطة من ان تبتعد عن مواقع السلطة والحكم وتترك للجمهوريات والوحدات المجمعة والمجالس الشعبية امر تولي مناقشة امور السلطة ، امام جميع المواطنين . وكذلك في المؤسسات والمعامل كان لا بد للرابطة من ان تترك للعمال ان يتولوا هم بانفسهم حل مشاكلهم مباشرة داخل اطار الادارة العمالية الذاتية لهذه المؤسسات . وبترك للرابطة فقط امر تنمية الاشتراكية وتطويرها داخل المجتمع . وهكذا عندما تكون العلاقات الاجتماعية تتم في جو مفعم بالحرية ، والديمقراطية ، فان تحديد دور الرابطة بهذا الشكل يدعم الحرية والديمقراطية في المجتمع وداخل الرابطة نفسها .

فالرابطة عليها ان تكون جديرة ، في مجملها او في مؤسساتها ، بالعمل الايديولوجي والسياسي الخلاق والمستقل ، وان تساعد في تحقيق وحدة النظام الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الخط العام الموحد للتو .

وتحدث ميجالكو عن هدف اعادة تنظيم الرابطة فقال : ان اصلاح الرابطة يستهدف تقوية تأثيرها الايديولوجي على المجتمع وتطويره فهدفنا ليس الحزب الشيوعي وانما المجتمع الشيوعي . فقول الرابطة وتأثيرها ورصيدها ليس لانها تضم عناصر خاصة من الطبقة العمالية الاجتماعية ـ الاقتصادية ، بل ان رصيدها هو في افكارها وتأثيرها الايديولوجي والسياسي من اجل مصلحة الطبقة العاملة والشغيل .

لهذا فالسؤال الذي كان يجب ان يطرح منذ زمن بعيد هو كيف يمكن تقوية الرابطة وتقوية تأثيرها وتطوير عملها الى درجة تمكن من نقل السلطة فعليا الى يد الشغيلة . كيف يمكن مساعدة الطبقة العاملة والانسان في صراعهما من اجل تحرير اجتماعي اقتصادي كامل ؟

ولقد اجابت التنظيمات الجديدة للرابطة على هذه الاسئلة بانتظار ان ينعقد مؤتمر عام للرابطة يتخذ القرار النهائي حول تنظيم بنية رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف ككل .

تيتو : فصل الادارة عن الحزب

وتحدث الرئيس تيتو في هذا المؤتمر ايضا ، فعرض في خطابه وضع الرابطة ، وردود الفعل التي سببها طرد بعض المسؤولين عن الخلل في الادارة والحكم ، ويشير هنا الى رانكو فيتش وستيفانوفيتش . ثم اكد انه لا ينبغي اللجوء دائما الى السلطة الادارية لتصحيح اي خلل ، الا بعد ان تستنفد اية وسائل اخرى. لكن في حال لم ينفع الشعور بالمسؤولية لتصحيح الخطأ فان التدخل لوضع حد للاخطاء يجب ان يتم فورا لاننا ما زلنا بعد في المرحلة الثورية التي تقتضي التصحيح السريع باعتماد الوسيلة الافصر للحفاظ على النمو الاشتراكي لمجتمعنا .

وتحدث عن الادارة والحزب في جميع المستويات ، وقال انه يجب الفصل بين الادارة وبين فعالية الحزب ، ابتداء بالمعمل وانتهاء باعلى مؤسسة حزبية او ادارية ، واما الرابطة فعملها الايديولوجي مهم واساسي . وهذا العمل الايديولوجي يجب ان يستوحى من واقع المجتمع وطبيعته ، مع عدم تناسي المبادىء الماركسية . لكن ماركس تحدث بومذاك عن مجتمع رأسمالي ، وانتاج رأسمالي . اما الان فنحن في مجتمع اشتراكي ولا بد ان تستوعب الماركسية ما يمكن ان يطرأ في هذا المجتمع من فضايا .

ثم اعلن تيتو الاسباب التي دفعت اللجنة المركزية لاعادة تنظيم الرابطة فقال :

● تعلمون أن هناك لجنة تنفيذية ، وهذه اللجنة تعمل بواسطة امانة سر مؤلفة من اربعة اشخاص هم امناء السر الاربعة . وهؤلاء في الواقع كانوا القيادة العليا . ولقد حدث ان تقاسمنا المسؤوليات ، ولزيادة تقنتنا برانكوفيتش تحمل مسؤولية تربية الاطارات الحزبية ، ومسؤولية جهاز الامن الوطني ، والقضاء . وفي مثل هذه المركزية كانت غلطتنا ولذلك كان علينا اعادة النظر في تنظيم قيادة الرابطة منذ زمن بعيد .

● وعندما فكرت في اعادة تنظيم القيادة ، رأيت ان تدخلها اعناصر الشابة ، وان تكون هناك لجنة تنفيذية جديدة ، وان يكون هناك جهاز رئاسي ، وذلك كي يسهل تحريك العمل وتنظيمه في مختلف المستويات ، وذلك في انتظار المؤتمر العام التاسع للرابطة . والذي فادني الى ذلك هو ما لاحظته من استغلال النفوذ والسلطة الفردية ، التي اوصلتنا الى وضع صعب ومعقد ، والى تجمعات اشقاقية كما حصل في حالة رانكوفيتش . ولهذا رأيت ان في التنظيم يمكن وقف هذه الحالات الفردية الانشقاقية عند حد ، واقتراح اللجنة الرئاسية كان لمنع هذه الحالات من ان تنمو في الرابطة وفي مجتمعنا .

● فالتنظيم الجديد يحقق ما يلي : اللجنة التنفيذية تضع موضع التنفيذ قرارات مؤتمر االلجنة المركزية ، اللجنة الرئاسية تبحث الموضوعات السياسية المهمة الداخلية والخارجية وتضع سياسة عامة بالتعاون مع اللجنة التنفيذية . وتتولى لجنة الرئاسة مع المكاتب المختصة العمل لمنع اي انحرافات في ايديولوجيتنا الاشتراكية . ولهذا كان الاقتراح

...يف يوغوسلافيا

بان تضم هذه اللجنة عناصر متقدمة في العمر وعناصر شابة ، وذلك كي تتمكن هذه اللجنة من الرد على اي فلسفات جديدة تسيء الى نمو مجتمعنا وايديولوجيته . وبدل ان ينطلع شعبنا الى فلسفات خارجة عن حياته ومصلحته ينطلع الى نظريات يمكن ان نقدمها له من خلال مجلة نظرية ـ سياسية نصدرها مثلا .

● كل هذا التنظيم انتقالي ، ففي حال نجاحه يمكن ان يقره المؤتمر العام المقبل للرابطة ، والا فاننا نتطلع من جديد الى حل اخر مناسب .

● ان هذا التنظيم الجديد اتى ليحسم دور الفردية التي تكشفت في حادث رانكوفيتش رغم انه ما زال هناك من هم في مراكز السلطة يعبثون بالعمل والفكر ، ولكن يجب الا نسمح لهم ويجب ان نطوقهم ونكشفهم .

بعد كل هذا تبدو يوغوسلافيا ككل بلد شيوعي دائمة التطور في فعالية مستمرة ، فالاتحاد السوفياتي انتقل من سنالين الى خروشوف ثم الى القيادة الثلاثية : بودغورني ـ بريجينيف ـ كوسيغين ، وأتصين الشعبية تعيش فترة انتقال واسعة ظهرت للعالم من خلال الثورة الثقافية التي ما زالت تسير بقيادة احرس الاحمر . وها هي يوغوسلافيا تطور نفسها من وضع الى وضع . وكان كل تلك التغييرات في البلدان الشيوعيه باتت ضرورية ، بل من طبيعة النظام نفسه . وكلها تغييرات تتناول الحد من الفردية في الحكم وتوسيع الديمقراطية في القيادة .

وبعد ، ما هي المقررات التي اقرها المؤتمر الخامس للجنة المركزية لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف ، واعتبرتها يوغوسلافيا أرساء للديمقراطية في القيادة ؟

المقررات : ديمقراطية في القيادة ...

جاء في مقدمة المقررات ان اهو العلاقات الديمقراطية في الرابطة ، والاخذ بدور الرابطة كقائد وموجه ايديولوجي ـ سياسي في الصراع من أجل التسيير الذاتي والديمقراطية الاشتراكية المباشرة ، يحتم اعادة تنظيم الرابطة واجهزة قيادتها على النحو التالي :

١ ـ تشكيل لجنة الرئاسة ، اللجنة التنفيذية والمكاتب المختصة التابعة للجنة المركزية ، وايجاد مركز رئيس رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف .

٢ ـ تتولى اللجنة المركزية تشكيل المكاتب المختصة حسب الحاجة . تتولى هذه المكاتب بحث المسائل الراهنة ذات الاهمية بالنسبة لفعالية الرابطة ونموها . تعمل هذه المكاتب بشكل شعبي وواسع ، ويهدف عملها الى اقامة مقررات اللجنة المركزية على اسس علمية ثابته ، وعلى اسس التسيير الذاتي والفائدة الاجتماعية أي بناء لسياسة الشغيلة وتتبع هذه المكاتب في عملها اللجنة المركزية ، وهي تتالف من اعضاء هذه اللجنة . وبشكل عام ليس للعمل في هذه المكاتب صفة مهنية ، وصفة احتراف .

٣ ـ تنتخب اللجنة المركزية من بين اعضائها اللجنة التنفيذية ، وتتولى اللجنة التنفيذية المهمات التنفيذية لاعمال اللجنة المركزية ، تعمل كجهاز واحد . تتولى اللجنة التنفيذية

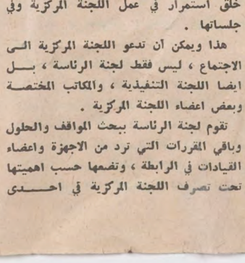

رانكوفيتش

تحليل المسائل الراهنة وتقدم الحلول ووجهات النظر الى اللجنة المركزية . تحضر لاجتماعات اللجنة المركزية ، وتتخذ المقررات في اطار مهمتها التنفيذية .

وتتولى اللجنة التنفيذية تنفيذ مقررات اللجنة المركزية في ما يتعلق بالصلات وتنمية التعاون بين الرابطة وباقي الاحزاب الشيوعية والعمالية . وهي مسؤولة امام اللجنة المركزية وتتبع لها في علاقاتها .

لا يستطيع اعضاء اللجنة التنفيذية تسلم اية مراكز والقيام باية مهمات في اجهزة الدولة او في اجهزة المجلس الاتحادي .

ولا يستطيع اعضاء هذه اللجنة ايضا ان يكونوا في اية اجهزة تنفيذية لا اجتماعية ولا سياسية.

تضع اللجنة المركزية اسس انتخاب اعضاء اللجنة التنفيذية وطريقة الانتخاب ، ويعتبر امناء سر اللجان التنفيذية في اللجان المركزية في الجمهوريات اعضاء في اللجنة التنفيذية .

تنتخب اللجنة المركزية امين سر اللجنة التنفيذية وهو يتولى توجيه اعمال هذه اللجنة.

٤ ـ تنتخب اللجنة المركزية من بين اعضائها لجنة الرئاسة . نظام هذا الانتخاب تحدده اللجنة المركزية .

لا يستطيع عضو لجنة الرئاسة ان يكون عضوا في اللجنة التنفيذية .

وتتولى لجنة الرئاسة ، في الفترة بين جلسات اللجنة المركزية ، مناقشة المسائل الراهنة المتعلقة بالنمو الاجتماعي والسياسي للرابطة ، على ان تقدم نتيجة عملها الى اجتماعات اللجنة المركزية . ولهذا فلجنة الرئاسة تبحث الموضوعات والمسائل ذات العلاقة ببرنامج عمل اللجنة المركزية ، محاولة خلق استمرار في عمل اللجنة المركزية وفي جلساتها .

هذا ويمكن ان تدعو اللجنة المركزية الى الاجتماع ، ليس فقط لجنة الرئاسة ، بل ايضا اللجنة التنفيذية ، والمكاتب المختصة وبعض اعضاء اللجنة المركزية .

تقوم لجنة الرئاسة ببحث المواقف والحلول وباقي المقررات التي ترد من الاجهزة واعضاء القيادات في الرابطة ، وتضعها حسب اهميتها تحت تصرف اللجنة المركزية في احدى جلساتها ، وتتولى اللجنة المركزية اقرار المواقف التي تجدها مناسبة .

تكون لجنة الرئاسة مسؤولة امام اللجنة المركزية للرابطة .

٥ ـ يؤخذ بمبدأ تحديد اعادة انتخاب العضو اكثر من مرة واحدة وهو المبدأ الوارد في المبادىء العامة في يوغسلافيا .

٦ ـ ينتخب رئيس رابطة الشيوعيين اليوغسلاف من قبل اللجنة المركزية للرابطة ، وهو يرئس جلسات اللجنة المركزية ، ولجنتها الرئاسية ، ويأخذ على عاتقه التنسيق بين اعمال اللجنة المركزية . ويجيب عن اعماله امام اللجنة المركزية .

تلغى المهمات القديمة للامين العام للرابطة ، ومهمات امين سر اللجنة المركزية .

٧ ـ يمكن اشراك من يلزم في عمل اللجنة المركزية من خبراء سياسيين وتقنيين وذلك من اجل القيام بمهمات التحليل السياسي وبكل ما يمكن ان يتعلق بعمل اللجنة المركزية وتتولى اللجنة التنفيذية تنظيمهم والاشراف على عملهم .

هذا وبالنسبة للرابطة في كل جمهورية من جمهوريات يوغسلافيا الست على حدة ،يجري هذا النظام نفسه الذي ورد في هذه المقررات. باعتبار ان هذه المقررات اتخذت بحضور اللجان المركزية للرابطة في جميع الجمهوريات .

كما نصت هذه المقررات في نهايتها على انها مقررات انتقالية يبقى العمل بها قائما حتى المؤتمر التاسع المقبل لرابطة الشيوعيين في يوغسلافيا وهو ينعقد بعد حوالي سنتين تقريبا .

وجرى بناء لهذه المقررات انتخاب تيتو رئيسا للرابطة ، ثم انتخاب ٣٥ عضوا من اللجنة المركزية في لجنة الرئاسة و ١١ عضوا في اللجنة المركزية .

خطان بارزان في التنظيم الجديد

مما تقدم يتضح ان ابرز ما هدفت اليه هذه المقررات هو :

● توسيع اجهزة القيادة في الرابطة ، وبالتالي في البلاد بكاملها . فبعد ان كان التخطيط والعمل والتنفيذ امورا محصورة باللجنة التنفيذية المنبثقة عن اللجنة المركزية للرابطة او الحزب ، اصبحت هناك اجهزة جديدة وكثيرة تتولى تلك الامور . فاللجنة التنفيذية كانت مؤلفة من ١٩ شخصا ،وكانت تنتخب اربعة امناء سر يتولون هم وحدهم كل شؤون الدولة والحزب بمعونة بعض الاشخاص . وهذا على حد قول تيتو سهل خطيئة رانكوفيتش وهو احد الامناء الاربعة .

● تناول التوسيع خلق اجهزة جديدة ، منها : لجنة الرئاسة ، مركز رئيس الرابطة ، المكاتب المختصة ،الى جانب اللجنة التنفيذية.

اما مركز رئيس الرابطة فليس ذا فعالية كما كان سابقا ، ثم طريقة انتخابه ابعدت يوغسلافيا عن مواجهة اي ازمة خلافة لتيتو ، خاصة وان الاجهزة المسؤولة تتوزع اعمالها ومهماتها في اللجان والمكاتب والمنبثقة عن اللجنة المركزية. ولجنة الرئاسة المؤلفة من ٣٥ عضوا او اللجنة التنفيذية المؤلفة من ١١ عضوا ، والمكاتب المختصة التي يمكن ان يرتفع عدد اعضائها مجتمعة الى ٢٥ عضوا ، هذا الى جانب اعضاء اللجنة المركزية الباقين ، كل هؤلاء يفرضون ديمقراطية في القيادة تبعد عن الفردية والعمل الفردي المهم الذي يدعيه بعض الاشخاص الذين ينفردون بالسلطة .

● امر اخر رئيسي ومهم هو ان تلك المقررات فرضت الفصل بين من يعملون في هذه الاجهزة القيادية وبين العاملين في أجهزة الدولة حتى ولو كانوا في اللجنة المركزية او في الرابطة . فازدواجية التخطيط والتنفيذ عززت صلاحيات رانكوفيتش وبالتالي دفعته الى ستالينيته انصفية . لهذا اقر التنظيم الجديد ان من يعمل في جهاز اللجنة التنفيذية او لجنة الرئاسة يمنع من ان يكون من اجهزة الدولة وفي اي مركز من مراكز الحكم والسلطة. وهذا الى جانب انه يحد من السيطرة الفردية ومن مركزية السلطات ، فهو ايضا ينيح مجالا اكثر للاخرين من الرابطة او من خارجها للحكم ويضع الرابطة في مركزها الحقيقي انذي هو القيادة الايديولوجية السياسية وليس استلام الحكم وممارسة السلطة للشعب الشغيل وليس للرابطة ـ الحزب ، تماما كما هي وسائل الانتاج ، والانتاج للعمال المنتجين وليس لاعضاء الرابطة . فالرابطة من الشعب ، والشعب هو القاعدة وليس الرابطة .

● واما على صعيد الرابطة نفسها ، فالتنظيم الجديد يعيي اكثر فاكثر اعضاءها واعضاء اللجنة المركزية في اجهزة عمل . كما ان لجنة الرئاسة ستتولى تعميق الفكر الاشتراكي لدى الرابطة وتغذيته، ولقد اكد تيتو على هذه الناحية باعتبارها اساسية في حزب قائد ايديولوجيا وسياسيا .

ابقى التنفيذ كما يقولون ، وهو المهم بعد اتخاذ القرارات . فلقد تنتج خروشوف مثلا في تقديم القرارات التاريخية التي اتخذت ضد الستالينية ، لكنه فشل في تنفيذها ، بل قيل انه سقط حيث انهم غيره بالسقوط، عن طريق تجميع السلطات في يده من حزب وحكم . فهل ينجح البوغوسلاف في تلافي هذه السقطة عن طريق النظام الجديد الذي اعتبروه من خصوصيات النظام البوغوسلافي وفي مستوى التسيير الذاتي العمالي ؟

ديوان

بقلم : راجح خوري

"رثاء الخيول الهرمة":

"طباق تصويري" بين نظام سيئ ونظام جيد

صدر قبل بضعة اسابيع الكتاب الخامس عشر للدكتور ميشال سليمان وهو ديوان شعر ، بعنوان ((رثاء الخيول الهرمة)) .

يقع الديوان وهو ثالث المؤلفات الشعرية في قائمة الكتب التي اصدرها الدكتور سليمان ، في ١١٢ صفحة من الحجم المتوسط ، ويتضمن ١٧ قصيدة .

هذا شعر من نوع اخر ، غير الشعر المقول في البنات ، وفي وله القلب والعقل ، وفي وصف الطبيعة ، وشرب النبيذ ، اقول انه شعر من نوع اخر ، النوع المسؤول ، الملتزم ، الذي عليه واجب وعليه مؤدى ، انه من النوع الذي لا ينبع من الذاتية والشخصانية المنفصلة ، بل من الذاتية الشخصانية الذائبتين ، عن قناعة ، باجتماعية عامة له حدودها وشروطها وابعادها الاقتصادية والسياسية ..

انه شعر يكشف عن هويته ، وينشر مكنوناته ، ومراميه ، هو شعر يقول عن نفسه : انا شعر عفائي ، وثوري ..

هو يقول هذا ، بالرغم من الغلالات اللغوية ، والتوريات الكلامية ، التي تجيء في امكنة كثيرة من الديوان ، مقصودة او عفوية ، فتشوش على هذا القول ، وتحاول ان تبقى مصدر الايحاء الوحيد في صدر الشاعر ، وتكتفي بان يكتشف قلة من القراء ، الهوية الكاملة لهذا الشعر ..

ولان هذا الشعر من نوع اخر ، فان النظر اليه يجب ان يكون كذلك ، كما يجب ان تكون مقاربته ايضا من نوع اخر .

ان الشعر العظيم ، هو الشعر الذي يستمد مقولاته ، ويلقي شباكه في المجتمع الذي ينبت فيه ، يتناول اناس هذا المجتمع ، انظمتهم ، مستوى حياتهم ، مفهومهم الاجتماعي ، ان الشعر العظيم هو الذي يخدم الانسان والانسانية ، وعليه يكون على الشعر ان يطلق الرصاص على كل آفة تنشب اظفارها في انسانية الانسان . وغالبا ما تكون هذه الآفات في نظام ، او في مفهوم اجتماعي ، يحجب حق الانسان في انسانيته عن الكثيرين ، لصالح كثيرين اخرين .. هذه هي رسالة الشعر كفن انساني متجرد وقائم بذاته ، فكيف اذا نبع هذا الشعر عن عقيدة في رأس الشاعر ، تفترض اصلا في الشعر ان يكون كما ذكرنا .. انها وضعية الالتزام مثنى !

والدكتور ميشال سليمان يعرف جيدا ما هو الشعر العظيم ، ويعرف جيدا شعره من اية قناعة سياسية واقتصادية واجتماعية ينبت ، ويعرف جيدا شعره من يخاطب والى من يصل ، ولكن .. هل القم بنادق شعره الرصاص فاطلقها على الآفة ؟. لا ؟ لهذا بقي ((رثاء الخيول الهرمة)) في الوسط ، ولا حلول في الوسطية وهذا ايضا يدركه الدكتور سليمان ايضا .

اعتقد ان الامر بحاجة لشيء من التبسيط :

ان الدكتور ميشال سليمان ، كشاعر في ((رثاء الخيول الهرمة)) يبدأ من منطلق ذهني وعقلاني ، يرى في النظم الاجتماعية عندنا مثلا ، رثاثة واهتراءا وادرانا كثيرة ، تحرم عددا كبيرا من الناس من حقوقهم الانسانية ، لصالح عدد اخر .

ان القضاء على هذ الرثاثة والاهتراء والادران ، هي دوافع الشاعر على ما نعتقد ، لاصدار ديوانه المذكور .. فماذا كانت ((الوسائل)) التي اعتمد عليها الشاعر في غايته ، لقد سلط اضواءه على هذه الامراض وكشفها ، وعرى النظام الاجتماعي الذي تعشش فيه هذه الامراض ، ومن ثم اتبع ((طباقا تصويريا)) - اذا صحت التسمية - قارن على اساسه ، الوضع المريض ، بوضع سليم جيد ، هو الوضع - او النظام - الذي يريده بديلا لكل الادران والرثاثة .

حسنا انه بهذا يكون قد قدم الحل ، ولكن الا يظهر ان الحل جاء مبكرا . لقد كشف الشاعر الامراض لكنه لم يقض عليها ..

ان قصائده تلعب دور الادعاء العام امام القارىء ، والقارىء يلعب دور القاضي ، ان هذا شيئا جيدا ، وهو من مقومات الادب العظيم ، ولكن شعرا ملتزما على الشكل الذي صورنا ، لا يتخلى اطلاقا للقارىء عن دور القاضي ، وعندها نصبح نحن القراء متفرجين والمتفرج دائما ينتظر الحل ..

وحتى لا يشدنا التعلق بما نريده كنا ((لرثاء الخيول الهرمة)) الى نسيان بوارقه ولمعانه الجيد ، وصوره الناجحة الموفقة ، نقول انه لعمل جيد وممتاز ان تأتيك مقارنة ناجحة بين مجتمع تعيس يعيش وسط ادران نظام فاسد ، ومجتمع سعيد يعيش وسط حسنات وفوائد نظام عادل .

ان هذه المقارنة - ان صحت التسمية - التي تجيئك رويدا رويدا بين قصيدة من الديوان واخرى ، وعبر فقرة واخرى ، هذه المقارنة ((الطباقية)) النابتة بوضوح ونقاء ، من خلال جرس موسيقى متلاحق النبض موزونه ، ومن خلال سبك لغوي متين متآلف اسقط عنه كل حشو او دس في الكلام ، هذه المقارنة يصح ان نشبهها بمسرحية متكاملة الحواشي ، متجانسة الفروع ، ذات مدخل واضح ، ومخرج واضح ، وذات هيكل نقي الهواء ، ونقي الجو .. وان التماسك بين جنبات الهيكل - قصائد الديوان - تماسك جيد قوي وسليم البنية .

اما عن الكلمة الشعرية عند الدكتور ميشال سليمان ، فانك منذ ان تبدأ بالقصيدة الاولى ((العربة)) ، وخصوصا في قصيدة ((المشاهد)) تجد نفسك امام قلم له صولات وجولات في عالم الكلمة ، فهي - كلماته - على رقتها وانسيابها وتآلفها وسط الجرس ، تحتفظ بقوة وقعها وصلابتها ، ومتانة نزولها في مكانها .. حتى اذا قرأت قصيدة ((الرحيل)) حسبت ابيات القصيدة قطعانا من الغنم لها نفس وداعتها ، متساوية الخطى متساوية

كلمة

جسد الدودة

لعله لا يكون غريبا القول بان الجسد الادبي عندنا ، اشبه ما يكون بجسد الدودة .. وهذا يعني ، انه بلا هوية ، وبلا مقومات ، وانه كائن رخو وبارد ، ولا يتضمن اي ارتباط طبيعي بكينونة هذه الارض ، وبشكل اناس هذه الارض - سنعود الى هذا في حديث لاحق -

ولا شك بان الاقلام والاسماء التي تشكل الجسد الادبي عندنا ، تتفاوت من حيث النوعية والجودة ، ولكنها كلها تتلاقى وتتساوى في انها مصابة بنوع او نوعين من الامراض الخبيثة ، المضحكة والمبكية في آن واحد :

الكسل ، والضياع في مقبرة ((كليشهات)) النظريات الادبية المستوردة .

ولعله يصح الجزم ، بان اي اديب عندنا ، مهما كانت مرتبته الادبية ، لا يصرف في اليوم الواحد اكثر من ساعتين للاهتمام بعمله الادبي - قراءة - او كتابة - فكلهم بعد ان يصدر يتيمه الادبي السقيم القوام والعليل الصحة، يعتبر انه صار في اعلى درجات السلم ، وان وظيفته بعد اليوم تقتصر على الجلوس في المقاهي ، والتأمل في هذا الكون العجيب ، وفي هذا العجيج البشري الزاحف ، ومن ثم يستتبع ذلك دور الشهيق والزفير والتآفف ، وكلها من بواعث المزاج ، والمزاج عندنا ان كنت لا تعلم بطاقة دخول الى الاجواء الادبية.

نقول جزما وبدون اي تردد ، ان الكسل مرض تجده معششا في رؤوس جميع العاملين في الادب عندنا ، فليس ثمة واحد منهم يقرأ اكثر من كتاب واحد في الاسبوع ، هذا اذا لم يكن قد انقطع عن انقراءة نهائيا ، وانصرف الى تأمل الدنيا ، واصطياد ((التجارب)) ، على طاولات المقاهي وفي زوايا الملاهي ..

هل يعرف هؤلاء السادة كيف اصبح رجلا فرنسيا اسمه سارتر ما يعتبرونه مثلهم ، فيقلدونه مزاجا ، ووجودية ((بلهاء)) - على طريقهم طبعا -

قال سارتر لاحد الشعراء العرب يوما ،

- كم ساعة تعمل في اليوم قراءة او كتابة ؟

اجابه الشاعر العربي :

- من ثلاث الى اربع ساعات - الجواب مشكوك في صدقه -

عندها ضحك الفيلسوف الفرنسي وقال :

- انصحك بان تبحث عن عمل آخر ..

ثم استطرد :

- منذ ان كان عمري عشرين عاما ، صرت اعمل اكثر من اربعة عشر ساعة في اليوم الواحد ، انني الى اليوم اعمل بهذا القدر ، ويؤسفني ان العمر لن ينصفني وانني سأموت مقصرا ..

ان القضية ايها السادة ، ليست قضية موهبة فحسب ، - بالرغم من ضرورتها - انها قضية عمل ومن منكم يمكنه ان يقول بتجرد انه يعمل حقا؟

كان [illegible] همنغواي ، يقتني الكتب اسبوعا بعد اسبوع ، خوفا من ان يجد نفسه يوما بلا كتاب يقرأه ، واتم تكدسونها اسبوعا بعد اسبوع ، لكن طعاما للنسيان ، ومن اجل المظاهر .

يريدون مثلا آخر :

قال اوسكار وايلد ، وكان سجينا ، احد الايام :

- ان ما يؤذيني ويؤلمني ، هو ليس انني سجين وانني اعيش حياة صعبة في زنزانتي ، لكن قلة عدد الكتب التي تصلني ليتسنى لي الاطلاع عليها.

متى يدرك السادة الادباء عندنا ، ان القضية هي عملية تعب وجهد متواصلين .. علنا يوما نمنح هيكلا عظميا لجسد الدودة .

راجح

سيمون سينيوريه في «مكبث» : سيدة حزينة لكنها خارقة !

ليلة ٢٠ تشرين الاول المنصرم ، ابتدأ المسرح الملكي في لندن بتقديم مسرحية ((مكبث)) لشكسبير ، ويقوم بادوار البطولة فيها : اليك غينيس ، وسيمون سينيوريه، ومنذ تلك الليلة تقدم ادارة المسرح ((مكبث)) ليليا ، ولكن لا يمكن للانسان ان يفوز بمقعد في الصالة ، فقد تبين ان جميع المقاعد قد حجزت ولمدة اكثر